

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الضمير ووظائفه

دراسة تحليلية تركيبية ودلالية

إعداد الطالب :

سامي محمد صالح البدر

إشراف :

الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب .

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ

الضمير ووظائفه
دراسة تحليلية تركيبية ودلالية .

إعداد :

سامي محمد صالح البدر

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص

اللغة والنحو ، جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن

وافق عليها :

فوزي حسن الشايب رئيساً .

أستاذ في النحو والصرف ، جامعة اليرموك .

عفيف عبد الرحمن عضواً

أستاذ في الأدب الجاهلي ، رئيس قسم اللغة العربية ، جامعة اليرموك .

محمود حسني مغالسة عضواً

أستاذ في النحو والصرف ، الجامعة الأردنية .

سلمان القضاة عضواً

أستاذ في النحو والصرف ، جامعة اليرموك .

عبد القادر مرعي عضواً

أستاذ في النحو والصرف ، جامعة اليرموك .

تاريخ تقديم الأطروحة

الأحد، ٢٠٠٤/١١/٢٠

الإهداء

إلى والدي
والصديق

تجالة وتقديرًا
.....

شكر وتقدير

أزجي وافر الشكر والعرفان لأستاذي الجليل الدكتور فوزي حسن الشايب
الذي أشرف على هذه الأطروحة ؛ فلم يدخر جهداً في توجيهها ، وتقويم أودها
حتى أتت على ما هي عليه . و إنني إذ أتقدم له .فأنني أذكر له بالوفاء و
العرفان ما بذله من جهد وتوجيه للبحث وخطته ، والصبر على متابعة العمل فيه
،والإرشاد للصواب، والتنبيه على مواطن الخلل لتداركها، كما أشكر أساتذتي
الأجلاء : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، والدكتور سلمان القضاة، والدكتور
محمود حسني ، والدكتور عبد القادر مرعي . لتفضلهم بقبول مناقشة هذه
الرسالة وتقويم ما اعوج منها ، راجياً الله أن أكون قد وفقت إلى ما أردت من
هذا البحث، فقد حاولت ما استطعت من جهد ، وبذلت بقدر ما أتيح لي من توفيق

فهرس الموضوعات

الصفحة	المحتوى
١	المقدمة :
	الفصل الأول : الضمير حقيقته وأنواعه
	أولاً : التعريف بالضمير
٧	أ - لغة
١٠	ب - اصطلاحاً
١١	ثانياً : أنواع الضمير
١١	النوع الأول : الضمائر المتصلة
١٢	- القسم الأول : الضمائر المتصلة المستترة
٢٥	- القسم الثاني : الضمائر المتصلة البارزة
٢٦	الشكل الأول- ما يكون على حالة إعرابية واحدة
٢٦	أ- ما هو نص في الضميرية
٣١	ب- الصيغ المشتركة بين الضمائر وغيرها

٣٢	الشكل الثاني- ما يكون على حالتين إعرابيتين (النصب والجر) ..
٣٣	أ- ضمائر التكلم المتصلة.....
٣٥	ب- ضمائر المخاطب المتصلة
٤٠	ج-ضمائر الغائب المتصلة
٣٧	الشكل الثالث - ما يكون للحالات الإعرابية الثلاث.....
٣٨	النوع الثاني : الضمائر المنفصلة
٣٩	القسم الأول الضمائر المنفصلة التي في محل رفع
٣٩	(أ) - ضمائر التكلم المنفصلة.....
٤٥	(ب) - ضمائر المخاطب المنفصلة
٥٠	(ج) - ضمائر الغيبة المنفصلة.....
٥٨	القسم الثاني - الضمائر المنفصلة التي في محل نصب.....
٥٩	-ضمائر المتكلم المنفصلة
٥٩	- ضمائر المخاطب المنفصلة
٥٩	- ضمائر الغائب المنفصلة

٧١	الفصل الثاني: وظائف الضمير
٧١	١- الوظيفة اللفظية
٧١	١-١ الاختصار والإيجاز
٧٢	١-١-١ الخفة اللفظية
٧٤	٢ - الوظيفة النحوية
٧٤	٢-١-٢ بيان نوع المفردة
٧٥	٢-٢-٢ الإحالة (أو الربط)
٧٧	الصورة الأولى- الإحالة الداخلية
٧٧	أ-الإحالة الأولى : الإحالة الأمامية
٨٠	- صور الربط في الإحالة الأمامية
٨٠	أ - ١ ربط جملة الاشتغال بالاسم المشغول عنه
٨١	أ - ٢ ربط جملة الصلة بالاسم الموصول
٩٣	١-٣ ربط النعت بالمنعوت
٩٣	أ - ٣ - ١ ربط جملة النعت بالمنعوت

٩٦	أ - ٣ - ٢ ربط النعت المفرد بالمنعوت
٩٧	أ - ٤ ربط الحال بصاحبها
٩٧	أ - ٤ - ١ ربط الحال الجملة بصاحبها
١٠٢	أ - ٤ - ٢ ربط الحال المفردة بصاحبها
١٠٤	أ - ٥ - ربط الخبر بالمبتدأ
١٠٤	أ - ٥ - ١ ربط الخبر جملة بالمبتدأ
١١١	أ - ٥ - ٢ ربط الخبر مفرداً بالمبتدأ
١١٢	أ - ٦ - ربط أخبار النواسخ بأسمائها
١١٣	أ - ٧ - الربط المؤكّد بالمؤكّد
١١٦	أ - ٨ - ربط البديل بالمبدل منه
١١٧	ب - الإحالة الثانية: الإحالة على لفظ متأخر
١٢١	الصورة الثانية: الإحالة الخارجية الربط بالمقام
١٢٣	٣ - : الوظيفة الدلالية والبلاغية

١٢٣	١-٣ التفخيم والتعظيم
١٢٣	١-٣-أ أسلوب الاختصاص
١٢٦	١-٣-ب ضمير الشأن
١٢٨	١-٣-ج تفخيم شأن المفعول به
١٣١	٢-٣-الالتفات
١٣٥	٣-٣-المدح أو الذم
١٤١	٣-٤-التأكيد
١٤٢	٣-٥-القصر والحصر
١٤٣	٣-٦-الاختصاص
١٥٤	٣-٧-توكيد الفعل
١٤٥	٤ : الوظيفة التداولية .
١٤٥	٤-١- الفصل
١٤٧	٤-٢ التحذير
١٥٠	٤-٣-تمكين الحروف المشبهة بالفعل من الدخول في الجمل الفعلية..

١٥١	٤-٤-رفع اللبس
١٥٢	٤-٥-التمييز بين الفاعل والمفعول
١٥٢	٤-٦-التمييز بين المعاني المختلفة لبعض الكلمات
١٥٣	٤-٧-الإعلام بأن ما بعده ليس نكرة خالصة.....
١٥٤	- الخاتمة :
١٦٦-١٥٥	-ثبت المصادر والمراجع
١٦٧	-المجلات والأبحاث.....
١٦٨	- الفهارس :
١٧٧-١٦٩	. فهرس الآيات القرآنية
١٨٠ - ١٧٨	-فهرس الأبيات الشعرية
١٨٧-١٨١	-فهرس الأعلام
١٨٨	-الملخص باللغة العربية
١٨٩ .	-الملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ،
محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه أجمعين ، وبعد ...

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، محمد
صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه أجمعين ، وبعد

فهذا بحث يدرس الضمير وظائفه وأثرها في الكلام العربي دلالة وتركيباً .

فقد كان الحافز إلى دراسة هذه الوظائف الأسباب الآتية:

- الأول: أهمية هذا الموضوع في العربية ، فهو يمثل ظاهرة من ظواهر

العربية وجانباً من جوانب عبقريتها يتجلى فيه بعض ملامحها الدالة المعبرة عن

طاقات اللغة

-الثاني :عدم وجود دراسة مستقلة جمعت هذه الوظائف .

-الأخير :تشجيع بعض أساتذتي على دراسة موضوع الضمير .

ولا ينكر الباحث جهود النحويين في دراستهم للضمائر فقد سجلوا

استعمالاتها و بحثوا في طبيعتها ودلالاتها ، وكان لهم جهود طيبة في بيان بعض

هذه الوظائف ،منها وظيفة الربط ؛ فذكروا أشكالها وصورها ، ووظيفة الإيجاز

والاختصار ،أو منع اللبس ،بيد أنهم لم يتوقفوا عند هذه الوظائف ، كظاهرة لها تقسيماتها وأشكالها ليدرسوها مبحثاً مستقلاً .

أما الدراسات السابقة التي تحدثت عن بعض جوانب هذا الموضوع ،

فجاءت على النحو الآتي :

أ - الكتب ، وهي :

١. كتاب الضمان في اللغة العربية ، محمد جبر ، دار المعارف ، القاهرة ،

الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ .

٢. كتاب آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ، خليل عمايرة ، دار

البشير ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .

٣. كتاب مرجع الضمير في القرآن الكريم ، مواضعه وأحكامه وأثره في

المعنى والأسلوب ، محمد حسنين صبرة ، كلية دار العلوم ، ١٩٩٢ .

ب_ الرسائل الجامعية :

١ - الضمير وأثره في بناء الجملة ، محمود أبو موسى ، رسالة ماجستير ،

جامعة اليرموك ، إربد ، ١٩٩٥. تحدثت عن الضمان وأصولها ، فدرسها دراسة

سامية مقارنة ، وتحدثت عن أثر الضمير في بناء الجملة من ناحية الربط.

٢- الضمير والعطف عليه ، سمر أبو عشية، رسالة ماجستير ، جامعة
اليرموك ، إربد ، ١٩٩٧ ، تحدثت عن قضية العطف على الضمير والأبعاد
الدلالية المترتبة على عملية العطف .

ج - الأبحاث :

١- فلسفة الضمير ، علي النجدي ناصف ، مجمع القاهرة ، ج٢ ، ١٩٦٦ ،
عرض في هذا البحث بعض مزايا أشكال الضمير، والسياقات الإجماعية
لاستعمال الضمير .

٢- أسرار الضمائر ، عبد الحق فاضل ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، ع٥ ،
١٩٦٧ ، تحدث فيه عن أشكال الضمائر وأصولها، ومكوناته وأبعادها الدلالية.
٣- نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر، محمد سالم الجرح ، مجمع القاهرة ،
ج٢٢ ، ١٩٦٧ .

درس أشكال الضمائر وأصولها ومكوناتها دراسة تحليلية مبيناً جوانب
الاتفاق والاختلاف فيها .

٤- ضمائر الغيبة أصولها وتطورها فوزي الشايب ، حوليات كلية الآداب ،
الكويت ، الحولية الثامنة ، ١٩٨٧ . درس أشكال ضمائر الغيبة موضحاً
مفهومها ووضعها وأصولها مبيناً طريقة تطورها والعوامل الصوتية التي
تحكم وتوجه هذا التطور .

٥- الضمائر المنعكسة ، محمود نحلة ، اللسان العربي ، الرباط ، ع ٣٤ - ٣٥ ،
١٩٩٠ - ١٩٩١. درس ظاهرة من ظواهر العربية دراسة مقارنة في
مفهومها مفهوم نحاة اللغات الغربيين مبيناً صورها في العربية وأثرها في
الدلالة .

وقد اقتضى منهج الدراسة لهذه الظاهرة أن أسلك خطة تقوم على
قسمة البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة ؛ فعرضت في المقدمة سبب اختياري
لهذا الموضوع والهدف منه والمنهج الذي سرت عليه في الدراسة ،
فاستهلت الفصل الأول بتعريف الضمير لغة واصطلاحاً مبيناً العلاقة بينهما،
و محدداً - بهذا التعريف - الأشكال المراد دراستها .

ثم بدأت بعرض أشكال الضمير وفق الأصل الذي وضعت عليه ، فتحدثت
عن الضمائر المتصلة مستهلاً الحديث عن الضمائر المستترة ، ذاكراً الحجج
والأدلة على وجودها ، مفنداً حجج من ينكر وجود هذا النوع من الضمائر .
ثم أتبع ذلك الحديث عن الضمائر المتصلة ، فصنفتها إلى ثلاثة أقسام
بحسب الموقع الإعرابي لها ، متناولاً عدة قضايا، منها: ضميرية تاء التأنيث
وألّف الاثنين ، وياء المتكلم ، وواو الجماعة . ونون النسوة ، والغرض الذي
من أجله جاءت نون الوقاية ، والسبب الذي يدفعني إلى موافقة المستشرقين
في عدّهم ضمائر الغيبة أسماء إشارة ، فهي ليست ضمائر أصيلة .

وعرضت للنوع الثاني من الضمائر ، وهو الضمائر المنفصلة ،

فقسمتها إلى قسمين بحسب موقعها الإعرابي لها وذكرت الأصل الذي كانت

عليه مبرزاً آراء النحاة والمستشرقين في هذا الأصل مبدئياً الرأي فيها .

وبسطت الحديث في الفصل الثاني عن وظائف الضمير ، فقسمتها إلى

أربعة أقسام ، وهي :

- الأول : الوظائف اللفظية، ولها صورتان : الاختصار و الإيجاز ، والخفة اللفظية.

- الثاني : الوظائف النحوية ، وتظهر في تحديد هوية المفردات ، والربط

(أو الإحالة) بين الكلمات .

- الثالث : الوظائف الدلالية (البلاغية) ، تبرز هذه الوظائف عدة معان

منها : التفخيم و التعظيم ، والمدح والذم ، والتأكيد ، والاختصاص ... وغيرها .

-الرابع : التداولية ، تعددت أشكال هذه الوظيفة ؛ فمنها الفصل ، ورفع الإلباس

، والتمييز بين الفاعل والمفعول، والتمييز بين المعاني المختلفة لبعض الكلمات....

وغیرها.باسطاً الحديث عن أثرها في الدلالة والتركيب ، وتحدثت في الخاتمة عن

بعض النتائج التي توصلت إليها .

والحمد لله على جليل آلامه .

الفصل الأول :

الضمير : حقيقته وأنواعه

© Arabic Digital Library - Yamouk University

أولاً : تعريف الضمير .

- الضمير لغة.

الضمير والمضمر من أكثر المصطلحات تداولاً ودوراناً في كتب النحاة، وهما من مصطلحات البصريين ، أما الكوفيون ، فيقولون المكني والكناية .
والضمير والمضمر وصفان مشتقان من مادة معجمية واحدة هي (ض م ر)
التي تدور معانيها حول معان هي : الهزال ، والخفاء ، والضائلة والاستتار .
وقد أتت المعاجم على ذكر هذه المعاني، فذكرت أن الضمير^(١) هو السر وداخل
الخاطر ، نقول : أضمره أي أخفاه ؛ وما يضمّر الإنسان في قلبه : ما يخفيه ؛
والهوى المضمّر : المخفي ، أضمرته الأرض غيبته بموت أو بسفر ويضمّر
وجهه : انضمت جلده هُزالاً

ومنه قول الكفويّ (ت ١٠٩٤ هـ) : " الضمير في اللغة : المستور
(فعيل) بمعنى (مفعول) أطلق على العقل لكونه مستوراً عن الحواس "^(٢).
وقد أشار التهانويّ (ت ١١٥٨ هـ) إلى معاني الضمير في تعريفه
للإضمار فذكر أنه : " عند أهل العربية يُطلق على معانٍ ، منها إسكان الثاني

(١)- انظر هذه المعاني تحت مادة (ضمّر) ، معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي
المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار هلال ، لسان العرب ، ابن منظور ، محمد بن مكرم ، تحقيق عامر أحمد
حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، والقاموس المحيط ، فيروزبادي
، تحقيق مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ .

(٢)- الكليات في الفروق اللغوية ، الكفوي ، قابله عدنان درويش ومحمد مصري ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ،

بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٥٧١ .

المُتحرّك ... وعليه اصطلاح العَرُوضيين . وفي بعض رسائل العروض العربي
الإضمار و الوقصُ كلاهما لا يكونان إلا في متفاعِلن ... والركن الذي فيه
الإضمار يسمى مضمرأ بفتح الميم مثل إسكان (تاء) مُتفاعِلن ، ليبقى مُتفاعِلن ؛
فينتقل إلى مستفعلن ، ومنها الحذف ، قال المولوي عبد الحكيم في حاشية شرح
المواقف في آخر الموقف الأول : الإضمار أعم مطلقاً من المجاز بالنقصان ؛ لأنه
معتبر فيه تغيير الإعراب بسبب الحذف ، بخلاف الإضمار ^(١) ، وذكر من هذه
المعاني الإتيان بالضمير ، وعرفه بأنه اسم كُني به عن متكلم أو مخاطب أو
غائب ^(٢) .

ومن هذا القبيل قول الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) "الضمير : فعيل من
الضمور، وهو الهزال ... والمضمر مُفعل من الإضمار، وهو الإخفاء" ^(٣) .

وتدور المعاني السابقة التي أتت المعاجم على ذكرها ، وذكرها الكفوي
(ت ١٠٩٤ هـ) والتهانوي (ت ١١٥٨ هـ) حول معنى واحد، فالضالة ، والهزال
، والاستتار متقاربة في معانيها ، ويكمن هذا التقارب - كما يمكن أن يستنتج -
في أن هذه المعاني تعبر عن الخفاء في بعض أجزاء الشيء وزوالها عن حالها .

(١) - كشف اصطلاحات الفنون و العلوم ، محمد بن علي التهانوي ، تحقيق علي دحروج وآخرين ، ط ١ ،

مكتبة لبنان ، بيروت ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٢) - المرجع السابق نفسه .

(٣) - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبان ، انتشارات زاهدي قم ، إيران ، ط ٢ ،

١٩١٢ ، ج ١ ، ص ١٠٩ .

والضمير صرفياً " فعيل " بمعنى " مفعول " من أضمرت الشيء إذا أخفيته
وسترته ، فمعنى الضمير هو المستور^(١). لذا فإن ثمة تشابهاً بين المعنى المعجمي
لكلمة الضمير ، وخصيصة الضمير في الاستتار، من ناحيتين أشار إليهما النحاة
وبعض الدارسين^(٢)، هما :

الأولى : من باب المجاز ، فهم يقولون : إنما سُمي بذلك لكثرة استتاره ؛
فإطلاقه على البارز نوع من التوسع ، أو لعدم صراحته كالأسماء الظاهرة^(٣)
و الأخرى : وهي الراجعة ، أننا نأتي بالضمير لنستر الاسم الظاهر ، فلا
نذكره ، لأنك إذا قلت: (أنا) ؛ فأنت لم تذكر اسمك ، وإنما سترته بهذه اللفظة ، كذا
قلت : هو أو أنت^(٤) .

(١)- من الذين أشاروا إلى هذا المعنى :الأزهري في شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية
ج١، ص٩٥ ، و الخصري حاشية على شرح ابن عقيل إلى ألفية ابن مالك ، ضبط يوسف البقاعي ، دار الفكر
بيروت ، ١٩٩٥ ، ج١ ، ص٥٣ ، وحاشية الصبان ، ج١، ص١٠٩ ، والكفوي ، الكليات ، ص٥٧١ .
(٢)- ومن هؤلاء الدارسين : فاضل السامرائي وفوزي الشايب اللذان أشارا إلى هاتين الناحيتين في معرض
حديثهما حول تعريف الضمير؛ انظر معاني النحو ، فاضل السامرائي ، وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي، جامعة بغداد ، بيت الحكمة بغداد ، ١٩٨٦-١٩٨٧، ج١، ص٤٥ ، و ضمائر الغيبة أصولها وتطورها،
فوزي الشايب ، حوليات كلية الآداب ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ج٨ ، ص١١ .
(٣)- انظر هذا الكلام في شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٩٥ .
(٤)- انظر معاني النحو ، فاضل السامرائي ، ج١، ص٤٥ .

٢- الضمير اصطلاحاً:

من المعنى اللغوي للضمير جاء المعنى الاصطلاحي، قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ) موضحاً العلاقة بينهما: " وإنما سمي مضمرأ من قولهم: " أضمرت الشيء "إذا سترته وأخفيتّه ، ومنه قولهم: " أضمرت الشيء في نفسي"؛ أو من الضمور وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعه له غالبها مهموسة _ وهي التاء والكاف والهاء _ والهمس :هو الصَوْتُ الخفي^(١).

فابن هشام في هذا النصّ يشير إلى أن سمة الخفاء متمثلة في الضمير من ناحيتين ؛ هما:

الناحية الأولى :من ناحية البنية،وهي قلة الحروف .
والناحية الأخرى :من الناحية الصوتيّة ، فهو يرى أن أغلب الحروف التي جاء عليها الضمير أحرف مهموسة ، والهمس هو الصوت الخفي ، ويناسب دلالة الخفاء ، ولكن في الاصطلاح هو ضد الجهر .

و يعرف الضمير اصطلاحاً بأنه " اسم كني به عن متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بوجه ما"^(٢)، وبهذا القيد ؛أي: " تقدم ذكره بوجه ما" يتميز الضمير

(١) - شرح شذور الذهب ، عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل، بيروت ، ط١
١٩٨٨، ص١٥٢ .

(٢) - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، التهانوي ، ج١، ص٢١٩ .

الغائب عن الاسم الظاهر ؛ لأن الأسماء الظاهرة كلها غائبة ، ولكن ليس على هذا الشرط.

ويعرف أيضاً بأنه : " الاسم المتضمن للإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب بعد سبق ذكره لفظاً تحقيقاً أو تقديراً أو معنى أو حكماً"^(١)
ثانياً: أنواع الضمير.

تعددت أنواع الضمير تبعاً للاستقلال وعدمه ، فتبعاً لهذا البعد تقسم الضمائر إلى : منفصلة ومتصلة ، والضمائر المتصلة تقسم بدورها إلى :

أ - مستترة . ب - بارزة .

ويمكن بيان هذه الأقسام فيما يأتي :

النوع الأول: الضمائر المتصلة.

وهي ضمائر غير مستقلة نطقاً وكتابة ؛ أي التي يجب أن تتصل بالعامل ، ولا يجوز أن تفصل منه بأي فاصلٍ ، ولا أن تتقدم عليه ، وإذا حصل ذلك تحولت إلى ضمائر منفصلة تلقائياً .

وتقسم الضمائر المتصلة إلى قسمين هما :

القسم الأول: الضمائر المستترة ، وهي ضمائر لا تظهر في اللفظ والخط .

(١) - أسرار النحو، ابن كمال باشا أحمد بن سليمان ، تحقيق أحمد حسن حامد ، دار الفكر عمان ، ص ١٧٠.

والقسم الثاني: الضمائر البارزة ، وهي ضمائر تظهر في اللفظ و الخط معاً

كـ (التاء) في نحو قولنا (قمتُ) ، وسنعرض لهذين النوعين فيما يأتي :

القسم الأول- الضمائر المتصلة المستترة:

نصّ بعض الدارسين على نفي وجود الضمائر المتصلة المستترة ^(١) أو نفي بعض مواطنها ^(٢)، فهم يرون أن الأساس الذي بنيت عليه فكرة استتار الضمير هو نظرية العامل ^(٣).

وطالما أن نظرية العامل لم يستطع أحد إبطالها ، فإنكار وجود الضمير المستتر إذن مردود ، لذا فإن الباحث يأخذ بوجهة النظر التي ترى أن تقدير الضمير المستتر ضرورة ، يحتملها التحليل النحوي التركيبي للجملة العربية ؛ فهو أصل الضمائر ؛ لأنه أخصرها^(٤) قال الرضي (ت ٦٨٦ هـ) : " اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر ؛ لأنه أخصر ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس

(١) - من الذين ينكرون وجود الضمير المستتر : ابن مضاء القرطبي في كتابه الردّ على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٨٨ وما بعدها ، محمد جبر ، الضمائر في اللغة العربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١١ .

(٢) - انظر - مثلاً - محمد سالم رأي الجرح في " نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر " ، مجمع القاهرة ، ج ٢٢ ، ١٩٦٧ ، ص ٥٦ ، و محمد مهدي المخزومي ، في " النحو العربي " قواعد وتطبيق ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٦ وللاستزادة انظر الضمائر في اللغة العربية ، محمد جبر ، ص ١١٣ وما بعدها .

(٣) - انظر الضمائر في اللغة العربية ، ص ١١٢ .

(٤) - انظر الأمالي النحوية في القرآن الكريم ، ابن الحاجب عثمان بن أبي بكر ، تحقيق هادي حسن حموده ، ط١ ، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ج ٤ ، ص ٧٧ .

بالاستتار لكونه أخصر من المنفصل ^(١) ويمكن بيان أسباب هذه الضرورة فيما

يأتي :

السبب الأول : من ناحية بنيوية .

تتكون الجملة من مسند ومسند إليه ؛ ففي قولنا : (خذ) أو (ندرس) أو (تدرس) أو (أدرس) لا يظهر معنا سوى المسند دون المسند إليه ، فلا بد من تقدير الركن الآخر، فتكون الجملة : خذ+لاصقة الصفر (الضمير المستتر) أو ندرس + لاصقة الصفر (الضمير المستتر) ، وهكذا في (تدرس وأدرس) . إضافة إلى أن تقدير الضمير المستتر ضرورة يحتمها القياس النحوي ؛ فبروز الضمير لفظاً في صورة أمر الاثنين ، أو أمر الجمع أو أمر المؤنث : (خذا) ، و (خذوا) ، و (خذي) دليل على وجود الضمير المستتر في حالة أمر المفرد المذكر .

والأمر ذاته في استتار ضمير الغائب في نحو قولنا : زيد ضرب ، فقد قاس النحاة استتار الضمير في الفعل (ضرب) على وجوده عند إسناده إلى ضمير يدل على المثني أو الجمع ، ومنهم القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي

(١) - شرح الكافية ، محمد بن الحسن الإستراباذي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٢ ج ٢ ،

الضرب^(١) إذ يقول: "ومن ذلك إذا قلت: "زيدٌ قام" ؛ ففي (قام) ضمير يدلّك عليه ظهوره في التثنية والجمع؛ لأنه معلوم أنه لا يكون فاعل أقلّ من واحد"^(٢) ومنهم عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ) إذ يقول : " فلو كان " زيد " في قولك : زيد ضرب ، مرفوعاً بـ (ضرب) ، وكان " ضرب " فارغاً من ذكر يعود إليه ، لوجب أن يجوز : " الزيدان ضَرَبَ " فلما لم يقولوا إلا ضربا ، علمت أنّ " الزيدان " رفعهما بالابتداء ، والفاعل هو الألف في " ضربا " ، فإذا تقرر هذا من طريق المشاهدة وجب اعتقاده فيما لا يتضح لفظاً ، وهو قولك : زيدٌ ضرب ، فتقطع بأن (زيداً) مرفوع بالابتداء وأن في ضرب ضميراً له "^(٣)

السبب الثاني: الناحية الدلالية .

يؤدي فقدان الجملة العربية الفاعل بوصفه ركناً أساسياً من أركانها إلى خلل في دلالتها ؛ ففقدانها هذا الركن يجعل الفعل (خذ) حدثاً بلا مُحَدِّثٍ ، وكأن الإسناد يفتقر إلى مسند إليه . وهذا غير جائز في الجملة العربية ؛ لأن إسقاط الفاعل

(١) - ذكر عمر كحالة بأنه كان حياً قبل (سنة ٤٦٩ هـ) انظر معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية مدار إحياء التراث العربية ، بيروت ، د . ط ، ج ٨ ، ص ١٢٣ .

(٢) - شرح اللمع في النحو ، تحقيق رجب عثمان ، وتقديم رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٦ .

(٣) - المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر مرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، ودار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢ ، ج ١ ، ص ٣٢٨ .

معنى ولفظاً دون وجود ما ينوب عنه ينفي عن الجملة سمة الكلام المفيد ؛

الذي يحسن السكوت عليه ؛ لأن الفاعل كالمضاف إليه ، يعتمد عليه في

البيان^(١) ، وأن الفعل لا يستقل بالوجود دون الاسم ، وإنما يتبع وجوده وجود

الاسم^(٢) لذا يصبح تقدير الضمير المستتر في الفعل (خذ) ونحوه ضرورياً من

الناحية الدلالية .

السبب الثالث : أن عدم تقديرنا للضمير المستتر في بعض التراكيب

يجعلنا غير قادرين على تفسير نشوء العلاقة بين جملتين منفصلتين في الأصل

، نحو : جاء الرجل يسعى . فالأصل المفترض أو البنية العميقة لهذه الجملة

الكبرى جملتان هما : جاء الرجل و يسعى الرجل ، وتطبيقاً لمبدأ الإيجاز لم

تجد العربية ضرورة لإعادة ذكر " الرجل " ، فأضمرته طلباً للخفة عن طريق

عملية قوامها الحذف .

السبب الرابع : أن عدم تقديرنا لهذا الضمير يؤدي إلى فقدان الكلام وحدته

وفائدته ، فيكون أشبه شيء بأشلاء لغوية فارغة دلالياً ، فلو تأملنا جملة مثل :

"رجل يعامل الناس بالحسنى يستحق التقدير " إذا لم نقدر ضميراً في " يعامل "

(١) - الفرائد الجديدة ، عبد الرحمن الأسيوطي ، تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرس ، وزارة الأوقاف ، العراق

، ١٩٧٧ ، ج ١ ، ص ٣١٥ .

(٢) - انظر شرح اللمع ، ابن برهان العكبري ، تحقيق فائز الحمد ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ج ١ ، ص ٤١ ..

وفي " يستحق " ستتقطع علاقة النعت بمنعوتة والخبر بالمخبر عنه ، ومن ثم

لاجملة ، ولا معنى .

السبب الخامس : وهوما احتج به ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) لاستتار

الضمير في " فعل " ونحوه ، إذ يقول : " لا يخلو إما أن يكون الدال على الفاعل

الفعل نفسه من غير تقدير ، أو يقدّر مضمراً غير الفعل ، فإن كان لفظ الفعل

هو الدال ، فهو فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنه يؤدي إلى أن (ضرب) ليس

فعليته بأولى من اسميته ، لأنه كما دلّ على حدث مقترن بزمان ، فقد دلّ على

شيءٍ آخر ، وهو ذات الفاعل غير مقترنة بزمان ، فاشتمل على حقيقة الاسم

وحقيقة الفعل ، وهما متضادان وهو فاسد ، والآخر : الإطباق على أن

الجملة مركبة من لفظين منطوقٍ بهما ، أو مقدرين منسوب أحدهما إلى

الآخر ، وعلى هذا لا يكون إلا على لفظ الفعل إذ لا تقدير عندكم ، فبطل

هذا المذهب ، وإن قيل إن المضمّر مقدّر ، فيجب أن يكون محذوفاً ، وأنتم تقولون

: إن الفاعل لا يحذف وإلا لزم أن يكون كالمفعول . والجواب أن الفاعل علّم من

لغتهم أنهم لا يحذفونه ، والمفعول علّم من لغتهم أنهم يحذفونه ، وقد يطرأ على

المفعول المحذوف ما يجعله في حكم الموجود ، وقد يطرأ على الفاعل ما يستغنى

عن التلّفظ به ، مثال المفعول المذكور قوله تعالى : (وفيها ما تشتهيهِ الأنفس)

، (الزخرف : ٧١) ، وشبهه ؛ لأنه لا بد له من ضمير عائد على الموصول ،

ومثال الفاعل المذكور أن يكون بعد تقدم الذكر ، وكون الفعل الماضي لواحد مذكر أو مؤنث ، أو كونه مضارعاً مكماً مطلقاً أو لغائب مفرد أو لمخاطب ، أو كونه أمراً لمخاطب مذكر . فهذه كلها قرائن استغنى لأجلها عن التلطف بألفاظ تدل على الفاعل والتزام الحذف فيها كما التزم حذف الفعل وغيره في مواضع ، ولكن لما كان المفعول باعتبار مفعوليته الحذف من غير تقدير ، قيل عند عدم التلطف به محذوف في كل موضع ، ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود غير عند عدم التلطف به بأنه موجود ، وإلا فالضمير في قولك : زيدٌ ضرب في الاحتياج إليه كالضمير في قوله تعالى : (وفيها ما تشتهيهِ الأنفس) ، (الزخرف : ٧١) ، وإن كان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً ، فثبت أن مذهب التقدير هو الصحيح ^(١) .

أما خصائص الضمائر المستترة ، فهي مكونات لا تظهر في اللفظ ولا في الخط ، ولا تكون ضمائر جرّ ، ولا ضمائر نصب ، وإنما ضمائر تختص بالرفع ، قال ابن الناطم (ت ٦٨٦ هـ) بهذا الخصوص : " إن المستتر لا يكون ضمير جرّ ولا ضمير نصب ؛ لأن العدة لما لم يستغن عنها في المعنى صحّ

(١) - انظر الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر ، تحقيق موسى العليبي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ج ١ ، ص ٤٥٩-٤٦١ .

أن تقدر مع العامل في قوة المنطوق بها ولا كذلك الفضة ، والحاصل أن ضمير

الرفع يستتر استغناء عن لفظه بظهور معناه " (١)

وتتخذ الضمائر المتصلة المستترة صورتين ، هما : ضمائر واجبة الاستتار
وضمائر جائزة الاستتار .

أما الصورة الأولى لهذه الضمائر ، فقد وسمت بهذه السمة؛ لأنه لا يجوز أن
يخلفها اسم ظاهر في التركيب ولا ضمير منفصل (٢) ، والمواطن التي يجب فيها
استتار الضمير ، هي:

-الموطن الأول : إذا كان الضمير فاعلاً لفعل الأمر المخاطب به الواحد

المذكر أو اسماً لأفعال الأمر ، ومن الأمثلة على استتاره في اسم فعل الأمر :

(صه) ، ومن الشواهد على استتاره في فعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر

قول الشاعر (٣) : [الطويل]

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبًا.

ففاعل كل من: (ادْعُ) و(ارفع) ضمير مستتر وجوباً.

(١) - شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناطم محمد بن محمد ، دار الجيل ، بيروت ، ص ٥٩ .

(٢) - انظر حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى الشيخ ، حسين بن زين ، مكتبة مصطفى الحلبي ، مصر ، ط ٢ ،

١٩٧٠ ، ج ١ ، ص ١٨٧ .

(٣) - ينسب الشاهد لكعب بن سعد الغنوي في خزنة الأدب ، ج ١٠ ، ص ٤٢٦ برواية (جهرة) مكان

(دعوة) ، وهو في اللامات ، الزجاجة ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ، ١٩٦٩ ، ص ١٤٨ ، برواية (داعياً) مكان

(دعوة) ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، المكتبة

العصرية ، صيدا ، ج ٢ ، ص ٨ ، ١٩٩٥ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، دارالعلوم للطباعة

والنشر ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، رقم (١٢٣) ، ص ٢٧٥ .

-الموطن الثاني: أن يكون الضمير فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالهمزة الدالة

على المتكلم وتشير إليه أو فاعلاً لاسم الفعل المضارع مثل: (أوه ، أف) .
ومن الشواهد على استتاره في الفعل المبدوء بالهمزة الدالة على المتكلم قول

الشاعر^(١): [البسيط]

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِياً عَفْواً وَعَافِيةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

فالفاعل في قول الشاعر: (أرجو) ، و (أخشى) ، و (أدعو) ضمير
مستتر وجوباً تقديره: (أنا) .

ذكر النحاة علة استتار الضمير في الفعل المضارع المبدوء بهمزة ، وهي
إشعار الهمزة بأن فاعله الضمير (أنا) ، ومنهم ابن خالويه (ت ٣٤٠ هـ) إذ
يقول : " فالهمزة في (أعوذ) إخبار عن النفس ، أعوذ أنا "^(٢)

وقد ذكر هذا- أيضاً- أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) إذ يقول :
" ذلك لأن الهمزة للمتكلم وحده ، والنون للمتكلم ولمن معه ... فهذا التحقيق في
ترتيب هذه الأحرف في أول الفعل المضارع "^(٣)، ونذكر هذا الأمر ابن يعيش

(١)- الشاهد غير منسوب ، وهو في شرح شذور الذهب ، ص ٤٤٧ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، رقم

(٧٣٣) ، ص ٣٥٥ .

(٢)- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص ٣ .

(٣)- أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤ .

(ت ٦٤٣ هـ) حيث يقول "فأما أفعَل إذا أخبر عن نفسه.... فلا يظهر له صورة

فاعل ألبته استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهمزة في أفعَل" ^(١)

وقد ذكر هذا الرضي (ت ٦٨٦ هـ) إذ يقول : " لأن أفعَل مشعرٌ بأن فاعله

(أنا) ^(٢)

-الموطن الثالث : أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب

للوحد المذكر نحو قول الحطيئة * (ت ٤٥ هـ) ^(٣) : [الوافر]

مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ

ففاعل (تأتية) و (تعشو) و (تجد) في قول الشاعر في الشاهد ضمير

مستتر وجوباً تقديره (أنت) ، وعلة استتار الضمير في الفعل وجوباً عند النحاة

أن (التاء) تشعر بضمير المخاطب " أنت " ، ومن الذين ذكروا ذلك السهيلي (ت

٥٨١ هـ) إذ يقول : " وكانت التاء من " تفعل " للمخاطب ، لوجودها في ضميره

المستتر فيه ، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني " أنت " ، ولكنها في آخره ،

ولم يخصصوا بالدلالة عليه ما هو أول لفظه _ أعني الهمزة _ لمشاركته للمتكلم

(١) - شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ١٠٩ .

(٢) - شرح الكافية ، الرضي الإستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٢ ، ج ٢ ، ص ٨ .
* ذكر هذه الوفاة خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام ، ج ٢ ، ص ١١٠ وذكر أن وفاته سنة (٥٩ هـ) ،
انظر معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي ، عفيف عبد الرحمن ، دار المناهل ، بيروت

١٩٩٦ ، ط ١ ، ص ٧٤ .

(٣) - ديوانه ، شرح يوسف عيد ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص ٦٢ .

عليه ، وإيماء إليه^(١). فيها وفي النون ، فلم يبق من لفظ الضمير إلا التاء ؛

فجعلوها في أول الفعل علماً

-الموطن الرابع : أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالنون الدالة على

المتكلمين المذكر أو المؤنث أو المتكلمين والمتكلمات^(٢) ، ومن الشواهد

على استتار الفاعل في الفعل المضارع المبدوء بالنون الدال على المتكلمين قول

نصيب بن رباح (ت ٠٨ هـ)^(٣) : [الوافر]

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَّةٍ وَزِنَادٍ رَاعِ .

ومن الشواهد على استتار الفاعل في الفعل المضارع المبدوء بالنون الدال

على المتكلمين قول امرئ القيس^(٤) (ت ٥٦٥ م) : [الطويل]

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

(١) - نتائج الفكر ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، ص ١١٨ .

(٢) - انظر موقف الدين بن يعيـش ، في شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ج ٣ ، ص ١٠٩ ، و شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٨ وما بعدها ، وكاشف للخصاصة ، شمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب ، تحقيق مصطفى أحمد النما س ، مطبعة السعادة ، ١٩٨٣ ص ٢٥ .

(٣) - الشاهد لنصيب بن رباح ، في شعره ، جمع وتقديم داود سلوم ، مطبعة الإرشادية ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٤ ، وقد نسب لرجل من قيس بن عيلان في سيبويه ، ج ١ ، ص ١٧١ ، وروى (تنظـره) ، بدل " نرقبه " و " شكوة " بدل " فضة " ، وروى (بينا) بدل (فبيننا) في المحتسب ، ابن حني ، تحقيق علي السنجدي وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح الشلبي ، وزارة الأوقاف وإحياء التراث ، مصر ، ١٩٩٤ ، د.ط ج ٢ ، ص ٧٨ ، شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ٩٧ و ص ٩٩ ، وفي الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن ابن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص ١٧٦ ، ، وقد علل علي الجرجاني الجـز (زياد) بالعطف على المضاف إليه ، انظر شرح أبيات المفصل والمتوسط ، ص ٣٩٢ ، و معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم (١٦٧٥) ، ص ٤٨٦ .

(٤) - ديوانه ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ط ٤ ، د . ت ، ص ٨ .

وقد بين الرضي (ت ٦٨ هـ) أن علة استتار الضمير في هذا الموطن وجوباً

إنما هي لدلالة حرف المضارعة (النون) وإشعارها بـ (نحن) إذ يقول : " وأما

في المضارع والأمر فلم يبرزوا الضمير في أفعال ونفعل ؛ لإشعار حرفي

المضارعة بالفاعل لأن أفعال مشعر بأن فاعله أنا ونفعل مشعر بـ (نحن)^(١)

إضافة إلى كونها علماً للمتكلمين في نحو قولنا (ضربنا)^(٢).

-الموطن الخامس : أن يكون فاعلاً للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء^(٣) مثل

: ما خلا (خلا) ، ما عدا (عدا) ، ما حاشا (حاشا) .

ومن الشواهد على استتار فاعل فعل الاستثناء (خلا) قول لبيد بن ربيعة

العامري^(٤) (ت ٤٠ هـ / ٦٦٠ م) : [الطويل]

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ .

أو أن يكون اسماً لأحد الفعلين الناسخين اللذين يفيدان الاستثناء وهما (ليس) ،

(ولا يكون) ذكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) أن ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) قد زاده

(١) - شرح الكافية ، الإستراباذي ، ج ٢ ، ص ٨ .

(٢) - انظر الإعراب الفاتحة في إعراب الفاتحة ، الاسفراييني ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، ص ١٣ .

(٣) - انظر شرح اللمع ، ابن برهان ، تحقيق فائز الحمد ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٤ ، ج ١ ، ص ١٥٠ و ص ١٥٢ .

(٤) - ديوانه ، شرحه فاروق الطباع ، دار الأرقم بن الأرقم بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ ، ص ١١١ .

في التوضيح^(١) ومن الأمثلة على استتار الضمير فيهما قول النبي صلى الله عليه

وسلم: "ما من أحد من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عنه ليس أبا الدرداء"^(٢)

الموطن السادس: فاعل أفعل التعجب نحو: "ما أحسن زيداً: ؛ ففي "أحسن"

ضمير المستتر مرفوع على الفاعلية، راجع إلى "ما"^(٣)

-الموطن السابع: فاعل (نعم) وأخواتها إذا كان مفسراً بتمييز نحو قولنا: "نعم

رجلاً زيداً"^(٤)، وأجاز بعضهم^(٥) ورود فاعل (نعم) وأخواتها اسماً ظاهراً مع

وجود التمييز المفسر بناء على السماع قال الشاعر^(٦): [الوافر]

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وقوله^(٧) [البسيط]:

(١)- انظر مع الهوامع، ج ١، ص ٢٠٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد

محيي الدين، دار الفكر، بيروت، ج ٢، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٢)- انظر شرح اللمع، ابن برهان، ج ١، ص ١٥٠، بيروني: ما أخذ من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس

أبا الدرداء، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق سلمان القضاة، دار

الجيل ببيروت، ط ١، ١٩٩٤، ج ١، ص ٣٥١، برواية: ليس من أصحابي أحد مكان ما أخذ من أصحابي.

(٣)- شرح المفصل، ج ٧، ص ١٤٩، شرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة

العصرية، بيروت، ابن هشام، ص ٤٥٧.

(٤)- أوضح المسالك، ج ٣، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٥)- وقد أشار ابن هشام إلى إجازة بعض النحاة الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر منهم: المبرد وابن

السراج والفارسي، ومنعه: سيبويه و السيرافي مطلقاً، انظر المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٧٨،

(٦)- ينسب إلى جرير، وهو موجود في ديوانه، ص ١٣٣، وهو موجود في المقتضب ج ٢، ص ١٥٠

، والخصائص، ج ١، ص ٨٣، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج ٢، ص ١٧١.

(٧)- الشاهد غير منسوب، وهو في أوضح المسالك ج ٣، ص ٢٧٧، وشرح النصريح، ج ٢، ص ٩٥، ومغني اللبيب، ج

٢، ص ١٤٧، وحاشية الصبان، ج ٢، ص ٢٠٢، والمعجم المفصل، ج ١، ص ٧٤.

نعم الفتاة فتاةٌ هندی لو بَدَلْتُ ردَّ التحيةِ نطقاً أو بإيماء .

ومنه قول جرير بن عطية (ت ١١٥ هـ) ^(١) : [البسيط]

والتغلبيون بنسَ الفحل فحلُّهم فحللاً وأمُّهم زلاءُ منطيقٌ .

فيمكن ردها إما على الضرورة أو على التأويل ؛ ففي الشاهد الأول يرى الصبان جواز نصب كلمة (زاداً) على وجهين : أولهما على المفعول به ، وثانيهما على المفعول المطلق ^(٢) ويرى ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) (إعراب (فتاةً) حالاً مؤكدة ^(٣) ، وكذا الأمر في (فحللاً) .

الموطن الثامن : الصفة المفردة الواقعة خبراً أو نعتاً أو حالاً أو صلة ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، إذا لم تسند إلى اسم ظاهر نحو : " زيدٌ مجتهدٌ " والكتاب مفتوح " .

أما الصورة الثانية للضمائر المستترة ، وهي الضمائر الجائزة الاستتار ، فقد وسُمت بذلك ، لأنه يجوز أن يخلفها اسم ظاهر ^(٤) ، نحو : زيد قام ، وهند تقوم ، ففاعل الفعل : (قام) و (تقوم) في المثالين ضمير مستتر تقديره (هو) .

(١) - ديوانه ، شرحه وضبطه عمر الطباع ، دار الأرقم بن الأرقم ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ ، ص ٣٢٩ .
* - المنطيق : التي تعظم عجيزتها بحشية فيها .

(٢) - ديوانه ، شرحه وضبطه عمر الطباع ، دار الأرقم بن الأرقم ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ ، ص ٣٢٩ .

(٣) - انظر شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم النحوي ، ص ٥٩ - ص ٦٠ .

(٤) - مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ١٤٨ .

و ذكر الرضي (ت ٦٨٦ هـ)^(١) المواطن التي يكون فيها استتار الضمير جائزاً

، على النحو الآتي :

١- الماضي الغائب (فَعَلَ وَ فَعَلَتْ) في نحو قولنا : " زَيْدٌ قَامَ " و " هِنْدٌ قَامَتْ " .

٢ - المضارع الغائب (يفعل و تفعل) نحو: محمد يقوم وهند تقوم .

٣- اسم الفعل الماضي .نحو " هيهات " .

القسم الثاني : الضمائر المتصلة البارزة .

الضمائر المتصلة البارزة هي ضمائر لا تصلح أن تقع في أول الكلام ولا

أن تقع بعد (إلا) ، إلا في الضرورة الشعرية كقوله^(٢) : [البسيط]

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كَدِيَارُ .

وتأتي الضمائر المتصلة البارزة على ثلاثة أشكال من حيث الوظيفة

النحوية ، وهي :

(١) شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٩ .

* لا يرى الباحث هذا الموطن من الحالات الجائزة الاستتار فيها ؛ لأن (تاء التأنيث الساكنة) ضمير وليست حرفاً انظر الأدلة على ذلك ص (٣٣) من هذا البحث .

(٢) - الشاهد مجهول القائل انظر شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٨٩ ، برواية : (ما علينا) مكان (وما نبالي) وحاشية الصبان ج ١ ، ص ١٠٩ ، وخزانة الأدب ولب لباب العرب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٨ ، ج ٥ ، ص ٢٧٩ و ص ٣٢٥ .

الأول - ما يكون على حالة إعرابية واحدة .

الثاني -- ما يكون صالحاً لحالتين إعرابيتين .

الثالث - ما يكون صالحاً للحالات الإعرابية الثلاث .

وسنعرض لهذه الأنواع فيما يأتي :

الشكل الأول : ما يكون على حالة إعرابية واحدة هي الرفع .

ولهذه الضمائر صورتان هما:

(أ) - الصورة الأولى : ما هو نصّ في الضميريّة .

(ب) - الصورة الثانية : الصيغ المشتركة بين الضمائر وغيرها.

وسنعرض لهاتين فيما يأتي :

أ- الصورة الأولى : ما هو نصّ في الضميريّة .

هذه الضمائر ، هي :

١- (تاء المتكلم)، وهي ضمير مبني على الضم في محل رفع، يدل على

المفرد المذكر أو المفرد المؤنث ، فهو حيادي في الدلالة على الجنس، و قد

علل النحاة بناء تاء المتكلم على الضم، ومنهم الرضي (ت ٦٨٦ هـ) ، إذ

يقول: " إنما ضمّوا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا

المتكلم بها؛ لأن القياس وضع المتكلم أولاً ثم المخاطب ثم الغائب " (١) .

(١) - شرح الكافية ج ٢، ص ٧.

٢ - تاء المخاطب وزوائدها الدالة على المثني والجمع ، فالأصل في التاء أن

تدل على المخاطب أو المخاطبة ، ويفرق بينهما بحركة التاء ، فالفتحة تدل على
المخاطب المفرد ، والكسرة تدل على المخاطبة .

وقد علل النحاة الارتباط بين حركة تاء المخاطب ودلالة الحركة على

جنس المخاطب ، ومنهم ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) والرضي (ت ٦٨٦ هـ) ، إذ
يقول ابن يعيش : " فإن خاطبت المؤنث كسرتها ، فقلت (أنت) ، وذلك لأن الفتح
لما استبد به المذكر عدل إلى الكسر ؛ لأنه أخف من الضم ، ولأن الكسرة من
الياء ، وهي مما يؤنث بها " (١) .

وقال الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) : " وفتحوا للمخاطب فرقا بين

المتكلم وبينه وتخفيفاً وكسروا للمخاطبة فرقا ، ولم يعكسوا الأمر بكسرها
للمخاطب وفتحها للمخاطبة ؛ لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى ، وأيضاً
هو مقدم على المؤنث ، فخص للفرق بالتخفيف ، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر " (٢) .

وأن زيادة (ما) إلى (التاء) تأتي للدلالة على المثني المخاطبين أو

المخاطبتين ، فالميم في (ما) حرف دال على الجماعة ، والألف التالية للميم دالة

على الاثنين .

(١) - شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ٩٥ .

(٢) - شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٧ .

وعندما نريد الدلالة على مخاطبة جمع المذكر ، فإننا نضيف الميم الدالة على الجماعة إلى التاء ،لتأخذ الرسم الآتي (تم) ، وعندما نريد الدلالة على مخاطبة جمع المؤنث ، فإننا نضيف النون المشددة الدالة على جماعة المؤنث ؛ لتأخذ الشكل الآتي (تن) .

٣- ياء المخاطبة : الدالة على المفرد المؤنث المخاطبة ، وكان المازني (ت ٢٤٩ هـ) و الأخفش (ت ٢١٥ هـ) يقولان إن (ياء المخاطبة) حرف للتأنيث ، وضمير المؤنث مستتر في الفعل كما كان للمذكر^(١).

أورد السيوطي شبهة المازني و شبهة الأخفش في هذه الضمائر؛ فالمازني يرى أن الضمير لما استكن في (فعل) و (فعلت) استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق ، كما جيء بالتاء في فعلت للفرق .

و يرى الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ،ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنث^(٢).

ويرى الأخفش (ت ٢١٥ هـ) أن وجوب استتار الضمير في قولنا : (تفعلين) ؛ هو من باب حمل المؤنث على المذكر في قولنا : تفعل، ففي المذكر

(١) - الفوائد والقواعد ، عمر بن ثابت الثماني ، تحقيق عبد الوهاب الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠٨ ، وشرح المفصل موفق الدين يعيش بن علي ، عالم الكتب ، بيروت ، ج ٥ ، ص ٩١ .

(٢) - مع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج ١ ، ص ١٩١ .

يسلّتر ضمير ، وكذلك عنده ينبغي استتاره في المؤنث ، وأن الياء جعلت علامة على التأنيث ^(١). وهناك حجة قياسية أخرى ، وهي أن ضمير المفرد الياء أثقل من ضمير المثنى الألف ^(٢) ، والمفروض أن يكون العكس هو الصحيح.

وأورد السيوطي الحجج التي تفند ما ذهب إليه المازني والأخفش ، فهو يرى أنها لو كانت حروفاً ، لسكنت النون ، ولم يسكن آخر الفعل لها ، ولثبتت الياء في التثنية ، كتاء التأنيث ، وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع ^(٣).

والذي يدعو الباحث إلى عدّ (ياء المخاطبة) ضميراً لا علامة للتأنيث السببان الآتيان :

- الأول : أن (ياء المخاطبة) تدل على المفرد وعلى الجنس وعلى الحالة الخطابية ، حالها كحال الضمائر السابقة .

- والثاني : أن دلالاتها السابقة كقيلة لنفي القول بأنها حرف ؛ فمعناها في ذاتها ، وليس في غيرها .

٤- (تاء التأنيث الساكنة) : نحو قولنا : ذهبت فلانة ، فقد ذهب بعض النحاة

(١) - المرجع السابق في المكان نفسه .

(٢) - شرح الكافية ، الرضي ، ج ٢ ، ص ٩ .

(٣) - انظر المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٩١ .

القدماء ومنهم الجلولي* (أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي) إلى إن

(تاء التأنيث الساكنة) هي ضمير الغائبة ، ويعرب ما بعدها بدلاً منها أو مبتدأ

خبره الجملة التي قبله^(١) ، وهذا ما نادى به المستشرقون مثل بروكلمان الذي

جعلها المقابل المؤنث لضمير المذكر الغائب (a)^(٢) ، وكذلك برجشتراسر^(٣)

، و هنري فليش الذي تحدث عن صيغة (فعلت) المتصرف مع الشخص

الغائب الدالة على مفرد مؤنث^(٤) .

وأميل إلى ما ذهب إليه الجلولي من ضميريّة ما يسمى بتاء التأنيث

الساكنة ، للأسباب الآتية :

الأول : أن (تاء التأنيث الساكنة) تدل على المفرد ، وعلى الجنس ، وعلى الحالة

(الغائبة) ، كما تدل (التاء) الدالة على المتكلم أو الدالة على المخاطبة .

الثاني : أن دلالاتها السابقة كفيلة بنفي القول بأنها حرف ؛ لأن معناها في ذاتها .

الثالث : التشابه بين وظيفة (تاء التأنيث الساكنة) وضمائر الرفع المتصلة ؛ فـ

(تاء التأنيث الساكنة) تشير عند اتصالها بالكلمات إلى أن هذه الكلمة فعل ماضٍ ،

* ورد التعريف باسم الجلولي في جمع الهوامع ، ج ١ ، ص ٤٣٥ ، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

، حاجي خليفة ، دار الفكر ، ١٩٨٢ ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، ولم ينكر الأخير تاريخ وفاته .

(١) - انظر جمع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .

(٢) - فقه اللغات السامية ، ص ١١٨ .

(٣) - التطور اللغوي ، ص ٨١ .

(٤) - العربية الفصحى ، ص ١٣٠ .

وليس حرفاً أو اسماً ، وكذا الأمر في ضمائر الرفع المتصلة . وهذا ما نكره ابن

مالك (ت ٦٧٢ هـ) في قوله :

بتا فعلت ، وأنت ، ويا افعلي ونون أقبلن فعل ینجلي

ب- الصورة الثانیة : الصیغ المشتركة بین الضمائر وغيرها .

هنالك بعض الصیغ المشتركة بین الضمائر وغيرها ؛ فهي ترد في غير دلالة ، فقد تأتي ضمائر أو غير ضمائر ، وهي : (ألف الاثنين) و (واو الجماعة) و (نون النسوة) ؛ فألف الاثنين _ مثلاً _ تأتي ضميراً في الأفعال نحو قوله تعالى : " إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ " ، (التحریم : ٤) ؛ فألف الاثنين في قوله (تتوبا) تدل على المخاطبتين ، وقد تأتي للدلالة على الغائبتين نحو قوله تعالى : " ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ " ، (فصلت : ١١) ، فألف الاثنين في قوله : (قَالَتَا) للغائبتين وكذا الأمر في دلالة واو الجماعة ونون النسوة على المخاطب والغائب^(١) .

(١) - انظر السحو الوصفی من خلال القرآن الکریم ، محمد صلاح الدین مصطفی ، مؤسسة علي جراح الصباح ، الكويت للاستزادة من شواهد إثبات (واو الجماعة) و نون النسوة الدالة على الغائب والمخاطب ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ، وما بعدها .

بينما تأتي الألف حرفاً دالاً على التنثية في الأسماء نحو قولنا : (كتابان) .

وقد ذهب المازنيّ (ت ٢٤٩ هـ) إلى أن الألف والنون والواو ما هي

إلا علامات كناء التأنيث^(١) في قامت ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل .

ولا يميل الباحث إلى ما ذهب إليه المازني للأسباب الآتية :

الأول : أنها تدل على العدد كـ (ألف) الاثنان أو العدد والجنس كما هو الحال في (الواو) و (النون) ، وهذا ينفي عنها صفة الحرفية لأن معناه في ذاتها لا في غيرها .

الثاني : الأولى في عملية التحليل اللغويّ هو أخذ الكلام على ظاهره لأنه الأقوى والأولى والأصل ، والخروج عن الظاهر هو الأضعف ؛ لأنه خروج عن الأصل ، فقد تأتي الإسناد إلى الفاعل ، والإحلال عن الاسم الظاهر بهذه الضمائر أو بما و سمها المازني بـ (العلامات) ، فلا حاجة إلى التأويل أو التقدير .

الشكل الثاني : ما يكون صالحاً لحالتين إعرابيتين (النصب و الجر) .

ويأتي على ثلاثة أشكال ، هي :

(أ) - ضمائر المتكلم ، وهي

١- (ياء المتكلم) الدالة على المفرد المذكر والمؤنث في نحو قولنا (كتابي)

(١) - انظر شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٩ ، ومع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٩١ .

فالياء في محل جر و الياء في قولنا : (عاتبني) ، في محل نصب والنون في

(ني) ليست من بناء الضمير .

يرى بعض الباحثين^(١) أن نون الوقاية جزء من الضمير ، متخذين من

ظاهر أقوال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) مبرراً إلى جعلها جزءاً من الضمير ، ومنها

قوله : " اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم "ني" ، وعلامة إضمار

المجرور المتكلم الياء "^(٢) . ويرد الظن السابق في جعل نون الوقاية جزءاً من

الضمير مما جاء في أقوال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، إذ يقول : "وسألته رحمه

الله عن " الضاربي " ، فقال : هذا اسم ، ويدخله الجرّ ، وإنما قالوا في الفعل

"ضربني" ، و" يضربني " كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل

الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر "^(٣) .

ولا يميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في نحوه إلى

الجانب الدلاليّ ، لتعليل وجود النون في هذه الصيغة^(٤) ، وجعله أساساً فهو يرى

أنها تقي الفعل :

(١) - انظر كلام محمد جبر في الضمان في اللغة العربية حيث يقول : " ولا أدري أكان سيبويه على علم باللغات السامية أم لا ، ويستوي الأمران في نتيجة واحدة هي أنه كان على صواب في رأيه حين جعل ذلك

الضمير " ني " ، ص ٧٤ .

(٢) - الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ .

(٣) - المرجع السابق ج ٢ ، ص ٢٦٧ .

(٤) - انظر رأيه في معجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

١- من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث .

٢- من التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة .

٣- من التباس الفعل بالاسم .

والذي يميل إليه الباحث في تعليل وجود النون هو الجانب الصوتي ، فقد جاءت نون الوقاية لمنع التقاء الحركتين ؛ أي منع تشكيل ما يسمى بـ (hiatus) ، وقد ذكر بروكلمان هذا الأمر ، إذ يقول : "يبدو أنه قد نشأت في السامية الأولى ، إلى جانب الصيغة الأصلية للمتكلم، صيغة أخرى هي (i-) ؛ بسبب نوع آخر من النبر ، ومن هذه الصيغة نشأت صيغة الضمير المتصل بالفعل (ni) بزيادة النون ، منعاً لما يسمى : (hiatus) ، وهو التقاء حركتين ^(١) ، و يؤكد هذا الذي نذهب إليه ما قاله النحاة بشأن وظيفة النون هذه ، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : " فجاءوا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها ، وتكون وقاية للفعل من الكسر ، وخصوا النون بذلك ؛ لقربها من حروف المد واللين ولذلك تجامعها في حروف الزيادة ، وتكون إعراباً في يفعلان... كما تكون حروف المد واللين ، إعراباً في الأسماء الستة المعتلة... وفي التنثية و الجمع ، ولأن هذه النون قد تكون علامة إضمار ، فكرهوا أن يأتوا بحرف غير النون ؛

(١) - فقه اللغات السامية ، ص ٨٨ .

فيخرج عن علامات الإضمار " (١).

فابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) لا يكتفي بعرض التفسير الصوتي لوجود نون الوقاية ، بل يعرض أهم المميزات التي أهلت النون لتكون حرف الوقاية ، ومن أبرزها :

أ- قربها من حروف المد واللين .

ب- اشتراكها معها في حروف الزيادة .

ج- كونها إعراباً في الأفعال الخمسة كما تكون حروف المد واللين إعراباً في الأسماء الستة وفي التثنية والجمع .

(ب) - ضمائر المخاطب المتصلة ، وهي :

- (الكاف) وزوائدها الدالة على المثني والجمع ، فالصورة في الكاف هي

ذاتها في (التاء) ، لذا فإن الباحث لن يقف عليها .

ج. ضمائر الغائب المتصلة ، وهي :

- (الهاء) وزوائدها الدالة على المثني والجمع ، فالصورة في الهاء وزوائدها

هي ذاتها في (تاء المتكلم) و (كاف المخاطب) ، لذا فإن الباحث لن يقف عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن ضمائر الغيبة ليست ضمائر أصيلة ، وإنما هي

(١) - شرح المنفصل ، ج٣ ، ص ١٢٣.

متطورة عن أسماء الإشارة كما يقرر المستشرقون^{*}؛ فليس من الضمائر ما هو أصل إلا ضمائر التكلم والخطاب^(١) فضمائر الغيبة في الأصل أسماء إشارة ، ولكنها دخلت في علاقات إعرابية معينة مع ضمير التكلم والخطاب ؛ ولاشك أن ابتداء ضمائر الغيبة بعنصر إشاري هو (الهاء) في جميع اللغات السامية ما عدا الأكديّة^(٢) يعزز القول بأنها متطورة عن أسماء الإشارة ، وأنها من ثمّ ينبغي لها أن تكون بين الضمائر وأسماء الإشارة^(٣) و يضاف إلى ذلك ما ذكره النحاة القدماء ، ومنهم السيوطي (ت ٩١١ هـ) من وجود اختلاف بين ضمير المتكلم والمخاطب من جهة ، وضمير الغائب من جهة أخرى ، وأن هذا الاختلاف مبني على طبيعة ضمائر الغيبة ، التي تحتاج إلى مفسر تعود عليه ، في حين تفسر المشاهدة ، والحضور ضمائر المتكلم والمخاطب^(٤).

وهذا التصور للخلاف القائم بين ضمائر التكلم والخطاب من جهة ، وضمائر الغيبة من جهة أخرى مبني على المادة اللغوية في ضمائر الغيبة ، وهي (الهاء) ؛ فالمادة اللغوية في ضمائر الغيبة مختلفة تماماً عن المادة اللغوية التي صيغت عليها ضمائر المخاطب والمتكلم^(٥)؛ وهي: (أ) لضمائر المتكلم و (ت) لضمائر

* منهم بروكلمان في فقه اللغات السامية ، ص ٨٦ ، وبرجستراسر ، في التطور النحوي ، ص ٧٩ .

(١) - فقه اللغات السامية ، ص ٨٦ .

(٢) - ضمائر الغيبة أصولها وتطورها ، فوزي الشايب ، ص ١٣

(٣) - التطور النحوي^٣ ، ص ٧٩ ، وقد ذكر برجستراسر أدلة أخرى على هذه الفكرة .

(٤) - انظر مع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢١٨ .

(٥) - انظر " نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر " ، محمد سالم الجرح ، ج ٢٢ ، ص ٦١ .

الخطاب ، و (أنْ) عنصر إشاري مشترك بين التّكلم والخطاب ؛ فضمائر الخطاب تبدأ بالعنصر الإشاري (أنْ) في نحو : أنت ، وأنتما ، وأنتم وأنتن . وكذا الحال في ضمير المتكلم المفرد (أنا) ، وفي صورة من صور ضمير المتكلم الدال على المثنى والجمع ، وهي : (أنحنو)

الشكل الثالث : الضمائر المتصلة التي تصلح للحالات الإعرابية الثلاث وهو ضمير واحد :

- (نا جماعة المتكلمين) : هو ضمير متصل يدل على المتكلمين أو المتكلمين والمتكلمات ؛ فهو حيادي بالنسبة إلى الجنس ، وهو للجمع و المثنى ، والمثنى جمع في المعنى ، ومن الشواهد الدالة على ذلك قوله : " ربنا إنا سمعنا منادياً للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنوا " ، (آل عمران : ١٩٣) ، فالضمير (نا) في قوله : (ربنا) في محل جرّ ، وفي قوله : (إنا) في محل نصب ، وفي قوله : (سمعنا) في محل رفع .

الشكل الثاني : الضمائر المنفصلة .

الضمائر المنفصلة هي الضمائر المستقلة نطقاً وكتابة ، أي هي التي لا تتصل بالعامل ، و يجوز أن يفصل بينها وبينه بكلام ، أو بحرف عطف ، أو أن تتقدم عليه ^(١) . وتقسم الضمائر المنفصلة إلى قسمين من حيث الموضع الإعرابي وهما : الضمائر المختصة بالرفع والضمائر المختصة بالنصب .

وسنعرض لهذين القسمين فيما يأتي :

القسم الأول: الضمائر المنفصلة المختصة بالرفع .

ولهذه الضمائر ثلاث صور، وهي :

[أ] : - ضمائر التكلم المنفصلة:

وردت ضمائر التكلم المنفصلة في العربية على صورتين ، هما : (أنا) للمفرد ، و (نحن) للجمع والمثنى، والصيغة الدالة على الجمع تختلف عن صيغة المفرد اختلافاً تاماً ، و السبب في ذلك عدم وجود العلاقة التي تعودنا أن نجدها بين الجمع ومفرده ؛ فـ (نحن) لا يُعبر عن دلالة (أنا وأنا و أنا) بل عن دلالة (أنا وأنت) أو (أنا وأنت ، و هو) ...إلى آخره ^(٢).

وسنعرض لهذين الضميرين فيما يأتي:

(١) - انظر الفوائد والقواعد، ص ٣٩٨ .

(٢) - انظر "التطور النحوي"، أخرجه وصححه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، دار الرفاعي الرياض ، ١٩٨٢، ص ٧٧.

أولاً : المفرد المتكلم .

(أنا) : ضمير واضح الدلالة على المفرد المتكلم، ولكنه يفتقر إلى الدلالة على الجنس ، أي : هو حيادي بالنسبة للجنس، فهو يستعمل للمذكر والمؤنث، وهو بهذه الخاصية واحد في جميع اللغات سواء أكان ذلك في اللغات السامية^(١) أم اللغات الأخرى^(٢).

أما القول في تأصيله ، فقد اختلف النحاة القماء في أصل ضمير المتكلم هذا؛ فذهب جمهور البصريين إلى أنه مركب من (أن) ، والألف في آخره ، فالألف والنون هو الاسم عند البصريين ، والألف الأخيرة أتت بها في الوقف لبيان حركة النون ، وحجتهم هذه وردت عند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) حيث يقول : "أما الألف في (أنا) في الوقف ، فزائدة وليست بأصل ، ولم نقض بذلك فيها من قبل الاشتقاق ... ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها ، كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف"^(٣) ، و خوفاً من أن تلتبس بـ (أن) الحرفية لسكون النون في الوقف^(٤). في حين ذهب الكوفيون إلى

(١) - انظر الضمائر في اللغة العربية ، محمد عبد الله جبر، ص ١٩ .

(٢) - انظر اللغة والمجتمع ، رأي وملهج ، محمد السمران ، الإسكندرية ، ط ٢ ، ١٩٦٣ ، ص ١٦٤ ، وما بعدها .

(٣) - المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث

القديم ، ط ١ ، ١٩٥٤ ، ج ١ ، ص ٩ .

(٤) - انظر خزنة الأدب ، ج ٥ ، ص ٢٤٢

أن الألف في الضمير هي الأصل ،وحجتهم في ما ذهبوا إليه ورود الضمير (أنا)

وصلاً عند بعض العرب ؛ فبنو تميم يثبتون الألف في الوصل والسعة^(١).

أما المحدثون^(٢)، فيرون أن الضمير (أنا) مركب من (أن) والهمزة ،والضمير عندهم الهمزة و(أن) لاحقة إشاريّة .

فقد ذهب بروكلمان إلى أن الضمير (أنا) مركب من الضمير (أ) "a"

التي لا تزال تقابلنا وحدها في الفعل المضارع ،ومن : "an" :^(٣) وهذا الذي عليه

المستشرقون مثل : هنري فليش^(٤) وبرجستراسر^(٥) وغيرهما ، وتابعهما في هذا

الأمر عدد من الباحثين العرب^(٦).

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه المحدثون من أن أصل الضمير (أنا) ؛ هو

العنصر (أ) : "a" الذي يظهر وحده في الفعل المضارع^(٧)، ثم طعم بعنصر

(١)-انظر شرح الكافية ، ج٢، ص ٩.

(٢)- للاستزادة من هذه الآراء وتفصيلها انظر الضمير وأثره في بناء الجملة في اللغة العربية ، محمود أبو موسى رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ،إربد ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢ ، وما بعدها .

(٣)-انظر فقه اللغات السامية ، ص ٨٦ .

(٤)-العربية الفصحى، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين ، ط ٢ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣ ،

ص ١٦٣ .

(٥)- التطور النحوي ، ص ٧٦ .

(٦)-خليل نامي في "دراسات في اللغة العربية"، ص ٩٣ ، وفوزي الشايب، ضمائر الغيبة أصولها وتطورها حوليات كلية الآداب، ح ٨ ، ص ١٩ ، وللإستزادة من هذه الآراء انظر الضمائر في اللغة العربية ، محمد جبر ، ص ٢٢ وما بعدها .

(٧)- انظر هذا الأمر في كتاب أسرار العربية ، ص ٢٤ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٨ .

إشاري في بدايته (أن) ، فصارت (أنا)^(١) .

وعليه فالضمير " أنا " في المستوى العميق هو (أنا) " **ana** " ثم حصلت مخالفة بين الهمزتين بحذف الهمزة الثانية والتعويض عنها بمد حركتها ، وبذلك أصبحت الصيغة أنا (**ānā**) .

أما الأدلة التي تدعو الباحث إلى تبني هذا الرأي ، فهي :

الدليل الأول : وهو أقوى هذه الأدلة:

أن الهمزة في الفعل المضارع (أدرسُ) تشير إلى (أنا) ، وقد نصَّ على ذلك المستشرقون ، ولمَّح إليه عدد لا بأس به من القدماء^(٢) .

الدليل الثاني : (المقارنة السامية)

فقد ذكر بروكلمان أن أصل ضمير التكلم (أنا) في السامية الأولى مركب

من **a** ومن **an** وبذلك تصبح **ana** < **anā**^(٣) .

الدليل الثالث:

أن المحور الدال على التكلم والخطاب متأث في أغلب الصور من

العنصر **a** الذي يلي عنصر الإشارة " **an** " ، واطراد هذا الأمر يؤكد أنها

أصل ضمائر المتكلم.

(١) - خليل نامي في "دراسات في اللغة العربية" ، ص ٩٣ .

(٢) - ذكر النحاة هذه الفكرة ، ومنهم ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ، ص ٣ و أبو البركات الأنباري

في أسرار العربية ، ص ٢٤ ، وقد ذكر الباحث آراءهم في (١٩) من هذه الرسالة .

(٣) - انظر فقه اللغات السامية ، ص ٨٦ .

الدليل الرابع :

يضاف إلى الأدلة السابقة ثبات العنصر الإشاري (أن) على الصورة ذاتها ،
في حالات التكلم والخطاب وأشكالها المختلفة ، وأن هذه الكيفية من استعمال
العنصر الإشاري (أن) تقربه من مفهوم الدعامة التي يؤتى بها ؛ ليحقق فيها
صورة الانفصال .

ثانياً : جمع المتكلم .

(نحن) : هذا الضمير واضح الدلالة على الجماعة التي يمثلها المتكلم ، لكنه
يفتقر إلى الدلالة على النوع ؛ أي : هو حيادي كمفرده ، فهو يصلح لأن يكون
لجماعة من الذكور أو لجماعة الإناث^(١) أو يكون للثنتين من الذكور ، أوللاثنتين
من الإناث أو للذكور و الإناث معاً .

ويرى القدماء ومعظم النحاة أن العربية ارتجلت صيغة لجمع المتكلم
وأشركوا فيها المثنى^(٢) خلافاً لضمائر الغيبة والخطاب ، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣
هـ) : " وأما " نحن " ، فللمتكلم إذا كان معه غيره ، يستوي فيه المذكر والمؤنث
والتثنية والجمع ... وإنما استوى فيه لفظ التثنية والجمع ، لما تقدم من أن التثنية
والجمع ههنا ليس على منهاج غيرها من الأسماء الظاهرة ؛ لأنه لم يرد ضمّ متكلم
إلى متكلم كما كان التثنية ضم اسم إلى اسم ، وإنما المتكلم يتكلم عن نفسه وغيره ،

(١) - انظر الضمائر في اللغة العربية ، ص ٢٤ .

(٢) - انظر شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٧ .

ولم يكن المتكلم ممّا يلبس بغيره ، لإدراكه بالحاسة ، فلم يحتج إلى الفصل بين

التثنية والجمع والتأنيث والتذكير^(١).

وواضح من كلام ابن يعيش أن مدلول ضمير جماعة المتكلمين عام ، يشمل
المتكلم والمخاطب والغائب .

وشبيه بهذا الذي قاله القدماء ما قاله المحدثون بشأن ضمير جماعة
المتكلمين قال برجشتراسر : " وأما المتكلم المجموع ، فنجدّه مبنياً على غير
صيغة الضمائر المنفصلة الباقية تماماً ، وحركة أول نونيه ، كانت في الأصل
كسرة لا فتحة ، فنجدّه في الأكديّة *nīnu* أصلها *nīhnu* وفي الحبشية *nehna* ،
وإبدال الكسرة الفتحة فيها ؛ لتشابه الحركة للحرف الحلقى ... والمتكلم المجموع
أي : نحن يختلف عن مفرد أي : " أنا " اختلافاً تاماً ، وليس بينهما شيء من
العلاقة التي تعودنا أن نجدها بين الجمع ومفرد ... فالجمع متكون من أفراد
متساوية أو متشابهة ... ولكن المتكلم المجموع أي : " نحن " ، ليس بمتكون من
أفراد متساوية ، كل واحد منها متكلم مفرد أي : " أنا " ؛ ألم تروا أن " نحن " لم
تكن عبارة عن (أنا وأنا و أنا) بل عن (أنا وأنت) أو (أنا وأنت و هو)^(٢).
وقد أدلى غير باحث^(٣) بدلوّه في أصل هذا الضمير ، فبدأ الخلاف في تأصيل كل

(١) - شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ٩٤ .

* وردت في النسخة المنقولة عنها (منهما) مكان (منها) ، ولعله تصحيف لدلالة الكلام التالي على ذلك .

(٢) - التطور النحوي ، ص ٧٧ .

(٣) - للاستزادة انظر الضمير وأثره في بناء الجملة ، محمود أبو موسى ، ص ٣٣ وما بعدها .

حرف من مكوناته ، وقد ذكر بروكلمان هذا الغموض الذي يكتنف هذا الضمير بقوله : " أما بناء ضمير التكلم الجمع ، فهو غامض ، وأقدم صيغة توجد في العربية والعبرية " (١).

ولعل أقرب التفسيرات لأصل هذا الضمير ما يراه خليل نامي ، وهو أن الجماعات السامية القديمة استخدمت صيغاً لجمع المتكلم هي : (أنحنو) و (نحنو) و (نحن) وصيغاً للمثنى ، وهي : (أنحنا) و (نحنا) و (نحن) ثم أخذت صيغة مثنى المتكلم في التلاشي ، حتى انتهت من الاستعمال الفصيح ، واقتصرت على المتكلم المفرد والجمع فقط (٢).

ويميل الباحث إلى ترجيح كون صيغة (أنحنو) هي أصل الصيغ التي استخدمتها الجماعات السامية لهذا الضمير ، والذي يدعوه إلى هذا الترجيح أن هذه الصيغة تبدأ بالقاعدة (أو الدعامة) التي يبدأ بها ضمير المتكلم المفرد ، وهي (أن) والتي تبدأ بها ضمائر التكلم والخطاب.

والملاحظ أن العربية استخدمت الحاء في هذه الصيغة ؛ ليكون علامة فارقة بين ضمير المتكلم من جهة وضمير الجمع من جهة ثانية ، وقد أشار إلى ذلك عبد الحق فاضل قائلاً : " أمّا الحروف الأخرى التي نجدها في بعض

(١) - فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ص ٨٦ .

(٢) - انظر دراسات في اللغة العربية خليل نامي ص ٨٩ .

الضمائر ، فليست بالأثلية فيها ، وإنما هي زائدة أو مبدلة ، فالحاء في (نحن)

زائدة حشرت بين النونين " ^(١) في الاستعمال .

وقد تطورت (أحنو) عن طريق تقصير الضمة الطويلة ، وتحويلها إلى ضمة قصيرة ، لوقوعها في نهاية الكلمة ، ولوقوع النبرة عليها ^(٢) ، والهمزة

أسقطت لكثرة الاستعمال تخفيفاً ، ومن ثم أصبحت (نحن) .

ويرى خليل نامي أن الجماعات السامية القديمة كانت تثني ضمير المتكلم كما تثني ضميري الخطاب والغيبة ، وأن صيغة (أحننا) ، و (نحننا) ثم (نحن) هي صيغ للمثنى المتكلم أخذت بالتلاشي ، حتى انتهت من الاستعمال الفصيح ^(٣) ، ومن ثم أصبحت صيغة (نحن) الدالة على الجمع تدل على الجمع و المثنى معاً .

[ب] : - ضمائر المخاطب المنفصلة :

(أنت) :- ضمير واضح الدلالة على الخطاب والإفراد والتذكير ، والدلالة على الجنس ، فوجود الفتحة في نهايته هو الذي يحدد كونه للمذكر ، وأن دلالاته على الجنس مزية لا نجدها في الإنجليزية والفرنسية ^(٤) .

(أنت) : وهذا الضمير واضح الدلالة على الجنس ، فوجود الكسر في نهايته

(١) - أسرار الضمائر ، عبد الحق فاضل ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، ع ٥ ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧٤ .

(٢) - دراسات في اللغة العربية ، ص ٨٨ .

(٣) - المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٤) - اللغة والمجتمع ، محمد السعران ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

يحدد كونه للمؤنث ، وقد علل النحاة سبب اختلاف حركات هذين الضميرين واختيار حركة الفتح للدلالة على المذكر أو الكسر للدلالة على المؤنث ، ومنهم ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) والرضي (ت ٦٨٦ هـ) .

أما ابن يعيش ، فيقول : " ذلك لأن الفتح لما استبد به المذكر عدل إلى الكسر ؛ لأنه أخف من الضم ، ولأن الكسرة من الياء ، وهي مما يؤنث بها " (١) .

وأما الرضي فيقول : " وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه و تخفيفاً وكسروا للمخاطبة فرقاً ولم يعكسوا ... لأن خطاب المذكر أكثر ، فالتخفيف به أولى ، وأيضاً هو مقدم على المؤنث " (٢) .

أما القول في أصل هذين الضميرين وضمائر المتكلم الأخرى ، فقد اختلف البصريون والكوفيون في أصل ضمير المخاطب ، فذهب البصريون إلى أن ضميري المخاطب هما : الهمزة والنون ، تضاف إليهما (التاء) الدالة على الخطاب والمجردة من الاسميتين بينما عدّ الفراء (ت ٢١٥ هـ) من الكوفيين (أنت) بكمالها اسماً ، في حين ذهب الكوفيون إلى أن الضمير التاء قال ابن يعيش : " وقد ذهب الكوفيون إلى أن الضمير التاء من نفس الكلمة والكلمة بكمالها اسم عملاً بالظاهر " (٣) .

(١) - شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج ٣ ، ص ٩٥ .

(٢) - شرح الكافية ، الإستراباذي ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٣) - انظر وجهة نظر النحاة في شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج ٣ ، ص ٩٥ .

ويرى جماعة من النحويين أن (التاء) المتصرفة هي الضمير المرفوع ،
فكانت مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها دعموها بـ (أن) لتستقل لفظاً ،
كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) في (إياك) وأخواته^(١).

ويميل الباحث في عملية تأصيل ضمائر المخاطب إلى ما ذهب إليه
بعض^(٢)

وبعض المستشرقين^(٣) من أن أصل ضمائر المخاطب ، هو (ta و ti) التي لا
تزال تقابلنا وحدها في الفعل المضارع وتابعهم في ذلك بعض دارسي العربية من
المحدثين^(٤)، فأصل هذا الضمير عندهم هو (ت ta و ti) التي لا تزال تقابلنا
وحدها في الأفعال ، ثم طعمت بعنصر إشاري في بدايته هو (أن an) ، ومن ثم

صارت صورة الخطاب ت ، ت : an + ti, ta لتصبح وأنت : anta

أو أنت : anti^(٥).

(١)- هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن كيسان عالم بالعربية نحواً ولغة وهو من أهل
بغداد أخذ عن أنبورد وعن نعلب ... انظر ترجمته في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد
الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي ، ط ١ ، ١٩٦٥ ، ج ١ ، ص ١٨
(٢)- شرح الكافية ، الإسترابادي ، ج ٢ ، ص ١٠ .

(٣)- من هؤلاء -على سبيل المثال- برو كلمان في فقه اللغات السامية ، ص ٨٦ .

(٤)- ومن هؤلاء الدارسين : خليل نامي في دراسات في اللغة العربية ، ص ٩٤ ، وجرجي زيدان في الفلسفة
اللغوية ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ ، ص ٩١ ، ومحمد عبد الله جبر ، الضمائر في اللغة العربية
، ص ٢٨ وما بعدها ، وفوزي الشايب ، في ضمائر الغيبة أصولها وتطورها ، ص ١٩ .
(٥)- انظر هذا التحليل ، ضمائر الغيبة أصولها وتطورها ، فوزي الشايب ، ص ١٩ .

(أنتما): ضمير يدل على الخطاب والعدد ، فهو للثنتين ، ولكنه لا يدل على

الجنس كما هو الحال في ضمير الغيبة (هما) ، فهذا الضمير يصلح لخطاب

الاثنتين من الذكور أو لخطاب الاثنتين من الإناث ، والملاحظ أن العربية قد انفردت

بصيغة التثنية عموماً في الضمائر وفي الأسماء الظاهرة أيضاً^(١) ، وهذا الأمر لا

نجدّه في ما يقابلها في اللغات السامية الأخرى أو غير السامية كالإنجليزية مثلاً^(٢) .

أما القول في أصل الضمير (أنتما) ؛ فقد اختلف النحاة في أصله ،

فذهب البصريون إلى أن أصله هو (أنت) ، فزيدت (الميم)^(٣) ، لمجاوزة الواحد

^(٤) ، ولشبهها بحروف المدّ ، وهي مخرج الواو ، إذ إن (الميم) و (الواو) من

الحروف الشفوية ؛ ثم زيدت الألف في خطاب الاثنتين (أنتما) دلالة على التثنية ،

وأما الكوفيون ، فذهبوا إلى أن مثني المخاطب بكماله اسم من غير تفصيل^(٥) .

والصحيح أن ضمائر التثنية سواء كانت للمخاطب أو الغائب هي صيغ

حديثة مشتقة من صيغ الجمع ، فلو دققنا النظر في المثني " أنتما " و " هما " ؛

لوجدنا أنهما : أنتم + ا = أنتما . و : هم + ا = هما ؛ فالمثني مشتق من الجمع ،

(١) - انظر الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق عبد العال مكرم ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ٢٠٠٣ ج ٣ ، ص ٧٠ .

(٢) - انظر الضمائر في اللغة العربية ، ص ٣٠ .

(٣) - يرى بعض النحاة أن هذه الميم بدل من نون التثنية ، انظر الحروف ، أبو الحسن المزني ، تحقيق ،

محمود حسني محمود ، ومحمد حسن عواد ، دار الفرقان ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ص ٨٤ .

(٤) - انظر رأي المألقي في (ميم) أنتم وأنتما في رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد

محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د . ط . د . ت ، ص ٣٠٧ .

(٥) - انظر همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

بزيادة المدة في آخره ، وهذا ما ذكره بروكلمان ، إذ يقول : " ولا يوجد إلا في العربية ، ضمير للمثنى المخاطب والغائب ، مشتق من جمع المذكر أنتما وهما " ^(١) واشتقاقهما من جمع المذكر يفسر عدم وجود ضمير مثنى خاص بالمؤنث ، فغلب المذكر على المؤنث ، ومن هنا استخدم ضمير المثنى المذكر للمذكر والمؤنث على حد سواء .

(أنتم) : ضمير دال على الخطاب والجمع والتذكير .

يرى البصريون أن اختيار الميم في هذا الضمير لمجاوزة الواحد، وقالوا : إن ثبوت (الواو) في (أنتم) هو الأصل ، لأن الواو للجمع. أما الكوفيون ، فذهبوا إلى أن الضمير (أنتم) بكماله هو اسم من غير تفصيل ، وشاركهم في هذا الرأي أيضاً بعض البصريين ^(٢).

والصحيح أن الصيغة الأصلية لهذا الضمير هي (أنتمو) - بضم ممدود وهذه الصيغة نجدها في الشعر ، وفي بعض القراءات القرآنية ، ومنها قراءة ورش* ، ويظهر أثر منها عند وصل الضمير بكلمة تبدأ بحرف ساكن نحو قوله تعالى : "وأنتم الأعلون" (محمد : ٣٥)؛ فتحريك الميم المضمومة غالباً.

فالأصل في هذا الضمير كما يرى المحققون هو " أنتمو " : أن + ت +

(١) - انظر فقه اللغات السامية ، ص ٨٦ .

(٢) - دراسات في اللغة ، خليل نامي ص ٩١ .

* - للاستزادة من شواهد هذه الصيغة في الشعر و القراءات القرآنية انظر الضمائر في اللغة العربية ، ص ٣٣ وما بعدها ، والضمير و أثره في بناء الجملة ، محمود أبو موسى ، ص ٣٤ وما بعدها .

مو، و (أن) هي القاعدة الضميرية ، وأن (التاء) هي العنصر الجوهري للخطاب ، وضمها راجع إلى مجاورة (مو) ، وقد شاع اختصار الصيغة الأصلية " أنتمو " إلى " أنتم " بحذف الضمة الطويلة وإسكان الميم^(١) بسبب انتقال النبر من "تمو" إلى "أن" .

(أنتن) : هذا الضمير يدل على الخطاب والجمع والتأنيث ، وينطبق عليه معظم ما تقدم في الضمير " أنتم " ؛ فأصل (أنتن) هو أنت + ن فأضفنا النون إلى الصيغة للدلالة على الجمع ، فأصبحت (أنتن) ، وقياساً على المذكر (أنتم) حولت الكسرة إلى ضمة قياساً على الضمة الموجودة في صيغة جمع المذكر ؛ فصارت (أنتن) ، و سبب تضعيف النون هو وقوع النبر على هذا المقطع " تن " ذي الضمة القصيرة ، مع وجود حركة مخالفة هي الفتحة التالية^(٢) .

[ج] ضمائر الغيبة المنفصلة :

تقسم ضمائر الغيبة المنفصلة إلى قسمين حسب الموقع الإعرابي لها، هما :

ضمائر منفصلة في محل رفع ، وضمائر منفصلة في محل نصب، وسنعرض لهما فيما يأتي :

(١) - انظر الضمائر في اللغة العربية، ص ٣٥.

(٢) - انظر المرجع السابق والمكان نفسه .

١- ضمائر منفصلة في محل رفع

وهذه الضمائر هي :

(هو) : ضمير دال على الأفراد والتذكير .

(هي) : ضمير دال على الأفراد والتأنيث .

أما القول في أصل هذين الضميرين وضمائر الغيبة ، فيمكن ملاحظته من تحليلنا لأصل الضميرين " هو " ، و " هي " ، فقد اختلف النحاة في أصلهما ؛ فذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من (هو) والهاء والياء من (هي) هما الاسم بمجموعهما ؛ إذ قالوا : " الدليل على أن (الواو) و (الياء) أصل ، أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها ، لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً . وذلك محال ؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم " ^(١) .

والملاحظ أن البصريين قد استندوا في حجتهم وحكمهم هذا إلى أسس

معياريّة ومنطقية بحثة ^(٢) .

بينما ذهب الكوفيون إلى أن الهاء في هذين الضميرين وحدها هي الاسم ،

وهذا ما نص عليه الفراء (ت ٢١٥ هـ) ، فقال : " إذا قلت : " هو " ، فالهاء

(١) - الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٩٦) ، ج ٢ ، ص ٦٨١ .

(٢) - ضمائر الغيبة أصولها وتطورها ، فوزي الشايب ، ص ١٥ .

هي الاسم والواو صلة " وكذلك قالوا في المؤنث : "هي" ؛ الهاء اسم و الياء صلة ،
والصلة تسقط إذا ثنيت فلما ثني الاسمان ألحقوا ميماً ثم جاءوا بألف للتنثية " ^(١) أو
إشباعاً عند الكوفيين ؛ أي : تكثرأ للاسم كراهية أن يبقى الاسم على حرف
واحد ^(٢) .

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الكوفيون في أصل هذا الضمير ؛ وهو
(الهاء) ، كما يدفعه إلى ذلك الأدلة التي ساقها فوزي الشايب ؛ لإثبات هذا الأمر ،
ومن أبرزها أن الواو والياء لاوجود لهما إلا في العربية و الأوجريتيّة ، وهذا
يؤكد أن الواو و(الياء) ليسا عنصرين أساسيين في ضمائر الغيبة ^(٣)

وانهما قد نشأ عن طريق الانزلاق الحركي ^(٤) فأصل الضمير " هو " كما يرى

المستشرقون : هـ + أ ← هُوَ : **huà** . وأصل الضمير " هي " هو :

هـ + أ ← هِيَ **hià** ، ثم حصل أن خففت الهمزة بالحذف ، فتتابعت

حركتان ، فحصل ما يعرف في الدرس الصوتي الحديث (**Hiatus**) ، وتخلصاً

منه حصل انزلاق بين الحركتين ، فتخلقت الواو ، فانتقلت الصيغة **hua** إلى

• huwa

(١) - انظر رأيه في "مجالس العلماء" ، عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ،

مطبعة حكومة الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٧ .

(٢) - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٩٦) ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ، ص ١٠ .

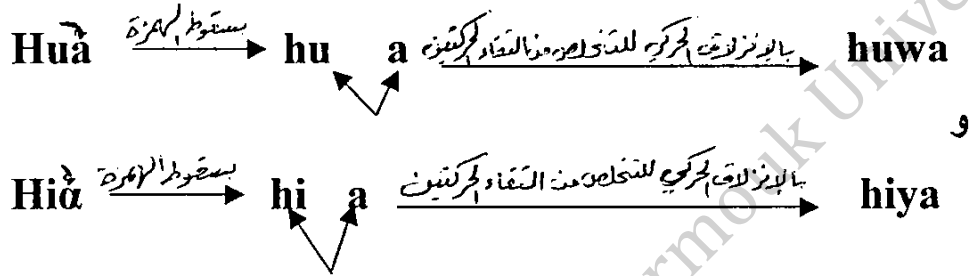
(٣) - انظر ضمائر الغيبة أصولها وتطورها ، فوزي الشايب ، ص ١٥ .

(٤) - المرجع السابق ، ص ٢٢ .

و بالانزلاق الحركي من الكسرة إلى الفتحة تخلقت الياء ، فتحوّلت الصيغة بذلك

من: **hiya** إلى **hia** .

فيكون الضميران قد مرّا بالخطوات الآتية .



- (هما) : ضمير يدلّ على الغيبة والتنثية ، ولكنه لا يدلّ على الجنس فهو صالح

للمذكرين والمؤنثين شأنه شأن (أنتما) والعلة هي العلة ، ومما هو جدير بالذكر

أن الضمائر الدالة على المثني هي ابتكار عربي صرف ، فلا وجود لضمائر

التثنية إلا في العربية ^(١) ، فهي بدعة استحدثتها العربية من الجمع ، والتنثية عموماً

لا توجد إلا في العربية وقد نصّ على ذلك القدماء .

وقد اختلف القدماء بشأن هذا الضمير، فأبو علي الفارسي(ت ٣٧٧ هـ)

- مثلاً - ذهب إلى أن الهاء و الميم والألف في (هما) كلّها أصول ^(٢)، و يرى

غيره من النحاة أن الهاء هي الأصل ، وقد أورد ابن يعيش آراءهم في هذا

الضمير إذ يقول : " وقيل إن أصل " هما " هو (هو ما) ، فحذفت الواو . قالوا :

(١) - انظر التطور النحوي للغة العربية ، ص ٧٨ .

^(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق عبد العال مكرم ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ٢٠٠٣ ، ج ٣ ، ص ٧٠ .

(٢) - معجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .

لأنها لو بقيت لوجب ضمها ، لأن هذه الميم يُضم ما قبلها ؛ والضمّة تُسقط على
الواو المضموم ما قبلها فحذفت الضمة للنقل ، ولما سكنت الواو تطرق إليها
الحذف لضعفها ، وذلك لئلا يتوهم أنهما كلمتان منفصلتان أعني : " ما " و " هو " ^(١)
وثبتت الألف في " هما " كما ثبتت في " أنتما " ^(٢)

ويرى الفراء (ت ٢١٥ هـ) من الكوفيين أن (الواو) و (الياء)
صلة في الضمير " والصلة تسقط إذا ثبتت . فلما ثني الاسمان ألحقوا ميماً ثم
جاءوا بالألف للتنثية فإذا قلت " هما " أدخلت الميم ورَجَعْتُ الهاء إلى
ضممتها ؛ فإن قلت : قد كانت مكسورة في المؤنث ؛ فإنما كسروا ؛ لأن الياء لا
تتحوها إلا الكسرة " ^(٣)

والصحيح من أمر هذا الضمير هو نظير ما قلنا عن الضمير (أنتما)
فالألف والميم مزيدتان ؛ فزيدت الميم فيه للدلالة على مجاوزة الواحد ، وزيدت
الألف مزيدة للدلالة على التنثية، فالضمير (هما) مشتق من الضمير (هم)
بزيادة الألف هم + ا = هما .

(١) - شرح المفصل ج ٣، ص ٩٧ .

(٢) - انظر رأي الفراء في "مجالس العلماء" ، عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ، مطبعة حكومة الكويت
، الكويت ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٧ .

(هم) ضمير يدلّ على الغيبة والجمع ، و يدلّ على الجنس فهو صالح
للدلالة جمع المذكر ، فعندما نريد الدلالة إلى الجمع فإننا نضيف الميم الدالة على
الجماعة إلى الهاء ، لتأخذ الرسم الآتي (هم) .

(هن) ضمير يدلّ على الغيبة والجمع ، و يدلّ على الجنس فهو صالح
للدلالة جمع المؤنث ، فعندما نريد الدلالة على جمع المؤنث ، فإننا نضيف النون
المشددة إلى الهاء الدالة على جماعة المؤنث ؛ لتأخذ الشكل الآتي (هن) .

القسم الثاني- الضمائر المنفصلة التي في محل نصب :

طورت العربية ضمائر النصب المتصلة ، فجعلتها ضمائر نصب
منفصلة ؛ بإضافة السابقة (إيا) إليها ، وقد اختلف النحاة^(١) في تحديد الضمير
في (إياك) وأخواتها اختلافاً كبيراً ؛ فاختلفوا في تحديد ماهية (إيا) من
جهة ، وفي تحديد ماهية ما بعد (إيا) من جهة أخرى ، وعلى كل فإن هذا
الضمير كان مسألة خلافية بين النحويين^(٢) ، وقد أورد أبو البركات الأنباري
(ت ٥٧٧ هـ) آراء النحاة في هذه المسألة، وهي :

(١) - انظر آراء النحاة حول هذا الضمير في الكتب التالية: سر صناعة الإعراب ابن جني ، دار الكتب
العلمية بيروت ط ٢٠٠٠، ج ١، ص ٣٢٠، والفوائد والقواعد، ص ٤٠٤ وما بعدها، والإنصاف المسألة (٩٨)، ج ٢
ص ٦٩٥ ، وشرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق خالد عبد الكريم ، الكويت، ط ١٩٧٦، ١٩٧٧-
ج ١، ص ١٥٢، وشرح المفصل، ج ٣، ص ٩٨، وشرح الكافية، ج ٢، ص ١٢-١٣، وشرح التصريح
على التوضيح، ج ١، ص ١٠٣، وهمع الهوامع، ج ١، ص ٢٠٥ وما بعدها ؛ وانظر " الضمائر في اللغة العربية "
فقد أوردت هذه الآراء وغيرها ، ص ٥٧ ، وما بعدها .

(٢) - انظر هذه الآراء في الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٩٨)، ج ٢، ص ٦٩٥ .

- ١- يرى الكوفيون أن الكاف والهاء والياء في (إياك) و(إياي) و (إياه) ضمائر، و (إيا) حرف عماد ، وإليه ذهب ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) .
- ٢- ذهب بعض الكوفيين إلى أن (إياك) بكماله الضمير .
- ٣- ذهب سيوبه* إلى أن (إيا) هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب جاءت ؛ لتبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة
- ٤- ذهب الخليل إلى أن (إيا) اسم مضمرة أضيف إلى الكاف والهاء والياء ؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة ، بخلاف غيره من المضمرات ، فالكاف والهاء والياء ضمائر .
- ٥- ذهب المبرد (ت ٢٨٦هـ) إلى أن "إيا" اسم مبهم أضيف للتخصيص ، فالكاف والهاء والياء عنده ضمائر .
- ٦- ذهب الزجاج (ت ٣١١هـ) إلى أن (إيا) اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأنها في موضع جرّ .
- ٧- وحكي عن الخليل (ت ١٧٠هـ) أن (إيا) مظهر ناب مناب المضمرة .
- و يميل الباحث إلى ما ذهب إليه الكوفيون من أن (الياء) و (الكاف) و (الهاء) ضمائر و (إيا) عماد ، وهذا ما ترجحه الدراسة المقارنة ، قال رمزي البعلبكي : " ونستدل بالمقارنة أن (إيا) في الأصل علامة المفعولية ،

* انظر شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ١٢ .

يقابلها في العبرية "ét" وهي تسبق المعارف من المفاعيل ، ومثلها في السريانية (- yāt) ، وهاتان الأداتان في العبرية والسريانية تتصرفان بإلحاق الضمائر بهما ، ولذلك فالقول إن الكاف في " إياك " حرف خطاب تخريج لطيف إلا أنه غير صائب ، لأن هذه الكاف وما يجانسها في " إياه " و " إياكما " ... الخ إنما هي ضمائر ، كالضمائر التي تتصل بـ " ét " أو (-yāt) ، ولعل الذي حدا بالبصريين إلى عدم الإقرار بذلك وإلى القول : إن الكاف وما يماثلها حروف خطاب أن من أصولهم ألا يدخل على اللفظ لفظ من جنسه ...، فلما جعلوا " إيا " هي الضمير ، لم يعد جائزاً عندهم أن تكون الكاف ضميراً^(١) ، ومن هنا كان رأي الكوفيين أقرب إلى الصواب، لأمرين :

الأول : القياس .

القياس على كيفية الزيادة في ضمائر المتكلم المنفصلة وضمائر الخطاب المنفصلة ؛ فالأصل في (أنا) هو : (أ) (a) ثم صُنِّرَ بعنصر إشاري هكذا : أن+أ تصبح (أنا) .

والأمر ذاته في ضمير المخاطب (أنت) ، فالأصل هو (التاء) ثم صدرت بعنصر إشاري هو (أن) ، فكان (أنت) ، وهكذا الزيادة في هذه الضمائر .

(١) - فقه اللغات المقارن دراسات في أصوات العربية ، رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت

والآخر: الدليل اللغوي.

إن التصرف يكون في العناصر اللاحقة لِـ (إيا) نحو قولنا: (إياك ، إياكما ، إياكم) ، وهذا التصرف يشبه التصرف في أصول ضمائر الخطاب مثل - أنت ، وأنتما ، وأنتم وهكذا ؛ فـ (إيا) تكون ثابتة على حالها في جميع الحالات ، كما أن الدعامة (أن) في ضمائر الخطاب ثابتة ، وهذا القياس يعزز القول بكون (إيا) دعامة كما هو الحال في (أن) العنصر الإشاري في ضمائر المخاطب.

ومرد زيادة (إيّا) إلى الضمائر -إضافة إلى ما تقدم- أمران :

أولهما : أن هذه الضمائر على حرف واحد ، فإذا انفصلت عن العامل لم تقم بنفسها ، لذا أتى بـ (إيا) ؛ لتعتمد عليها هذه الضمائر ، فالعملية إذن عملية ترميم وتدعيم وتقوية .

ثانيهما : أن وجود هذه السابقة (إيّا) دليل على الحالة الإعرابية ؛ لهذا الضمير ، ومانع في الوقت نفسه للبس المتأتي من عدّ هذه الضمائر حروفاً مستقلة ، وما يترتب على هذا العدّ من معانٍ دلالية .

- صور أشكال ضمير النصب المنفصلة :

تأتي ضمائر النصب المنفصلة على ثلاثة أشكال من حيث دلالتها هي :

الشكل الأول : ضمائر المتكلم المنفصلة، وهي:

(إياي) :وهو ضمير واضح الدلالة على المفرد المتكلم ، و لكنه يفتقر إلى

الدلالة على الجنس ، فهو يستعمل للمذكر والمؤنث .

(إيانا) :وهو ضمير واضح الدلالة على الجماعة التي يمثلها المتكلم ،

ولكنه يفتقر إلى الدلالة على النوع أو العدد ، فهو يصلح لأن يكون المتحدث به

جماعة من الذكور أو الإناث ، أو الاثنين من الذكور أو من الإناث.

الشكل الثاني : ضمائر المخاطب المنفصلة، وهي:

(إياك) :ضمير واضح الدلالة على الخطاب والإفراد والدلالة على الجنس .

(إياك) : ضمير واضح الدلالة على الخطاب والإفراد والدلالة على الجنس

(إياكما) : هذا الضمير يدل على الخطاب والعدد ، فهو للاتنين من الذكور أو من

الإناث .

(إياكم) : هذا الضمير دال على الخطاب و الجمع والتذكير .

(إياكن) : هذا الضمير دال على الخطاب و الجمع والتأنيث

الشكل الثالث : ضمائر الغيبة المنفصلة

(إياه) : ضمير واضح الدلالة على الغيبة والإفراد والدلالة على الجنس المذكر .

(إياها) : ضمير واضح الدلالة على الغيبة والإفراد والدلالة على الجنس

المؤنث .

(إياهما) : ضمير يدل على الغيبة والعدد ، فهو للاتنين ، ولكنه لا يدل على

الجنس ، فهذا الضمير يصلح للدلالة على الاثنين من الذكور والاثنين من الإناث .

- (إياهم) : هذا الضمير دال على الغيبة و الجمع والتذكير.

- (إياهن) : هذا الضمير دال على الغيبة و الجمع والتأنيث.

ومن أهم الأمور التي يمكن ملاحظتها من المقارنة بين صور الضمير التي

عرضها الباحث وأصل استعمالها في اللغة أمران :

أولهما: أثر خصائص الضمير في بناء الأساليب ، وثانيهما : التناوب في الضمائر .

ويمكننا بيان هذين الأمرين بما يأتي :

الأمر الأول : أثر خصائص الضمير في بناء الأساليب.

إن لتعدد الضمائر بشكليها الرئيسيين وصورها الثلاث (المتكلم والغائب ،

والمخاطب) ، وفروعها المختلفة أثراً في بناء بعض الأساليب منها الضمائر

الانعكاسية .

الضمائر الانعكاسية :

يسهم تعدد أشكال الضمير وخصائصه في إيجاد هذا الأسلوب ؛ فهذا

أسلوب يُرى في الأفعال التي يكون فيها الفاعل والمفعول به للفعل ضميرين

متحدثين في العودة إلى ذات معينة ، أو بمعنى أوضح : يكون الفاعل والمفعول متطابقين في العودة إلى شخص واحد .

وقد أشار إلى هذا الأسلوب محمود أحمد نحلة^(١) في بحثه (الضمائر المنعكسة في اللغة العربية) ، الذي حاول فيه المقاربة بين تعريف بعض اللغويين في اللغات الأخرى لمصطلح الأفعال المنعكسة ؛ أو الضمائر الانعكاسية " Reflexive pronouns " وبين بعض الأشكال المقاربة لها في العربية .

فنحاة اللغات الأخرى يرون أن الضمير يكون منعكساً إذا كان مفعولاً للفعل متحداً مع الفاعل أو عائداً إليه ، وعليه فإن الأفعال التي يكون معها الفاعل والمفعول به متطابقين أو عائدين إلى شخص واحد هي أفعال منعكسة أو ضمائر منعكسة ، ولكن الضمائر الانعكاسية في الإنجليزية مثلاً تكون متبوعة بكلمة : self نحو : he deceived him self .

و الضمائر المنعكسة يتحد فيها الفاعل والمفعول معنى فقط ، ويختلفان نوعاً ، فالمذلول واحد والصيغة أو النوع مختلف ، وقد تحدث عنها نحاة العربية في دراستهم لباب (أفعال القلوب) ، وهي عند الجمهور سبعة أفعال : ظن ، وحسب ، خال ، وزعم وعلم ، ورأى ، ووجد ، وقد أضاف إليها بعضهم " عدم " ، و " و

(١) - انظر بحثه في اللسان العربي، الرباط، ع، ٣٤-٣٥، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ٥٩.

فقد " ، و " هب " (بمعنى احسب) ^(١) .

وأول من أشار إلى هذه النوع من الضمائر سيبيويه ، قال في الكتاب :
"...لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : " اضربك ولا اقتلك ولا ضربتك لما كان
المخاطب فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه ، قبح ذلك ، لأنهم استغنوا بقولهم اقتل
نفسك ، وأهلك نفسك ، عن الكاف هاهنا وعن إياك " ، وكذلك المتكلم ، لا
يجوز له أن يقول أهلكني ولا أهلكني ؛ لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ، وذلك
لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن " ني " ، وعن " إياي " . وكذلك الغائب لا
يجوز لك أن تقول ضربه إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه ؛ لأنهم استغنوا عن
الهاء وعن (إياه) بقولهم ظلم نفسه وأهلك نفسه ، ولكنه قد يجوز ما قبح
هاهنا في (حسبتُ) و (طننتُ) و (خلتُ) ، و (أرى) و (زعمتُ) ،
و(رأيتُ) إذا لم تكن رؤية العين ، و (وجدتُ) إذا لم ترد وجدان الضالة ،
وجميع حروف الشك ، وذلك قولك : حسبتُني ، وأراني ووجدتُني فعلت كذا
وكذا ... وكذلك ما أشبه هذه الأفعال، تكون حال علامات المضمرين
المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير
المنصوب " ^(٢) .

(١) - انظر المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، تحقيق محمد عبد المقصود ، وآخرين ، دار

الكتاب المصري ، القاهرة ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥٨ .

(٢) - الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ .

ومن الأمثلة التي تضرب على هذه الظاهرة قوله تعالى : "وَلَدَخَلَ مَعَهُ

السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَخْمَلُ

فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبْنَأُ بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ " ،

(يوسف : ٣٦) فقد اتحد ضميرا الفاعل والمفعول للفعل (أَرَانِي) وتطابقا في

العودة إلى شخص واحد ، وهو المتكلم ، ومنه قول قطري بن

الفجاءة ^(١) (ت ٨٧ هـ) : [الكامل]

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيَّةً
مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وقد علل ابن يعيش وقوع هذه الظاهرة بقوله : " اعلم أن الأفعال

المؤثرة إذا أوقعها الفاعل بنفسه لم يجز أن يتعدى فعل ضميره المتصل إلى

ضميره المتصل ، فلا يقال ضربتني ، ويكون الضميران للمتكلم ، ولا ضربتك

ويكون الضميران للمخاطب ، ولا نحو ذلك ، فإذا أرادوا شيئا من ذلك قالوا

ضربت نفسي ، وأكرمت نفسي ، ونحو ذلك ، وإنما امتنع ذلك ؛ لأن الغالب

من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم ، وأفعال النفس هي الأفعال التي لا تتعدى نحو

قام زيد وجلس بكر ، وظرف محمد ، ونحو ذلك فإذا اتحد الضميران فقد اتحد

الفاعل والمفعول من كل وجه ... ، وأما أفعال القلب التي هي ظننت وأخواتها

(١)-الشاهد في المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، د ط ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، السعودية ، ١٩٨٠ ، ج ١ ، ص ٣٧٣ ، و شرح التصريح ج ٢ ، ص ١٩ ، ومعجم شواهد الشعر النحوية (٢٦٦٩) ، ص ٦٢٨ .

* الدريئة : قال الجوهري هي حلقة يتعلم بها الطعن ، انظر المساعد على تسهيل الفوائد ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

، فإنه يجوز ذلك فيها ويحسن ، فيتعدى ضمير الفاعل فيها إلى ضمير
المفعول الأول ، دون الثاني فتقول : ظننتني عالماً وحسبتك غنياً " ، وذلك لأن
تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني . ألا ترى أن الظن والعلم إنما
يتعلقان بالثاني ؛ لأن الشك وقع فيه والأول كان معروفاً عنده ، فصار ذكره
كاللغو ، فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني ؛ لأن الأول كالمعدوم،
والتعدي في الحقيقة إلى الثاني ^(١)

وعليه فسبب جواز هذه الظاهرة في هذه الأفعال عائدٌ إلى كونها قلبية
ليست علاجية، وأن تأثير هذه الأفعال حقيقة إنما في المفعول الثاني والأول
كأنه غير موجود لذا جاز فيها ما لم يجر في غيرها .

_ الأمر الآخر: تناوب الضمائر من حيث أصل استعمالها .

فما قدمه الباحث لأشكال الضمائر وصورها ؛ هو أصل استعمال هذه
الضمائر ، وأن هذا الأصل الاستعمالي للضمير غير ثابت ، فهناك نوع من
الخروج عنه أحياناً ، وهذا الخروج يفسر تارة تركيبياً ، وتارة أخرى دلاليّاً .

ومن الأمثلة على هذا الأمر ما نراه في بعض استعمالات (لولا) من
وقوع الضمير المتصل المنصوب بعدها ؛ والأصل أن يقع بعدها الضمير

(١) - شرح المفصل ، ج ٧ ، ص ٨٨ .

المنفصل المرفوع فقط ؛ لوقوع الاسم الظاهر المرفوع بعدها، وللنحاة في هذه

المسألة آراء، هي :

— الأول : يرى أن (الياء) في قولنا : (لولاي) ، أو الكاف في قولنا (لولاك) ضميران في محل جرّ، وقد جرّا بـ (لولا) المختصة بجر الضمير

فقط ، ومنه قول يزيد بن الحكم (ت ١٠٥ هـ)^(١) : [الطويل]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مِنْهَوَى.

وهذا مذهب سيبويه^(٢) (ت ١٨٠ هـ) ، ويقاس على هذين الضميرين (الهاء)

في قولنا : (لولاه) ، لأنه من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد .

— الثاني : يرى أن (الياء) ، و (الكاف) ، و (الهاء) الواقعة بعد

(لولا) في محل رفع بالابتداء ، وأن العرب قد وضعت ضمائر الجر أو

النصب : (الكاف والهاء والياء) المتصلة موضع ضمائر الرفع المنفصلة كما

* معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي ، عفيف عبد الرحمن ، ص ٢٨٣ .

(١) - انظر الشاهد في سيبويه، ج ٢، ص ٣٧٤، ومعاني القرآن ، الفراء، ج ٢، ص ٨٥ ، وفيه اختلاف في رواية الشطر الأول ، فيروى (ومنزلة لولاي) ، والإنصاف في مسائل الخلاف رواية أخرى في الشطر الأول ، فيروى (وأنت امرؤ لولاي) انظر ج ٢، ص ٦٩١ ، وخزانة الأدب ج ٥، ص ٣٣٦ ، وج ١٠، ص ٣٣٣ ، ومعجم الشواهد النحوية الشعرية ، حنا حداد ، رقم (٣١٣٢) ، ص ٦٨٩ .

(٢) - انظر كلام سيبويه حول هذه القضية ، الكتاب ، ج ٢، ص ٣٧٣ ، ولم يخص صاحب الإنصاف هذا الرأي بسيبويه بل جعله مذهب البصريين انظر الإنصاف ، ج ٢، ص ٦٨٧ .

عكست الأمر مع ضمائر الرفع ، فوضعتها موضع ضمائر الجر ، فقالوا : ما أنا

كأنت ، ولا أنت كأنا ، وهذا الرأي قد نسب إلى الكوفيين ^(١) والأخفش ^(٢).

— الثالث : يمنع مجيء الضمير المتصل بعدها ، فلا يجوز عنده أن يقال :

(لولاي) ، (لولاك) دائماً ، وإنما يجب أن يقال : "لولا أنا ، ولولا أنت " كما

جاء في التنزيل : " يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ

" (سبأ: ٣١) ، وهذا رأي المبرد (ت ٢٨٩ هـ) ^(٣) والملاحظ أن مثل هذه

الظاهرة لا تخرج عن التفسير التركيبي لها .

و يميل الباحث في هذه المسألة إلى الأخذ بما ذهب إليه الأخفش

(ت ٢١٥ هـ) والكوفيون ؛ لأنه أقربها إلى منطق اللغة ، وأبعدها عن التكلف

والتقدير .

ومن الصور على تناوب الضمائر وقوع ضمائر الرفع المنفصلة تأكيداً لضمائر

المتصلة الصالحة لحالتي النصب والجر نحو قولنا :مررت بك أنت ؛فأنت في

موضع مجرور ^(٤).

(١) - انظر رأي الفراء في كتاب معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار وآخرين دار السرور ، ج٢، ص ٨٥ من قوله : " ... وإنما دعاهم إلى أن يقولوا : لولاك في موضع الرفع لأنهم يجدون المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب..." .

(٢) - انظر نسبة هذا الرأي للأخفش والكوفيين ، الإنصاف ، ج٢، ص٦٨٧ وما بعدها ، و نسبة هذا الرأي للأخفش حاشية الصبان ، ج٢، ص٢٠٦ .

(٣) -انظر رأي المبرد في الكامل في اللغة والأدب ، تغايد بيضون ونعيم زرزور ، دار الكتب العلمية

بيروت، ط٢، ١٩٨٩، ج٢، ص٢٦٦ وما بعدها .

(٤) -انظر شرح المفصل ، ج٣، ص٣٤ .

ويحمل هذا التحول أبعاداً دلالية ،في بعض الصور التي ترد في حالات الحمل على المعنى ، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى : " قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى " ، (طه: ٤٩) ؛ فإن الضمير (كما) في قوله (ربكما) يدل على خطاب اثنين ، إلا أن الحق سبحانه وجه الخطاب على لسان فرعون إلى المفرد بصيغة المثني إلى موسى عليه السلام ؛ وربما كان السبب في هذا التحول ، بيان أن موسى عليه السلام هو المقصود وهو المحتمل لأعباء الرسالة^(١).

يضاف إلى ذلك أن موسى وأخاه كشيء واحد؛ فخطب موسى خطاب الاثنين معاً. ومن هذا القبيل استعمال الجمع للمفرد إرادة للتعظيم والتفخيم قوله تعالى : " إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ " ، (مريم : ٤٠) ، فالأصل في الضمير (نا) الدلالة على الجمع ، لكنه يستعمل للدلالة على التعظيم إذا استعمل للمفرد أو لأي شخص يعظم نفسه كالحكام والعظماء .

ومن الأمثلة على تناوب الضمائر تناوب الصور الخطابية ، ومن هذه الصور تناوب ضمائر الغيبة مكان ضمائر الخطاب ؛ فالأصل الذي وضعت عليه ضمائر الغيبة الإشارة إلى الغائب ، ولكننا نجدها تستعمل للإشارة إلى الحاضر في نحو قوله تعالى حكاية عن يوسف -على نبينا وعليه السلام - : " قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنْ

(١) - انظر البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ج٣ ، ص ١٢٦ .

الكاذبين " ، (يوسف : ٢٦) ؛ فالضمير (هي) - في هذه - الآية استعمل للإشارة إلى الحاضر ، وأن مثل هذا الاستعمال لا يقدح في الأصل الاستعمالي لضمائر الغيبة ؛ فالضمائر يصدق عليها أنها للغيبة أو للحضور باعتبار ، أصلها وإن استعملت على خلافه^(١).

وأن مثل هذا الاستعمال يظهر لنا معاني دلالية أوردتها المفسرون ، وهي الدلالة على استحيائه ومراعاة لحسن الأدب ، مع الإيماء إلى الإعراض عنها ، لتتزيه نفسه دون هتك سترها^(٢) .

(١) - انظر ضمائر الغيبة أصولها وتطورها ، فوزي الشايب ، ص ١٤ .

(٢) - انظر التفسير الكبير ، الفخر الرازي ، مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ ،

مجلد (٦) ، ص ٤٤٥ . وروح المعاني ، الألويسي ، ج ١٢ ، ص ٢١٩ .

الفصل الثاني: وظائف الضمير

وظائف الضمير :

إنّ للضمائر في العربية وظائف متعددة منها اللفظي ، ومنها النحوي ،
ومنها الدلالي ، ومنها التداولي ، وفيما يأتي عرضٌ مفصل لهذه الوظائف :

١- الوظيفة اللفظية.

١-١-الاختصار والإيجاز :

هذه الوظيفة مبنية على عملية إحلال الضمير محل الاسم الظاهر ، واحتوائه
معنى الاسم الظاهر الواقع موقعه ، فيكون هناك تطابق بين المحيل والمحال عليه
؛ لأن الضمير هو نفس مرجعه .

فـ (الهاء) في قولنا : " زيدٌ كَلَمْتُهُ " وقعت موقع اسم ظاهر من الناحية
الإعرابية ، ودلت عليه من إحالتها إليه ، وإشارتها إليه إلا أن هذه الإحالة لا
تعني التطابق التام؛ لأن الضمير (الهاء) المضموم في (كَلَمْتُهُ) ، تحمل معنى
ذاتياً ، وهو الإشارة إلى الغائب وعدم حضوره ، وأن هذا الإحلال جاء لغرض
لفظي ، وهو الاختصار والإيجاز .

قال اللواسطي الضرير (ت ٤٦٩هـ) في شرحه للمع : " المضمورات
على ضربين : مُنْفَصِلٌ ومُتَّصِلٌ ، واحتيج إليها للاختصار؛ لأنه كان يجب أن

تَقُولُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَتُعِيدُ الاسْمَ بِلَفْظِهِ ، فَتَقُلُ فِيهِ ذَلِكَ ، فَجَاءُوا بِحَرْفٍ
يَدُلُّ عَلَى الْاسْمِ" (١).

وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ (ت ٦٤٣ هـ) : " وَإِنَّمَا أَتَى بِالْمُضْمَرَاتِ كُلِّهَا لَضَرْبٍ
مِنَ الْإِيجَازِ وَاحْتِرَازًا مِنَ الْإِلْبَاسِ فَأَمَّا الْإِيجَازُ ، فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّكَ تَسْتَغْنِي بِالْحَرْفِ
الْوَاحِدِ عَنِ الْاسْمِ بِكَمَالِهِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْحَرْفُ كَجُزْءٍ مِنَ الْاسْمِ " (٢).

وَحَدِيثُ ابْنِ يَعِيشَ فِي النَّصِّ السَّابِقِ عَنِ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ هُوَ حَدِيثٌ
عَنْ كِرَاهِيَةِ تَكْرِيرِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةً مَرَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَقِلٌّ إِلَى جَانِبِ خَشْيَةِ
الْإِلْبَاسِ ، فَعَمِدَتْ الْعَرَبِيَّةُ إِلَى الْمَخَالَفَةِ الصَّرْفِيَّةِ ، وَهَذَا مَا نَفْهَمُهُ مِنْ قَوْلِ الْقَاسِمِ
الضَّرِيرِ : " فَتُعِيدُ الْاسْمَ بِلَفْظِهِ فَتَقُلُ ... " .

١-٢- الخفة اللفظية :

مِنْ مَظَاهِرِ الْخَفَةِ اللَّفْظِيَّةِ _ عَلَى رَأْيِ النَّحَاةِ _ تَسْكِينُ آخِرِ الْمَاضِي عِنْدَ
اتِّصَالِهِ بِضُمَائِرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِه نَحْوُ : دَرَسْتُ ، دَرَسْنَا وَدَرَسْنَا ؛ وَذَلِكَ كِرَاهَاةُ
تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ (٣) ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَنْزِلُ عَلَى رَأْيِ
النَّحَاةِ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ذَكَرَ ابْنُ جَنِي (ت ٣٩٢ هـ) أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارَسِيَّ

* - وَرَدَ فِي نَصِّ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الضَّرِيرِ (فَيُعِيدُ) مَكَانَ (فَتُعِيدُ) ؛ وَ الْأَوَّلَى مَا أَوْرَدَهُ الْبَاحِثُ فِي الْمَتْنِ ،
لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ هُوَ لِلْمَخَاطَبِ لَا الْغَائِبِ .

(١) - شَرَحَ اللَّعْمُ فِي النَّحْوِ ، الْقَاسِمُ الضَّرِيرُ ، ص ١٣٤ .

(٢) - شَرَحَ الْمَفْصَلُ ، ج ٣ ، ص ٨٤ .

(٣) - انْظُرْ هَمْعَ الْهَوَامِعِ ، ج ١ ، ص ١٩٢ .

(ت ٣٧٧ هـ) استدلل بأربعة أدلة على شدة اتصال الفعل بالفاعل، ونزوله منزلة

الجزء من الفعل ، منها :

الأول : قولهم في التثنية : يقومان ، فالنون علامة الرفع بمنزلة ضمة الميم من (يقوم) في الواحد ، وعلامة الرفع ينبغي أن تلحق المرفوع مع انقضائه بلا فرق ولا تراخ ، فمجيء النون في (يقومان) بعد الألف التي هي ضمير الفاعلين ، يدل من مذهبهم على أنهم قد أحلوا ضمير الفاعل محل حرف الإعراب من الفعل ؛ لأنهم أولوا ضميره علامة الرفع ، وهي النون في (يقومان) و (يقعدان) ؛ كما أولوا حرف الإعراب في الواحد ، وهو الميم من (يقوم) ، علّم الرفع ، وهو الضمة في (يقوم) و (يقعد) وبأشروه به ، ففي هذا أقوى دليل على شدة امتزاج الفعل بالفاعل ، وكونه معه كبعض أجزائه منه^(١).

الثاني : امتناعهم من العطف على ضمير الفاعل نحو : " قمتُ وزيدٌ " ، " قعدتُ و بكرٌ " ، فاستقبحهم لذلك حتى يؤكدوه فيقووه ويلحقوه بالأسماء في نحو : " قمتُ أنا وزيدٌ " ، و " قعدتُ أنا وجعفر " - دلالة على أنهم قد نزلوا التاء (الضمير) منزلة بعض الفعل ، فكما لا يحسن أن تعطف الاسم على بعض الفعل ، كذلك لم يستحسنوا عطفه على التاء من (قمتُ) ، لضعف التاء ، وامتزاجها

(١) - سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٢٣٢ .

بالفعل ، وكونها كجزء منه .

الثالث : امتناعهم من جواز تقدم الفاعل على الفعل ، وإن كانوا يجيزون تقدم خبر المبتدأ عليه ، فكما لا يقدّمون الدالّ على الزاي ، من زيد ، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل ^(١) . و أضاف ابن جني خمسة أدلة على كون الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل ، منها :

الأول : أنهم قد قالوا : قامت هند ، وقعدت جمل ، فألحقوا التاء الفعل ، وهي في الحقيقة علامة تأنيث الفاعل ، فلولا أن الفعل والفاعل جميعاً كالجزء الواحد ، لما جاز أن يُريدوا بالتأنيث شيئاً ويجعلوه في غيره ، حتى يكونا معاً كالشيء الواحد ^(٢) .
الثاني : قولهم : زيد ظننت قائماً ، فيمن ألغى ، فلولا أن الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد ، لما جاز إلغاء الفاعل في (ظننت) .

الثالث : أن أبا عثمان ذهب في قوله عزّ اسمه : " ألقيا في جهنم " ، (ق : ٢٤) إلى أنه أراد : ألقى ألقى . قال : فثنى ضمير الفاعل ، فناب ذلك عن تكرير الفعل ، فهذا أيضاً يشهد بشدة اشتراكهما ، ألا ترى أنه لما ثني أحدهما وهو ضمير الفاعل ، ناب عن تكرير الفعل ، وإنما ناب عنه لقوة امتزاجهما ، فكأن أحدهما إذا حضر

(١) - سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٢٣٢ .

(٢) - المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٣ .

فقد حضرا جميعاً^(١).

٢: الوظيفة النحوية^(٢).

٢-١- بيان نوع المفردة .

لضمان الرفع المتصلة القدرة على تحديد هوية المفردة ؛ فتقوم بتمييز

الأفعال بعضها من بعض ، قال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) :

بِتَا فَعَلْتَ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي ونون أَقْبَلْ فَعْلَ يَنْجَلِي .

فقله: " فعل ينجلي" نصٌ على هذه الوظيفة للضمائر ، ومن هنا حكم جمهور

المنحاة على كل من (ليس) و (نعم) و (عسى) بأنها أفعال ماضية ؛ لدخول

تاء التانيث الساكنة المتحركة عليها خلافاً لمن ادعى حرفيتها . قال ابن هشام بهذا

الخصوص : " فعلاصة الماضي تاء التانيث الساكنة... وبذلك استدل على أن "

عسى " و " ليس " ليسا حرفين كما قال ابن السراج وتغلب في " عسى " ، وكما

قال الفارسي في ليس ، وعلى أن نعم ليست اسماً كما يقول الفراء ، ومن

وافقه، بل هي أفعال ماضية ؛ لاتصال التاء المذكورة بها^(٣) وأيضاً استدل على

أن كلاً من (هاتِ) و (تعالِ) فعل أمر ، وليس اسماً لفعل الأمر كما ذهب

(١) - انظر سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٢) - المقصود بالنحو -هنا- المعنى العام الذي يشمل النحو والصرف .

(٣) - شرح شذور الذهب ، ص ٢٥ - ٢٦ .

الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ؛ لدخول ياء المخاطبة عليهما^(١) .

٢-٢- الإحالة أو (الربط) .

الإحالة، أهم وظائف الضمير ، فضمير الغيبة مبهم ، ولا يعرف على من أو ما يعود عليه حتى يتقدمه اسم ظاهر^(٢) ، وهناك عدة صور لإحالة الضمير ، ويعود هذا التعدد إلى تعدد محددات نوع الإحالة ، فالأسس القائمة عليها هذه المحددات مختلفة من شكل إلى آخر ، فربما كان الأساس القائم عليه المحدد هو موقع المحال إليه ، أو شكله أو على عمومية الضمير أو خصوصيته^(٣) ، وفيما يأتي توضيح ذلك :

-الإحالة وموقع المحال عليه :

إن الناظر إلى الإحالة وموقع المحال إليه يجد صورتين للإحالة ، ويمكن لمح صورة ثالثة فيهما ، وهاتان الصورتان ، هما : الأولى : الإحالة الداخلية أو السياقية ، وهذه الإحالة لها صورتان : الإحالة الأمامية والإحالة الخلفية^(٤) .

(١) - شرح شذور الذهب ، ص ٢٧ .

(٢) - انظر الجمل في النحو ، عبد الرحمن الزجاجي ، تحقيق علي الحمد ، انتشارات استقلال إيران ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، ص ١١٧ .

(٣) - انظر صور الإحالة الفوائد الضيائية لشرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين الجامي ، تحقيق أسامة الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٩٨٣ ، ج ٢ ، ص ٧٦ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٤ ، وما بعدها .

(٤) - تحدث الخطابي في كتابه (لسانيات النص) عن هاتين الصورتين من صور الإحالة ، وإن اختلفت التسميات لهاتين الصورتين ، انظر لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام النص ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ ، ص ١٦ - ١٨ .

والأخرى : هي الإحالة الخارجية ، أي : المقامية التي يكون المعود عليه كلمة من

خارج النص ، وسأعرض صورهما بالتفصيل في ما يأتي :

الصورة الأولى - الإحالة الداخلية :

المقصود بالإحالة الداخلية هي الإحالة داخل السياق اللغوي سواء أكان

التركيب جملة أم نصاً^(١) ؛ أي أن الضمير يعود على كلمة أخرى داخل بناء

النص ، ولهذه الإحالة صورتان : الإحالة الأمامية والإحالة الخلفية ، ويمكن بيان

هاتين الإحالتين بما يأتي :

أ- الإحالة الأولى: الإحالة الأمامية.

هذه الإحالة هي في الأصل إحالة ضمير الغائب الذي يؤدي دوراً مهماً في اتساق

النص وتماسكه ، والتي يطلق عليها هاليداي ورقية حسن " أدواراً أخرى " **other**

roles " في مقابل " أدوار الكلام " **speech roles** " التي تتدرج تحتها ضمائر

التكلم والخطاب^(٢) ، ونجد أصل هذه الإحالة في أقوال النحاة ، ومنهم المبرد (ت

٢١٠ هـ) و الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ؛ قال المبرد : " ومن الأسماء المضمره

، وهي لا تكون إلا بعد ذكر نحو : الهاء في (به) ، والواو في (فعلوا) ،

(١) - لسانيات النص ، محمد الخطابي ، ص ١٧ .

(٢) - انظر المرجع السابق ، ص ١٨ .

والألف في (فعلا) " (١) ، وقال الزجاجي : " اعلم أن حكم المضمّر أن يجيء

بعد ظاهر يتقدمه يعود عليه ؛ لأنه مبهم ؛ ولا يعقل على من يعود عليه ، حتى

يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه ، هذا أصله " (٢).

والسبب في ذلك أن ضمير الغيبة عارٍ عن المشاهدة التي تكون مع ضمائر

التكلم والخطاب ، فمن ثم احتاج إلى ما يفسره ، وأصل المفسر الذي يعود عليه أن

يكون مقدماً ، ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره ، وقد يستغنى عن تقدم

المفسر إذا وجد ما يدل عليه حساً أو علماً أو مصاحباً بوجه ما (٣).

وقد فصل ابن هشام صور هذه الإحالة ، فجعلها على ثلاثة أشكال من حيث

تقدم العائد ، وهي :

الشكل الأول : تقدم المفسر (المعود عليه) في اللفظ والتقدير (الرتبة) ، ومن

الأمثلة عليه قوله تعالى : " وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ " ، (يس : ٣٩) (٤) ؛ فقد تقدم الاسم

المنصوب (الْقَمَرَ) على الاشتغال في اللفظ والتقدير .

الشكل الثاني : تقدم المفسر (المعود عليه) في اللفظ دون التقدير (الرتبة) ،

(١) -المقتضب أبو العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت ، ج٣ ، ص ١٨٦ .

(٢) -الجمال في النحو ، ص ١١٧

(٣) -انظر مع الهوامع ، عبد الرحمن السيوطي ، ج ١ ، ص ٢١٨-٢١٩

(٤) -شرح شذور الذهب ، ص ١٥٤ ، وللاستزادة من شواهد هذه الإحالة انظر مرجع الضمير في القرآن ، محمد صبرة ، كلية دارالعلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦ .

نحو قوله تعالى: "وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ" ، (البقرة: ١٢٤)^(١) ؛ فقد

تقدم المفعول عليه (إبراهيم) عليه السلام _ في اللفظ دون التقدير (الرتبة) ؛ لأن

إبراهيم _ عليه السلام _ في الآية السابقة مفعول به ، والأصل في المفعول به أن

يتأخر عن الفاعل .

الشكل الثالث : تقدم المفسر (المفعول عليه) في التقدير (الرتبة) دون اللفظ .

كما في قوله تعالى : " فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى " ، (طه: ٦٧) فقد

تقدم المفعول عليه (موسى) عليه السلام _ في التقدير ، وتأخر في اللفظ لأنه

فاعلومه^(٢) أيضاً قوله تعالى: "ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون" ، (القصص:

٧٨) " ^(٣) ، فالضمير يعود على لفظ متأخر ؛ وهو (المجرمون) ، وهذا اللفظ

متقدم في الرتبة ؛ لأنه نائب فاعل .

ـ صور الربط في الإحالة الأمامية :

من أبرز الوظائف للضمير وظيفة الإحالة أو الربط التي تعمل على ربط الكلام

^(١) - انظر شرح شذور الذهب ، ص ١٥٤ ، وللاستزادة من هذه الشواهد على هذه الإحالة انظر مرجع

الضمير في القرآن الكريم ، محمد صبرة ، ص ٢٧ .

^(٢) - أشار ابن هشام إلى وجود تأويل آخر في هذه الآية ، ينفي فيه موطن الشاهد ، لذا فإن الباحث عزّر هذا الشاهد بشاهد آخر ، انظر شرح شذور الذهب ، ص ١٥٤ ، وللاستزادة من شواهد على هذه الإحالة انظر

مرجع الضمير في القرآن الكريم ، ص ٢٨ .

^(٣) - انظر الشاهد في مرجع الضمير في القرآن الكريم ص ٢٨ .

السابق بوساطة الضمير بما بعده ؛ مما يترتب عليه تحقيق التماسك بين أجزاء التركيب (جملة أو نصاً) .

وينماز الربط بالضمير من غيره من وسائل الربط بتعدد صور الربط به ، فيقوم الضمير بربط الجملة بالمفرد ، والمفرد بالمفرد ، ومن أشكال هاتين الصورتين :

أ- ١ الربط بين الاسم المشغول عنه وجملة الاشتغال :

يرى النحاة أن الضمير يربط بين جملة الاشتغال (الجملة المفسرة لعامل الاشتغال) والاسم المشغول عنه، ومنه قوله تعالى : " وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ " ، (يَس:٣٩) ^(١) و لأهمية هذا الضمير ؛ فقد جعله النحويون رابطاً لا يستغنى عنه يربط أطراف جملة الاشتغال والاسم المشغول عنه المنصوب ؛ فلولاه لخرج التركيب عن كونه أسلوب الاشتغال ؛ فوجوده سبب لا بد منه في أسلوب الاشتغال .

أ- ٢ - الربط بين الاسم الموصول وجملة الصلة .

نظراً إلى أن جملة الصلة ليست الموصول نفسه ؛ أي : هي شيء آخر ، فللتدليل على أنها تابعة لما قبلها ، كان لا بد من رابط بين الاسم الموصول وجملة الصلة ،

(١) - انظر مغني اللبيب ابن هشام الأنصاري ، قدم له حسن حمد ، وإميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط ١ ، ١٩٩٨ ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

يَتَّخِذُونَكَ إِبًا هُزُواً أَمَازًا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا " (الفرقان: ٤١)، فقد حذف العائد

في (بَعَثَ) ، وتقدير الكلام : بعثه .

الموطن الثاني : أن يكون العائد منصوباً متصلاً بوصف مشتق ، فيجوز حذفه

نحو قول الشاعر^(١) : [البسيط]

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدَتْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ.

فقد حذف الضمير في قوله "مؤليك" ، وتقدير الكلام : مؤليكه .

الموطن الثالث : أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو قوله عز وجل : "

فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ " ، (طه: ٧٢) ، فقد حذف العائد في قوله : " قَاضٍ " وتقدير

الكلام : قاضيه .

الموطن الرابع : الضرورة الشعرية ، على حدّ ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي

بصدد قول الأحوص^(٢) (ت ١٠٥ هـ) : [الكامل]

وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجَتْ لَيْنَ فُؤَادِهِ فَقَسَا اسْتَلِينَ بِهِ لَلَّانَ الْجَنْدَلُ.

(١) - الشاهد غير منسوب انظر شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٦١ ، وشرح التصريح ، ج ١ ، ص ١٤٥ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى بمنهج المسالك ، تحقيق عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية ، ج ١ ، ص ٢٢٢ ، وجمع الهوا مع ، ج ١ ، ص ٢٩٢ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، رقم (٩٦٤) ، ص ٣٨٥ .

(٢) - ديوانه ، تحقيق سعدي الضناوي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٥٤ ، وبرواية مختلفة ، وهي :

لو بالذي عالجت لين فؤاده فأبى يلين به لَلَّانَ الْجَنْدَلُ

وهذه رواية جمع الهوا مع ج ١ ، ص ٢٩٣ .

فقد جعل أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) حذف العائد في جملة الصلة في

قوله : (عَالَجَتْ) من الضرورة الشعرية ^(١) في حين جوز ذلك ابن مالك ؛ لأن

الضمير العائد مجرور بنفس الحرف العائد على الموصول بعد الصلة ، فالأصل :

ولو أن ما عالجته به ...؛ فحذف الأول لكونه مجروراً بنفس الحرف الذي جر به

العائد والموصول بعد الصلة : (استلین به) .

ذكر النحاة أن الاسم الظاهر قد يأتي مكان الضمير ؛ فيكون رابطاً بين جملة

الصلة والاسم الموصول ، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر : ^(٢) [الطويل]

سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

وأصل الكلام: سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّهَا ؛ فقام الاسم الظاهر (سعاد) مكان الضمير

بالربط بين الاسم الموصول (التي) وجملة الصلة (أَضْنَاكَ ...) ^(٣) ،

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده السيوطي ^(٤) (ت ٩١١ هـ) من مثل قولهم : " أبو

* - جعل أبو حيان هذا البيت شاهداً على الحذف الذي ليس فيه شروط الحذف المقيس ؛ لأن تقديره عند أبي حيان: " ما عالجته به "؛ فحذف الجار والمجرور ، انظر تفسير البحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢١١ ، وفي رواية البيت تحريف .

^(١) - انظر هذا الكلام في همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٩٣ .

* انظر شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

^(٢) - الشاهد غير منسوب ، وهو في شرح شذور الذهب ، ص ١٦٠ ، وشرح التصريح ، ج ١ ، ص ١٤٠ ، وشرح الأشموني ، ج ١ ، ص ١٧٧ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، رقم (٦٤٢) ، ص ٣٤٤ ، وبرواية (أغناك) مكان (أضناك) .

^(٣) - انظر شرح شذور الذهب ، ص ١٦٠ .

^(٤) - انظر همع الهوامع ج ١ ، ص ٢٨٥ .

سواءً أكان هذا الرابط (الضمير) مُقَدَّرًا (منويًا) أم ظاهرًا ومن الأمثلة التي ضربها النحاة على مجيئه مقدراً (أو منويًا) في حالة النصب قوله تعالى: "أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا"، (الفرقان: ٤١)، فقد حذف الضمير العائد على الاسم الموصول (الذي) في الفعل (بعث) ، وتقدير الكلام : هذا الذي بعثه الله رسولاً ، ومنه قراءة حمزة والكسائي وشعبة^(١) (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) بحذف الضمير (الهاء) من قوله تعالى: "لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ" ، (يس: ٣٥) ، ومنه قول طرفة بن العبد^(٢) : [الطويل]

سَتُبْدِي لَكَ الْآيَاتُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ.

وتقدير الكلام في البيت : ما كنت جاهله^(٣) ، ومن لم تزوده .

وقد أحصى السيوطي (ت ٩١١ هـ) المواطن التي يجوز فيها حذف العائد^(٤) ،

ومنها :

الموطن الأول : أن يكون العائد منصوباً بفعل نحو قوله تعالى : " وَإِذَا رَأَوْكَ إِن

*- انظر مغني اللبيب، ج ٢ ، ص ٢٠٩.

(١) - هذه قراءة حمزة و الكسائي و عاصم والمطوعي وطلحة وعيسى وشعبة وخلف ، انظر: معجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار وغيره جامعة الكويت ، ط ٥ ، ١٩٨٤ ، ج ٥ ، ص ٢٠٧ .

(٢) - الشاهد في ديوانه ، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ، ط ٢ ، إدارة الثقافة البحرين ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٨ . من لم تزود : أي من لم تسأله .

(٣) - انظر التقدير في شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٥٠ .

(٤) - ذكر السيوطي هذه المواطن في همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٩١ ، وما بعدها.

سعيد الذي رَوَيْتُ عَنْ الْخُدْرِيِّ " ، فالاسم الظاهر (الخدري) هو الرابط بين الاسم الموصول (الذي) ، وجملة الصلة (رَوَيْتُ) ، وتقدير الكلام : رويت عنه ، ومنه - أيضاً - قول مجنون ليلي^(١) (ت ٦٨ هـ) : [الطويل]

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ .

فكما هو ظاهر فإن الشاعر قد ربط بين الاسم الموصول (الذي) وجملة الصلة " فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ " بالاسم الظاهر ، وهو لفظ الجلالة (الله)^(٢) .

ومجيء الاسم الظاهر رابطاً مكان الضمير خروج على الأصل والعادة ؛ لأن الأصل في عملية الربط ، هو الربط بالضمير ؛ لأنه يربط ظاهراً ومقدراً^(٣) ، ولاطراده في عملية الربط المشابهة ، ولكن الخروج على الأصل والعادة إنما يكون لشيء غير عادي ؛ هو الفخامة والقوة في المعنى مثل قوله تعالى : " الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ " (القارعة : ١-٣) ؛ فمجيء الاسم الظاهر مكان الضمير زيادة تمكين وتقوية ؛ فحسب القاعدة كان ينبغي أن تكون الآية : " القارعة " ما هي ، وما أدراك ما هي " ، ولكن الآيات جاءت بالاسم

(١) - انظر الشاهد في مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٤١٢ ، وشرح التصريح ج ١ ، ص ١٤٠ ، وشرح الأشموني ج ١ ، ص ١٧٧ ، ويروى بـ (وأنت) مكان (فأنت) ، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٥٠٣) ، ص ٤٥٩ .

(٢) - انظر همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

(٣) - انظر مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٢٠١ .

الظاهر مكان الضمير ، بقصد التّقديم والتّعظيم وزيادة تمكين وتقوية^(١)

، وهذا يسمى في الدراسة النصية بالتكرار المعجمي ؛ وهو من جملة وسائل التماسك النصي^(٢).

يضاف إلى ذلك أن الاسم الظاهر لا يبدي اشتراكاً ؛ لأنه تكرير للأول ؛ فلا يفهم منه غير السابق .

ويعلل النحاة سبب وجود الضمير رابطاً بين الصلة والموصول ؛ أن الاسم الموصول يفتقر إلى صلة توضحه وتبينه ، وذلك أن الاسم الموصول مبهم ، ولا يمكن فهمه إلا بصلة^(٣) ، ولا تكون الصلة إلا جملة إلا في حالة (أل) .

فلو قيل جاء الذي أو (التي) ... إلخ دون صلته ، فإننا لا نفهم المعنى بالموصول أو مدلوله في الجملة السابقة، ولا يدلنا على شيء حتى نقول جملة الصلة^(٤)، فإيهام الموصول يستدعي الصلة، وكون الصلة جملة تستدعي رابطاً يعلقها بالموصول ويتممها بها ، فعدم وجود رابط ظاهر أو منوي يعطي جملة الصلة نوعاً من الاستقلال والانقطاع عن الكلام السابق ، ومن هنا ندرك دور الضمير في وصل الطرفين المتلازمين (الصلة والموصول) ، وهذا الربط يفضي إلى

(١) انظر الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، ج ٣ ، ص ٥٤ .

(٢) - انظر لسانيات النص ، الخطابي ص ٢٤ .

(٣) - انظر أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، ص ٣٧٩ .

(٤) - انظر المقتضب ، ج ٣ ، ص ١٩٧ .

تُخصيص للاسم الموصول بصلته، وصولاً إلى الانسجام والترابط بين أجزاء التركيب .

و يشترط في الضمير الرابط بين الصلة والموصول - شرطان ، هما :

أ _ الشرط الأول : أن يطابق الاسم الموصول في العدد والجنس فنقول : جاء الذي أكرمه ، وجاءت التي أكرمتها ، وجاء اللذان أكرمتهما ، وجاء الذين أكرمتهم ، وجاءت اللاتي أكرمتهن^(١) .

ب _ الشرط الآخر : أن يكون هنالك نوع من التوافق بين العائد (الضمير) والحالة الخطابية السياقية للاسم الموصول ، ومن الشواهد التي أوردها السيوطي على هذا الأمر قول طرفة بن العبد^(٢) : [الطويل]

أنا الرَّجُلُ الضَّرْبُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ خَشَّاشٌ كَرَّاسِ الْحَيَةِ الْمَتَوَقَّدِ .

فإن لم يكن هنالك توافق في الحالة الخطابية لم يجز ، ومن النصوص التي تذكر هذه الفكرة ما ورد في كلام المبرد على بعض الأمثلة ، ومنه قوله : " ولو قيل : ضربَ مَنْ أبوك منطلقاً زيداً ، لم يجز ؛ فإن جعلت مكان " الكاف " هاء " ، وقلت

: (أبوه) صحت المسألة بالراجع من ذكره " (٣) .

* - انظر شرح الكافية ج ٢ ، ص ٣٦ .

(١) - انظر هذا الشرط وأمثله في شرح قطر الندى ، ص ١٤٩ .

(٢) - ديوانه ، ص ٣٧ .

(٣) - المقتضب ، ج ١ ، ص ١٩ .

فهذا المثال الذي يورده المبرد (ت ٢٨٥ هـ) يدلنا على أهمية " التوافق

بين الحالة الخطابية السياقية للعائد (الضمير) والاسم الموصول ؛ فالاسم الموصول في الجملة التي أوردتها المبرد _ أولاً _ يدل على الغائب ، وأن (أبوك) تدل على حالة الحضور في صورة المخاطب ، لوجود ضمير المخاطب الكاف ؛ وهذا الاختلاف بين الحالة الخطابية للطرفين (الصلة والموصول) يفضي إلى فقدان الانسجام بين أركان التركيب ؛ لذا فإن المبرد يرى أن جعل (الهاء) الضمير الدال على الغائب مكان (الكاف) ضمير المخاطب في قوله : (أبوك) يؤدي إلى الانسجام بين مكونات الصلة ، والذي لا بدّ منه للتوافق بين طرفي الصلة في الحالة الخطابية .

أما الشروط الواجب توافرها في جملة الصلة ، فقد أوردتها النحاة ، ومن هذه الشروط :

_ الأول : وجود رابط (ضمير) يربط جملة الصلة بالاسم الموصول ، وقد سبق الحديث عن هذا الرابط .

- الثاني : أن تكون جملة الصلة خبرية لا إنشائية ، وقد اختلفت النحاة

بشأن هذا الشرط إلى ثلاثة أقسام :

_ الأول : يوجب كون جملة الصلة جملة خبرية ، ويمنع مجيء الصلة

جملة طلبية أو إنشائية ، وهذا هو الذي عليه الجمهور^{*} ؛ " لأن الغرض من الصلة تحصيل الوضوح للموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ، فهي أخرى بالآ يتحصل بها وضوح غيرها . وأما الإنشائية ، فإن حصول معناها مقارنة لحصول لفظها ، فلا يصلح وقوعها صلة ؛ لأن الصلة معرفة والموصول معرف ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه^(١)

- الثاني : يرى جواز إتيان الجملة الإنشائية صلة ، ومن الذين يجيزون هذا الأمر المبرد (ت ٢٨٥ هـ) قال في المقتضب : " ونقول على هذا جاعني الذي كأن زيدا أخوه ، ورأيت الذي ليته عندنا ، وكذلك كل شيء يكون جملة^(٢) " فقله : " وكذلك كل شيء يكون جملة " ، وتمثله دليل واضح على إجازة المبرد وقوع الجملة الإنشائية صلة للموصول .

- الثالث : يقف وسطاً بين الرأيين السابقين ، فيرى بعضهم جواز وقوع الجملة الطلبية صلة ، وهذا ما ذهب إليه الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، فأجاز الوصل بجملة طلبية مثل : جاء الذي اضربه أو الذي لا تضربه ، وأجاز المازني (ت ٢٤٩ هـ) الوصل بجملة دعائية ، إذا كانت بلفظ الخبر ، نحو قولنا : الذي

*- انظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج ١ ، ص ١٨٣ ، وشرح الكافية للرضي ، ج ٢ ، ص ٣٧ .

(١)- شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ١٨٣ .

(٢)- المقتضب ، ج ٣ ، ص ١٩٤ .

يرحمه الله زيدٌ ، وأجاز هشام الضرير (ت ٢٠٩ هـ) أن تكون جملة الصلة

مصدرة بـ (ليت) ، أو (لعل) ، أو (عسى) .

ومن الشواهد على ذلك قول الفرزدق (ت ١١٢ هـ)^(١) : [الطويل]

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي _ وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا _ أَزُورُهَا

فقد جاءت جملة الصلة (لَعَلِّي أزورها) جملة إنشائية .

ومن الذين يجيزون ذلك ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، فهو يرى جواز مجيء

جملة الصلة جملة قسمية حيث يقول : " فَإِنْ وَصَلَ بِهِ الْقِسْمُ ، فَهُوَ عِنْدِي جَائِزٌ ، لِأَنَّ

التأكيد لا يبعده من أن يكون خبراً " ^(٢) وأجاز ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) * أن

توصل بجملة التعجب نحو : جاعني الذي ما أحسنه . وأجاز بعضهم الوصل

بجملة القسم ، وأجاز بعضهم الوصل (بنعم) وفاعلها وباسم الفعل^(٣) .

* - معجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

(١) - ديوانه ، شرح عمر الطباع ، ط ١ ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ ، ص ٥٠٧ برواية مختلفة لعجز البيت ، وهي : " لعلِّي وإن شقت عليّ أنالها " ، وهذه الرواية للبيت في معجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٨٠ ، والأشموني ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، برواية (لراج) مكان (لرام) ، ومعجم شواهد الشعر النحوية ، رقم (١٠٧١) ، ص ٤٠٠ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٦ ، ج ٣ ، ص ٣٣٢ .

(٢) - الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٨ ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ * ابن خروف : هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحضرمي ، عالم بالعربية أنلسي من أهل اشبيلية ، وقد توفي فيها . له شرح كتاب سيبويه و " شرح جمل للزجاجي " انظر ترجمته إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي اليماني ، تحقيق عبد المجيد ذياب ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٦ ص ٢٢٨ .

(٣) - انظر هذه المواطن في شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٣٧ ، ومعجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٧٩ ، وما بعدها .

وبحسب الوارد عن العرب ، فإن الأعم الأغلب أن تكون جملة الصلة خبرية لا إنشائية ، ولا طلبية غير أنها قد تأتي كذلك في بعض الأحيان ، وجواز مجيء جملة الصلة جملة إنشائية أن الأصل أخذ الكلام على ظاهره ؛ لأنه الأقوى والأولى والأصل ، والخروج عن الظاهر هو الأضعف ؛ لأنه خروج عن الأصل .

أما ما يخص جواز مجيء جملة الصلة جملة قسمية ، والاستشهاد على ذلك بـ (لَيَبْطُنَنَّ) في قوله تعالى : " وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطُنَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ " (النساء : ٧٢) ، فقد منع بعضهم وقوعها صلة لكونها جملة إنشائية لا خبرية وأجاز ذلك ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ؛ في نحو قوله : (لَيَبْطُنَنَّ) ؛ لأن الجملة الإنشائية هي جملة القسم ، وليست جملة جواب القسم ، وجملة القسم غير مقصودة ، وإنما المقصود هو جملة الجواب ، وهي خبرية ، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التأكيد لا التأسيس ^(١) .

وتعدد الاحتمالات ^(٢) لا يضعف وجه الاستشهاد على مجيء الصلة جملة قسمية ، ولا يسقطه ، كما جاء في القاعدة الأصولية ، فـ (من) في هذه الآية لا تخرج عن كونها موصولاً ، أو موصوفاً نكرة بمعنى شيء أو شخص وهذه التوجيهات لا تقدر في وقوع الصلة جملة إنشائية ؛ لأنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة .

(١) - انظر رأي ابن عصفور وابن هشام في مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٥٥ .

(٢) - انظر هذه الآراء والتوجيهات لـ (اللام) والاسم الموصول (من) في الكتب التالية تفسير البحر المحيط ، ج ٣ ، ص ٣٠٢ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٥٤١ ، وج ٢ ، ص ٥٥ ، والدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ، تحقيق أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ج ٤ ، ص ٢٨ وما بعدها .

وبناء عليه فإني أميل إلى اعتبار جملة (لَيَبْتُنَنَّ) صلة الموصول ؛ لأن هذا هو الظاهر من أمرها من ناحية ؛ ولأنها خبرية في المعنى ثانياً ، وهذا هو السبب الجوهرى الذي جعل بعضهم يجيز الوصل بها ، قال حسين بن أبي العز الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ) : " وإنما جاز وصل الموصول بالقسم ولم يجز بالأمر والنهي ؛ لأن القسم فيه الخبر والموصولات توصل بالأخبار " ^(١).

الفوائد المترتبة على عملية الربط بجملة الصلة .

في ربط جملة الصلة بالموصول فائدتان ، هما :

أ _ الأولى : رفع الإبهام عن الاسم الموصول وتعريفه بالصلة .

فالضمير يربط بين الاسم الموصول وصلته الملازمة له _ كما جاء سابقاً - وأن عملية الربط بالضمير تخصص الاسم الموصول بعودته عليه ؛ لئلا تستقل جملة الصلة عنه لتتمام معناها ، وهذا الربط _ وما يفيد من تخصيص _ يرفع الإبهام عن الاسم الموصول ، ويحمل أبعاداً دلالية .

ومن الأغراض التي يأتي بها تعريف الاسم الموصول بجملة الصلة هي:

(١) - الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق فهمي حسن النمر وفواد مخيمر ، دار الثقافة ، ط ١، ١٩٩١، ج ١ ص ٧٥٩.

١- التعريض :نحو قوله تعالى: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي" (التوبة:

٤٩) ؛ إذ يرى فاضل السامرائي أن التعريض جاء بذكر الصلة ^(١) في هذه الآية .

٢- التعظيم :في نحو قوله تعالى " تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى"،

(طه:٤)؛ فقد جاءت الصلة تظهر عظمة الاسم الموصول (مَنْ) العائد على ذات

الله عز وجل ، فخلق السماوات يستدعي قدرة وعظمة لصاحب هذا الفعل.

٣- التحقير: من ذلك قوله عز وجل : "وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ

وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا

يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ"

(البقرة: ١١٣) ^(٢)، فقد جاءت صلة الموصول (لَا يَعْلَمُونَ)، لنفي العلم وتجدد

نفيه عنهم ، إمعاناً في تحقير سلوكهم الذي يسلكونه.

ب- الأخرى : يربط الضمير الاسم الموصول بأشكال جملة الصلة.

وهذه الأشكال: هي الجملة الفعلية الاسمية. ففي الجملة الفعلية يقوم الضمير بربط

(١)- معاني النحو ، فاضل السامرائي ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

(٢) - انظر هذه الدلالات في معاني النحو ، فاضل السامرائي ، ج ١ ، ص ١٢٩ ، والبلاغة فنونها وأفنانها

(علم المعاني) ، فضل عباس ، دار الفرقان ، عمان ، ط ٣ ، ١٩٩٢ ، ص ٣٠٧ - ٣١١ .

صورتى الجملة الفعلية الواقعة صلة للاسم الموصول؛ فيربط الجملة الفعلية

المبدوءة بفعل ماض بالاسم الموصول في نحو قول الشاعر^(١): [الرجز]

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مَلْحَا

ومن الشواهد على ربط الضمير للاسم الموصول بجملة اسمية قول سلامة

ابن جندل (ت ٦٣٠ م)^(٢): [الطويل]

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلَذُّ ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

فقد جاءت الصلة (مجد عواقبه) في الشاهد الشعري جملة اسمية.

ومن الشواهد على ربط الضمير الاسم الموصول بجملة شرطية قول

الشاعر: [الطويل]^(٣)

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لَمَلَمَةً يَجِبْكَ كَمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي.

(١)- قيل لرؤبة ، وقيل لغيره ، وهو في الأزهية ، علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٩٨١ ، ص ٢٩٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ، ج ١ ، ص ١٣٣ ، والأشموني ، ج ١ ، ص ١٨٢ ، وقد أشار إلى تعدد النسبة معجم شواهد النحو الشعرية حنا حداد ، ص ٧١٣ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل بديع يعقوب ، ج ٩ ، ص ٢٩ .

(٢)- ديوانه ، صنعة محمد بن الحسن الأحول ، تحقيق فخري الدين قباوة ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٩٨٧ ، ص ٩١ ، وهناك اختلاف في رواية صدر البيت ، فيروى بـ (أودى الشباب) مكان (إن الشباب) ، وقرجج ابن جنب رواية النصب في (لذات) ، انظر الخصائص ، ج ٣ ، ص .

(٣)- الشاهد مجهول القائل ، وهو في شرح شذور الذهب ، ص ٢٤٣ ، والاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي بـ (أحمد الحمصي) ومحمد قاسم ، جروس بروس ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٥٩ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية (١٧٠٤) ، ص ٤٩١ .

* الملمة : المصيبة النازلة الشديدة .

فقد ربط الضمير في جملة الشرط (تدعه) بالاسم الموصول (الذي) وجملة

الصلة الشرطية (إن تدعه لملمة يجبك) .

أ- ٣- ربط النعت بالمنعوت.

هنالك صورتان لربط الضمير النعت بالمنعوت :

١- ربط جملة النعت بالمنعوت .

٢- ربط النعت المفرد بالمنعوت .

أ- ٣- أ- ربط جملة النعت بالمنعوت

إن الكلام هنا هو الحديث ذاته عن الرابط و الربط بين الموصول والصلة ، ومن الأمثلة على جوانب التشابه بينهما : مطابقة الرابط للاسم السابق (العائد إليه) في الجنس والعدد ، وجواز أن يكون الضمير منوياً أو محذوفاً في جملة النعت كما هو الحال في الصلة ، ومن الشواهد على ذلك قول الحارث بن

كلدة (نحو ٥٠هـ)^(١) : [الوافر]

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمُ تَنَاءٍ وَطَوَّلَ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا .

(١) - انظر الشاهد في تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب منسوباً إلى الحارث ، الأعلام الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ط٢ ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٧ وبرواية (وماً مكان فما) ، وهذه الرواية في سيبويه ج ١ ، ص ٨٨ ، و ص ١٣٠ والأزهرية غير منسوب ، ص ١٣٧ ، وقد نسب إلى غيره انظر معجم شواهد الشعر النحوية ، حنا حداد ، رقم (٩٥) ، ص ٢٦٥ .

فقوله: (أصابوا) صفة لـ (مال) ، والضمير العائد محذوف، والتقدير: أم

مال أصابوه.

و أما الشروط الواجب توافرها في جملة النعت ، فهي ذاتها التي سبق الحديث عنها في جملة الصلة.

ولعملية الرابط بين المنعوت ونعت الجملة آثار دلالية وتركيبية تشابه عملية الربط بين الصلة والموصول ، ويتجلى الأثر التركيبي في عملية الربط هذه في تعدد الأنماط الشكلية وصورها للنعت ، فالأصل _ كما يرى النحاة _ في النعت أن يكون مفرداً ، ولولا الضمير الرابط لما وجدت صورة الجملة الواقعة نعتاً ؛ لأن فقدان الرابط (الضمير) بين الجملة الواقعة نعتاً والمنعوت يؤدي إلى استقلال جملة النعت لتمام معناها ، مما يؤدي إلى فقدان شكل من أشكال النعت ؛ وهو النعت الجملة ، ومن صور الجملة الواقعة نعتاً الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع في نحو قوله تعالى : "وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ" ، (البقرة : ٢٣٠) ؛ فجملة (يعلمون) في محل جر نعت لـ (قوم) . ومن الأمثلة على مجيء

الجملة الاسمية نعتاً قول الحطيئة (ت ٤٥ هـ) ^(١) : [الوافر]

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ .

فجملة (قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ) واقعة نعتاً لقوله (بيت) ، وهي جملة اسمية .

(١) - ديوانه ، ص ١٣١ .

وتقع جملة الشرط نعتاً ، وقد أورد ابن يعيش أمثلة على ذلك نحو : مررتُ
برجلٍ إن تكرمه يكرمك ، فجملة الشرط : " إن تكرمه يكرمك " نعت لـ (رجل)
، ومنه أيضاً : مررت برجلٍ إن تضربه تكرم خالداً ، فقولك : (إن تضربه تكرم
خالداً) في موضع صفة لـ (رجل)^(١).

أ- ٣- ٢ - ربط النعت المفرد بالمنعوت :

هنالك صور متعددة للنعت المفرد يمكن تقسيمها إلى صورتين لدراسة ربط
الضمير لهما ، وهما :

الصورة الأولى : الربط بين النعت المشتق أو المؤول ومنعوته .

و الصورة الثانية : الربط بين النعت غير الحقيقي (النعت السببي)
ومنعوته أو (متبوعه) ، ومن الأمثلة التي ترد على الصورة الأولى من صور
الربط بين النعت والمنعوت قول الحق : " فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ
الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ " ، (النحل : ٩٨) فقوله : (الرَّجِيمِ)^(٢) نعت لـ (الشَّيْطَانِ)
مجرور ، والضمير المستكن في (الرَّجِيمِ) رابط بين النعت والمنعوت .

(١) - انظر شرح المفصل ج ٣ ، ص ٥٢ .

(٢) - أشار مكي بن أبي طالب في مُشْكَلِ إعراب القرآن إلى هذا الأمر إذ يقول " لأن اسم الفاعل إذا كان خبراً
أو صفة أو حالاً لغير من هو له لم يستتر فيه ضمير ألبتة ، ولا بد من إظهاره وكذلك إن عطف على غير من
هو له ... " ص ١٨٣ . ففي هذا الكلام إشارتان الأولى إلى استتار الضمير العائد على الاسم المتقدم إذا كان
عائداً عليها ، و الثانية : إلى الأدلة على استتار (وتحمل) الاسم المشتق له .

والذي يدل على تحمل النعت المشتق أو المؤول الضمير الرابط بين

النعت والمنعوت ما يأتي :

(١). جواز التنثية و الجمع في مثل قولنا :مررت برجل كريم ومررت برجلين

كريمين ، ومررت برجال كرام ، فلا يثنى ولا يجمع المشتق إلا إذا كان متحماً

للضمير؛ لأنه إذا كان عاملاً في الاسم الظاهر لزم الإفراد .

(٢). ظهور هذا الرابط في النعت السببي ، ومن الأمثلة على ظهوره في النعت

السببي قولنا :مررت بزید الكريم أبوه، فقد ربط الضمير بين (زید) وتركيب

النعت السببي (الكريم أبوه) في الجزء الثاني منه .

أ-٤- ربط الحال بصاحبها :

يمكن الحديث عن صورتين للربط بين الحال وصاحبها هما :

١- ربط الحال جملة بصاحبها .

٢- ربط الحال المفرد بصاحبها.

وسنعرض لهاتين الصورتين فيما يأتي :

أ-٤-١- ربط الحال جملة بصاحبها.

حصر النحاة المواطن التي يكون فيها الضمير وحده رابطاً بين الحال

وصاحبها دون الواو ، وهذه المواطن ، هي :

ـ الأول : الجملة الحالية التي تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها مثل قوله تعالى:

ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ" (البقرة: ٢) ، فجملة: (لَا رَيْبَ) على

وجه من أوجه الإعراب جملة حالية ، وهي حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية

التي قبلها ، لذلك امتنع دخول الواو رابطة ، لأن المؤكد هو المؤكد نفسه في

المعنى ، فلو قرنت الجملة الحالية بالواو لزم عطف الشيء على نفسه

صورة ، كما لا يجوز أن يفصل بين المؤكد والمؤكد فاصل .

ـ الثاني : الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت غير المسبوق ^(١) بـ (قد)

مثل قوله تعالى : " وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ " ، (المدثر: ٦) ، فجملة (تَسْتَكْثِرُ) ،

حال ^(٢) من الضمير المستكن في قوله (تَمْنُن) ، وربما كان سبب امتناع مجيء

الواو رابطة في هذا الموطن ، هو القياس على امتناع مجيئها في المفرد ؛ لشدة

شبه المضارع باسم الفاعل ^(٣) .

(١) - انظر مع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

(٢) - انظر مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السّواس ، دار اليمامة ، دمشق ، ط ٢ ،

٢٠٠٠ ، ص ٧٢١ .

(٣) - انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة

العاني ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٤٤٨ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع ، تحقيق عياد بن عبد الشيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ج ٢ ، ص ٨١٥ .

أضف إلى ذلك أن وجود هذه الواو بين (لا تَمْنُن) و (تَسْتَكْثِرُ) سيبرز احتمالية أخرى لنوع هذه الواو، وهي أن تكون عاطفة ، وهذا ما لا تريد أن تقدمه الآية من معنى .

ـ الثالث: الجملة الحالية الواقعة بعد حرف عطف يعطف حالاً على حال ، نحو قوله تعالى : " فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ " (الأعراف: ٤) فجملة : (هم قائلون) حال ^(١) معطوف على حال مفردة (بياتاً) ، ولا يجوز هنا الربط بالواو ، كي لا يجتمع حرفا عطف صورة ؛ فيدخل عاطف على عاطف صورة .

ـ الخامس : الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل الماضي الذي تقع بعده (أو) ^(٢) وقد مثل عليه بقولهم : " لأضربنه ذهب أو مكث "؛ فجملة " ذهب " حال ، وقد وقعت بعدها (أو) ومنه قوله ^(٣) : [البسيط] .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِخَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِلًا

فلا يجوز أن تقترن بالواو ؛ لأنها في تقدير شرط ؛ فالمعنى إن ذهب وإن مكث والمعنى في البيت الشعري : إن جار وإن عدلا ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو ،

(١) - انظر مشكل إعراب القرآن ، مكي ، ص ٢٦٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات

الأنباري ، تحقيق طه عبد المجيد طه ، ومراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب العامة ، القاهرة ١٩٨٠ ، ج ١ ، ص ٣٥٤ .

(٢) - ورد هذا الموطن في كتب نحوية كثيرة، منها : عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص ٤٩٩ ، وجمع الهوا مع ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، وشرح الصبان ، ج ٢ ، ص ١٨٨ ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٠٨٩) ، ص ٥٤٦ .

(٣) - الشاهد غير منسوب ، وهو في شرح الأشموني ، ج ٢ ، ص ٣٢١ ، وحاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ١٨٨ ، معجم شواهد النحو الشعرية ، رقم (٢٠٨٩) ، ص ٥٤٦ .

وكذلك ما يقدر به^(١) .

أما أهم الشروط الواجب توافرها في الجملة الواقعة حالاً ، فهي أن تكون جملة الحال خبرية لا إنشائية ، وقد علل الرضي الإستراباذي وجوب كون جملة الحال خبرية بقوله: "وأما وجوب كونها (جملة الحال) خبرية ، فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله ، بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك : (جاعني زيدٌ ركباً) ، أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثمة قيل إن الحال يشبه الظرف معنى^{*} . والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ، فكيف تخص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؛ وأما الإيقاعية فنحو "بعت " و " طلقت " فإن المتكلم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصودة مجرد إيقاع مضمونها وهو مناف لقصد الوقوع : بلى يُعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه^(٢) .

فالملاحظ من قوله هذا ذكره سبب منعه وقوع الجملة الإنشائية حالاً ، والسبب هو أن مضمونها غير حاصل ليس له وجود ، وهذا يتعارض ووظيفة الجملة

(١) - انظر عمدة الحافظ وعدة اللافت ، ص ٤٤٩ .

* لفهم هذا المعنى انظر كتاب " الجمل في النحو " للزجاجي ، ص ٣١٦ ، فقد عد الظروف والأحوال من باب المفعول فيه ومثل على هذا الأمر .

(٢) - شرح الكافية ج ١ ، ص ٢١١ .

الحالية في بيان هيئة صاحبها ؛ أي لإثبات صفة له معينة حال وقوع الحدث ،
والجملة الإنشائية مضمونها غير حاصل ، أو غير واقع ، فكيف يكون عدم وجود
شيء إثباتاً لصفة هيئة معينة . غير أن من الناحية مَنْ أجاز مجيء الحال جملة
إنشائية كالفرء (ت ٢١٥ هـ) ، الذي أجاز أن تكون الجملة الإنشائية ، " أخبر
تَقْلَه " في قولهم : " وجدتُ الناس : أخبر تَقْلَه " حالاً^(١).

تظهر فوائد الربط بالضمير بين جملة الحال وصاحبها في ناحيتين ، هما :
الناحية التركيبية ، والناحية الدلالية ، فتظهر الفائدة التركيبية لعملية الربط بالضمير
في إيجاد شكل جديد للحال ، وهو الحال جملة ، فلولا الضمير بوصفه رابطاً ؛
لاستقلت جملة الحال عن وصف صاحبها لتام معناها .

وهذا الشكل الجديد (الحال الجملة) ، وما يحمله من صور وأنماط تركيبية
مختلفة ، يكشف للمتأمل عن معانٍ دلالية متعددة ، ومن الأمثلة على هذه المعاني
الدلالية للجملة الواقعة حالاً ، ما يراه الباحث ويلمسه من وقوف عبد القاهر
الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) على دلالة الحال جملة فعلية ، ومقارنته لها بالأشكال
الأخرى لبيان المعاني الدلالية لهذا الاختلاف^(٢).

(١) انظر مع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .

(٢) - انظر دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود شاكر ، دار المنني ، جدة ومصر ، ط ٣ ، ١٩٩٢ ، ص ٢١٢ ،
فقد ذكر أن الاختلاف في أشكال الحال يقضي إلى تعدد المعاني الدلالية و انظر الحال في الأسلوب القرآني ،
عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والأعلام ، طرابلس ط ١ ، ١٩٨٤ ص
١٥٦ وما بعدها .

ونرى هذه المعاني الدلالية من وقفات بعض النحاة والمفسرين والدارسين على مواطن وقوع الحال جملة ، وبيانهم المعاني الدلالية في استعمال الحال جملة اسمية مثلاً ، ومن الأمثلة قوله عز وجل : " وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ "، (الزمر : ٦٠) ، ومنه قوله تعالى : " وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ "، (البقرة : ١٠١) ، فإن استعمال الحال جملة اسمية في قوله : " كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ " تظهر لنا حال اليهود ، وتصرفهم ومكرهم ، وتشير إلى مدى معاندتهم وخداعهم ، فهم يعلمون الحقيقة حقاً ، ومع علمهم بها ، فهم يتصرفون تصرف الجاهل بها ، كي يسوِّغوا كل حَذَبٍ مقصود بالجهل منهم به^(١) ، ويكشف استخدام الفعل المضارع الواقع خبر (كَان) في الجملة الاسمية عن تجدد صفة الخداع لتجدد حجة الجهل به ، والدّاعي له في نفوسهم .

أ - ٤ - ٢ _ ربط الحال المفردة بصاحبها :

هنالك صور مختلفة للحال المفردة ، ويمكن تقسيم هذه الصور لدراسة عملية

الربط فيها إلى صورتين، هما:

الصورة الأولى : الربط بين الحال المشتق أو المؤول بالمشتق وصاحبها .

(١)-انظر الحال في الأسلوب القرآني ، عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد ص ١٥٦ .

الصورة الثانية : الربط بين الحال غير الحقيقية (الحال السببية) وصاحبها.

ومن الأمثلة على الصورة الأولى قول الشنفرى^(١): [الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا بِالْأَرْضِ ضَيْقٌ عَلَى امْرِئٍ سَرَى رَاغِباً أَوْ رَاهِباً وَهُوَ يَعْقِلُ

فـ(رَاغِباً) حال من الضمير الواقع فاعلاً في قوله : (سرى) ، وأن

الرابط بين الحال وصاحبها هو الضمير المستكن في قوله (رَاغِباً) .

والصورة الثانية من صور الحال ، هي الحال التي سماها النحاة " السببية "

أو الحال غير الحقيقية ، فإن الحال في المثال السابق تبين هيئة صاحبها مباشرة ،

فلا تبين سبب صاحبها ، لذا وسمت بالحال الحقيقية ؛ في حين أن الحال السببية

تبين هيئة شيء له اتصال أو علاقة بصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى : " خَاشِعَةً

أَبْصَارُهُمْ تَرَهُّقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ " ، (القلم : ٤٣)

فالحال في هذه الآية (خَاشِعَةً) لا تبين حال صاحبها الضمير في

قوله : (يَسْتَطِيعُونَ) بل تبين هيئة ما يتصل بهم أو ماله علاقة بهم ؛ وهي هيئة

أبصار الداعين ، لذا فهي حال سببية أو غير حقيقية^(٢) .

أما الأثر التركيبي والدلالي للربط في النعت أو الحال السببي ، فهو المبالغة

والقوة في المعنى ؛ ففي مثل جملة : جاء محمد الكريم أبوه ، نسبنا الكرم إلى

(١) - ديوانه ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٥٩ .

(٢) - للاستزادة من الأمثلة انظر الحال في أسلوب القرآن ، ص ١٢٤ _ ١٢٥ .

محمد على نحو الإجمال والعموم ، ثم وجه التفصيل بذكر السببي ؛ أي : الأب ؛
ومثل هذا التركيب يفيد المبالغة والقوة في المعنى ، فيكون تأثيرها أعظم في النفس
بسبب الإجمال والإبهام أولاً ، والتفسير أو ذكر المقصود بالصفة على وجه
الخصوص والتفصيل تالياً ؛ فنكون بذلك نسبنا الصفة إلى المقصود بشكل عام ثم
إلى السببي بشكل خاص .

أ-٥- ربط الخبر بالمبتدأ :

يأتي ربط الخبر بالمبتدأ على صورتين هما :

١ - ربط الخبر جملة بالمبتدأ.

٢- ربط الخبر مفرد بالمبتدأ .

أ-٥-١- ربط الخبر جملة بالمبتدأ.

هناك صورتان من صور الجملة الواقعة خبراً بحسب ظهور الربط

اللفظي أو استتاره ، هما :

الصورة الأولى : الجمل التي لا تحتاج إلى رابط لفظي يربطها بالمبتدأ.

الصورة الثانية : الجمل التي تحتاج إلى رابط لفظي يربطها بالمبتدأ ^(١) . أما

الجمل الواقعة خبراً ، ولا تحتاج إلى رابط ، فهذه جمل لها معنى المبتدأ نفسه ،

(١) - أشار إلى هذين النوعين من الجمل عدد من النحاة ، منهم على سبيل المثال ابن عقيل في شرحه لألفية
ابن مالك ، ج١ ، ص ١٩١ - ١٩٢ أو ابن هشام الذي أشار إلى هذين النوعين في ثانيا حديثه عن أشكال الربط
بين المبتدأ والخبر الجملة ، انظر أوضح المسالك ، ج١ ، ص ١٩٧ وما بعدها .

ومن الأمثلة عليها قوله تعالى : " قل هو الله أحد " ، (الإخلاص : ١) ، ولعل السبب في عدم وجود رابط لفظي بين المبتدأ والخبر في نحو هذا التركيب الاستغناء عنه بالرابط المعنوي ، فالرابط في هذه الآية السابقة هو رابط معنوي يغني عن الرابط اللفظي .

الصورة الثانية من الجمل، فهو الجمل التي تحتاج إلى رابط لفظي يربطها بالمبتدأ، وهي تلك التي لا تكون المبتدأ في المعنى أي مخالفة له ، فتحتاج إلى رابط لفظي ، كي يشعر بارتباطها بما قبلها وعدم استقلالها .

أما الشروط الواجب توافرها في الضمير^(١) الرابط ، فهي لا تختلف عن شروط ربط الضمير في حالتها : الصلة والموصول ، والنعت والمنعوت ، وبقي أن نذكر أن حذفه (أي الضمير) من الجملة الفعلية ضعيف عند سيبويه في النثر ، والشعر على حد سواء ، فمما حذف في النثر قولهم : " شهر ثري وشهر تری

(١) - هنالك عدة أشكال وصور للربط في جملة الخبر، وقصرها الباحث على الضمير لأنه الأصل في عملية الربط، انظر هذه الصور مثلاً في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج١، ص١٩٠ ، ما بعدها .
* فسر ابن الشجري هذا المثل وبين حذف العائد فيه حيث قال : " فالأول حذفوا منه المضاف ؛ أي شهر ذو ثرى ، والثرى : التراب الندي ، والثاني حذفوا منه العائد ، إلى الموصوف ، وحذفوا منه المفعول ؛ أي شهر تری فيه أطراف العشب ، والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ، أي شهر ذو مرعى " . الأمالي الشجرية ، ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد ، د . ط ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت ، ج١ ، ص٣٢٦ .

وشهر مرعى " ^(١) وتقدير الكلام: شهر ترى فيه ، ومن الأمثلة على حذفه في

الشعر قول النمر بن تولب ^(٢) (ت ١٤ هـ) : [المتقارب]

فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نَسَاءُ، وَيَوْمَ نُسْرُ

فقد حذف الضمير في قوله : (وَيَوْمَ نَسَاءُ) ، وقوله : (يوم نسر) ، وتقدير

الكلام : ويوم نساء فيه ، ويوم نسر فيه ، فحذف الضمير الرابط بين المبتدأ

والخبر الجملة ^(٣) ، ورأي جمهور النحاة - كما ينقله السيوطي - أنه لا يجوز

حذف الربط إلا في صورة واحدة ، وهي أن يجر بحرف ، ولا يؤدي إلى تهئية

عامل آخر ، مثل : "السمن متوان بدرهم " : أي متوان منه بخلاف ما إذا أدى

حذف حرف الجر إلى تهئية عامل آخر للعمل ، نحو : الرغيف أكلت ؛ أي منه

أو جر بإضافة سواء كان أصله النصب نحو : زيد أنا ضاربه ، أو لم يكن نحو :

زيد قام غلامه ^(٤)

أما الشروط الواجب توافرها في الجملة الواقعة خبراً ، فخلافاً للجملة

الواقعة حالاً يجوز أن تأتي إنشائية ، والسبب الذي يدعوني لذلك ؛ هو متابعة

^(٢) - انظر الكتاب ، ج ١ ، ص ٨٦ .

^(٣) - انظر الشاهد في شعره (ديوانه) ، نوري حمودي القيسي ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٩ ، ص ٥٧

، وفي الكتاب ج ١ ، ص ٨٦ ومعجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، رقم (١٣٩٤) ، ص ٤٤٤ .

* الأعلام ، ج ٨ ، ص ٤٨ .

^(١) - انظر سيبويه ، ج ١ ، ص ٨٦ .

^(٢) - انظر مع الهوامع ، ج ١ ، ص ٣١٦ .

توهم كثير من النحاة أن الجملة الواقعة خبر المبتدأ لا يصح أن تكون إنشائية ؛ لأن الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ، ولأنه يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ ، والإنشاء ليس بثابت في نفسه ، فلا يكون ثابتاً لغيره ، وجوابه : أن خبر المبتدأ ، هو الذي أسند إلى المبتدأ ، لا ما يحتمل الصدق والكذب ، والغلط ^(١) .

وقال الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) : " ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت ، فلا يصح بالإنشائية . والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ، ولا يتميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب ، والإنشائية ليست كذلك ؛ لأن مدلولها لا يحصل إلا بها . لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبراً _ طلباً كانت أو غيره _ لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها ؛ لقيامه بالطالب والمنشئ ، لا بالمبتدأ ، بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ ، فإذا قلت : " زيدٌ اضربه " ، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ، وليس حالاً من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به ، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه ، فكأنه قيل : زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه ^(٢) .

أما السماع ، فقد وردت الشواهد الشعرية والنثرية الدالة على جواز هذا الأمر ، فقد حشد عبد السلام هارون هذه الحجج راداً بها على من يمنع وقوع

(١) - المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، سعد الدين التفتازاني بتحقيق عبد الحميد الهنداوي دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٢) - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

الخبر جملة إنشائية^(١)، ومن الأمثلة النثرية قوله تعالى : " الحاقة ما الحاقة "

(الحاقة : ١-٢) ، فقد وقعت جملة الاستفهام (ما الحاقة) خبراً، ومنه أيضاً

قول الشاعر: ^(٢) [الخفيف]

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيَا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ .

فقد وقعت جملة الاستفهام في هذا البيت خبراً.

و للربط بين المبتدأ والخبر بوساطة الضمير وظائف تركيبية، من أبرزها إيجاد شكل تركيبى جديد للخبر بصوره المختلفة ، وهو الخبر جملة فلولا الضمير لاستقلت الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ ، ومن صور الربط للجملة الفعلية

الواقعة خبراً، قول الشاعر^(٣) : [مجزوء الكامل]

الْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَاءَ مُوسِلاً وَالْمَوْتَ دُونَهُ

ومن الأمثلة على مجيء الخبر جملة اسمية قول الشاعر^(٤) : [الكامل]

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَتَ سَاعَةٌ مِنْهُمْ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ .

(١)- انظر الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢٠١٩٧٩ ، ص ٣٥ - ٣٧ .

(٢)- انظر الشاهد في شرح أبيات المفصل والمتوسط ، شرح علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق عبد الحميد جاسم الكبيسي ، ط ١ ، دار البشائر ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٤٣ ، وفي خزانة الأدب ج ٩ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وهناك إشارة إلى رواية أخرى في بعض ألفاظه ، وقد ذكر أن أبا عبيد القاسم بن سلام نسبها لخليفة بزاز .

(٣)- الشاهد ينسب لرجل من طييء ، وهو في همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٣١٥ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، رقم (٢٧٥٧) ، ص ٦٤١ .

(٤)- الشاهد منسوب إلى عدة شعراء ، وهو في شرح شذور الذهب ، ص ٢١٩ ، ومعجم الشواهد النحوية ، حنا حداد ، رقم الشاهد (٢٥٢٨) ، ص ٦٠٧ ، ومعجم المفصل الشواهد الأدبية ، إميل يعقوب ، ج ٧ ، ص ٢٣٥ .

فقد جاءت الجملة الاسمية : (مَرَّتْ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ) في محل رفع خبر المبتدأ .

ومن الصور التي يمكن جعلها في هذا الباب صورة الربط بين اسم الشرط المرفوع بالابتداء والمبتدأ بفعله ؛ فلا بدّ من رابط في نظام العربية بين اسم الشرط المرفوع بالابتداء وفعله ، لأن جملة فعل الشرط هي الخبر لذا فإن هذه العلاقة تحتاج إلى الرابط اللفظي (الضمير) ليظهرها ، ومن الأمثلة على هذا الأمر قول الشاعر^(١) : [الوافر]

وَمَنْ لَّا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خَبَالاً

فقد ربط بين اسم الشرط (مَنْ) وجملة الشرط (لَّا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ) ، بالضمير المستتر فاعل (يصرف) ، وأظهره في متممات الجملة في قوله : (عنه) ، وفي الجواب " يبغوه " .

ومن هذه الصور -أيضاً- الربط بين جواب الشرط المرفوع بالابتداء والمبتدأ ؛ فالبصريون يرون أن هذا الموطن لا يربط إلا بالضمير ، وأن الضمير^(٢) الرابط يأتي على صورتين ؛ فهو إمّا أن يكون مذكوراً نحو قوله تعالى : " فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ " ، (المائدة : ١١٥) ،

(١) - الشاهد غير منسوب ، وهو شرح شذور الذهب ، ص ٨٧ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، رقم (٢١٠٤) ، ص ٥٤٨ .

(٢) - انظر مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٢١٤ ، فقد جعله ابن هشام موطناً قائماً بذاته ، والصواب أنه من باب الربط بين المبتدأ والخبر .

فالرابط بين اسم الشرط (مَنْ) الواقع مبدأً وجوابه هو الضمير في قوله :
(أَعَذَّبُهُ) الذي هو جواب الشرط .

إن تعدد أنماط الخبر وصوره يؤدي إلى تعدد الدلالات والمعاني لهذه الأنماط ، ولا يمكن أن نغفل دور الضمير بوصفه رابطاً مهماً ، في وجود هذه الأنماط .

وقد أورد عبد القاهر الجرجاني بعض المعاني الدلالية لاستخدام الجملة

الفعلية الواقعة خبراً ، عندما أخذ يقارن بين استخدام الحق عز وجل الخبر المفرد

في قوله تعالى : " وَتَقَلَّبُوهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ وَكَلَّبْهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ

بِالْوَصِيدِ " ، (الكهف : ١٨) ، فاستخدامنا الفعل الواقع خبراً في صورة مشابهة

لاسم الفاعل يقتضي مزاولة الصفة وتجدها ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة

وحصولها ، دون أن يكون هنالك مزاولة وتزجية فعل ، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً ،

فلما كان الغرض هو إثبات صفة هو عليها ^(١) ، وإثبات ديمومتها ، وصف الحق

عز وجل (كَلَّبْهُمْ) بهذه الصفة ^(٢) .

(١)- انظر دلائل الإعجاز للاستزادة في دلالة الخبر الواقع جملة ومقارنتها بالخبر المفرد، ص ١٧٥ .

(٢)- للاستزادة انظر المرجع السابق، ص ١٧٥ وما بعدها والمطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، سعد الدين

التفتازاني ، ص ٣١٣ ، وما بعدها .

أ- ٥-٢ - ربط الخبر المفرد بالمبتدأ :

يرى النحاة ^(١) أن الخبر إذا كان مشتقاً ، ولم يرفع ظاهراً نحو : زيد قائم ، أو كان جامداً متضمناً معنى المشتق ، نحو زيد أسد ؛ أي شجاع ، فإنه يتحمل ضميراً ، وهذا الضمير المستكن في هذه المشتقات الجارية مجرى الفعل أو المؤول بهذه المشتقات يربط المبتدأ بالخبر في جملة : " زيد قائم " ؛ فيكون التقدير فيها هو : زيد قائم هو ، والذي يدل على تحمل الخبر المشتق أو المؤول بالمشتق الضمير بروزه في بعض التراكيب عند إعماله ^(٢) أو عند العطف عليه أو تثنيته ^(٣) .

ويمكن إضافة صورة الربط بين الصفة المشبهة و معمولها في هذا الباب في نحو قولنا : زيد حسنٌ وجهه ؛ فقد ربط الضمير المرتبط بعلاقة الإضافة في معمول الصفة المشبهة (وجهه) بالكلمة الواقعة مبتدأ عن طريق الإحالة ، وهذا الأمر يفضي إلى قوة الربط والتماسك بين أجزاء التركيب .

(١) - هذا رأي البصريين ورأي الكوفيين هو تحمل الخبر للضمير إن كان مشتقاً أو جامداً انظر رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة السابعة ، ج ١ ، ص ٥٥ - ٥٧ ، وإن لم يشر إلى الخبر المؤول أو المضمن معنى المشتق .

(٢) - انظر شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٨٧ - ٨٨ .

(٣) - انظر نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، مكة المكرمة ، ص ٤١٨ وما بعدها .

أ-٦ - الربط بين أسماء النواسخ وأخبارها :

إن الحديث عن الربط -هنا - مماثل للحديث عن ربط الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ ، ومرد هذا الأمر أن أصل الجملة التي تدخل عليها الأدوات الناسخة هي جملة اسمية ، فاسم الناسخ هو في الأصل مبتدأ ، وخبره كان خبراً للمبتدأ ، ولا بد من رابط الجملة الواقعة خبراً للناسخ ، وأبرز هذه الروابط وأهمها الضمير كما في قول الشاعر^(٣) : [البسيط]

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ مُعَدَّلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ.

فقد ربط بين اسم كنت (ضمير المتكلم التاء) وخبرها (أَمْشِي) بضمير المتكلم المستتر في الفعل (أَمْشِي) ، وربط بين اسم صرت (ضمير المتكلم التاء) وخبرها (أَمْشِي) بالضمير المستتر في الفعل (أَمْشِي) .

أما الأثر الدلالي للربط بين أسماء النواسخ وأخبارها ، فهو الأثر ذاته للربط بين المبتدأ وخبره مع ملاحظة الزيادة التي تؤديها الأدوات الناسخة ، مثل (كاد) وأخواتها في التركيب ، وما تفضي إليه هذه الزيادة في المعنى ، ومن ذلك قوله

^(٣) - الشاهد ينسب إلى غير شاعر انظر الخصائص، ج ١، ص ٢٠٧، وشرح شذور الذهب، ص ٢٠٨ ، معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم (١٢٧١)، ص ٤٢٧-٤٢٨ .

تعالى : "أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ
ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا
فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ" ، (النور : ٤٠) قد أضاف فعل المقاربة (لَمْ يَكَدْ) معنى دلاليًا
أبلغ من نفي الرؤية ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب^(١) ،
فنفي مقاربة الرؤية أكد في نفي الرؤية ؛ لأن نفي المقاربة يقتضي ضمناً نفي
الرؤية ؛ فكان النفي نفيان : نفي المقاربة ونفي الرؤية ، ونفيان أقوى من نفي
واحد بالضرورة .

أ - ٧ - الربط بين المؤكّد و المؤكّد :

هنالك شكلان للتوكيد النحوي ، وهما التوكيد اللفظي ، والتوكيد المعنوي ،
وتظهر وظيفة الضمير في التوكيد المعنوي في الربط بين طرفي التوكيد (المؤكّد
والمؤكّد) ، فيقوم بالربط بينهما ، وإنما احتيج إلى الرابط ؛ لأن اللفظ الثاني
المؤكّد لما لم يكن هو الأول احتاج إلى رابط يربطه به ، عن طريق إحالة الضمير
على المؤكّد ، فيربط المؤكّد عن طريق إضافته إليه ، وهذا يفضي إلى قوة الربط
والتماسك بين أجزاء أسلوب التوكيد وطرفيه .

(١) - انظر الكشف ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، ج ٣ ، ص ٦٩ ، ونظم الدرر في
تناسب الآيات والسور ، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ، خرج أبياته وأحاديثه عبد الرزاق المهدي ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٥ ، ج ٥ ، ص ٢٧٠ .

ويمكن بيان الربط في أسلوب التوكيد المعنوي من الحديث عن ألفاظه من

خلال مجموعات مشتركة ، وذلك على النحو الآتي :

(أ) - (النفس) و (العين) :

يؤتى بهما للتأكيد ، بشرط أن تكونا مضافتين إلى الضمير ، وهذا الضمير

يطابق المؤكد في العدد والجنس ؛ لرفع احتمال تقدير الإضافة إلى المتبوع ،

فعندما نقول : " مررت بالأمير عينه ، فقد ارتفع احتمال تقدير المجاز في

المثال السابق باستخدام لفظة التأكيد (عينه) ، من أن يكون المرور بـ (رسول)

الأمير ، أو خبره أو زمانه أو منزلته أو محله .

ويمكن إضافة خاصية تنفرد بها لفظنا التوكيد (النفس والعين) هي توكيد ما ثبتت

حقيقته تبعض أولم يتبع بعض ، في حين أن سائر ألفاظ التأكيد لا يؤكد بها إلا ما

يتبع بعض بذاته أو بعامله^(١) .

ب - (كلا) و (كلتا) :

يؤتى بهما تأكيداً للمؤكد شرط : أن تكونا مضافتين إلى ضمير ؛ لإفادة الإحاطة

؛ أي: رفع احتمال الخصوص بما ظاهره العموم .

(١) - انظر هذا الكلام المقرب، ابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و أحمد الجبوري ، مطبعة العائسي ، بغداد ، ص ٢٦٢-٢٦٣ ، وقد أشار أبو علي الشلوبيني إلى أن هذه الألفاظ تتبع الاسم المعرفة مطلقاً مجتزئاً أو غير مجتزئ انظر التوطئة ، دراسة وتحقيق أحمد مطاوع ، دار التراث العربي القاهرة ، ص ١٨٩ .

ومن ذلك قول أسود بن يعفر النهشلي (٦٠٠م) ^(١) : [الطويل]

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ

فقد جاءت (كلاهما) في هذا البيت تأكيداً لقوله (الخالدان) .

ج- (كل) :

يؤتى بـ (كل) تأكيداً للمؤكد شرط إضافتها إلى ضمير مطابق بعد

المؤكد ، للإحاطة بمؤكد غير قابل للتجزئة ، فلا نقول: جاء زيدٌ كلُّه ^(٢) ؛ لأن

المجيء لا يصح أن يكون من أجزائه ، وأجاز ابن يعيش أن يقول : جاء زيد كلّه

على معنى جاء سالماً معافاً لم يفقد شيئاً من أعضائه ^(٣) .

د- (جميع) و (عامة) و (كافتهم) :

* انظر تاريخ وفاته معجم الشعراء ، ص ١٨ .

(١) - الشاهد في ديوانه ، ص ٧٥ نقلاً عن معجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، رقم (٢٣٤٥) ، ص ٥٨٠ ، وهو موجود في شرح أبيات المفصل والمتوسط ، ص ١٢٣ ، وروي في غير شرح أبيات المفصل والمتوسط بـ (جحوان) بدل (جحوان) ، وهما واحد ، انظر معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، عمر كحالة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١٩٦٨ ، ج ١ ، ص ٥١٦٨ و ص ٢٤٦ .

* أراد بالخالدين خالد بن نضلة ، وخالد بن المضلل ، انظر شرح أبيات المفصل والمتوسط ، ص ١٢٤ .

(٢) - من الذين ذكروا ذلك المبرد في المقتضب إذ يقول: " ولا يجوز مررت بزيد كله؛ لأن (كلًا) لا يقوم بهذا الموضع " ج ٣ ، ص ٢٤١ .

(٣) - أجاز ابن يعيش إذا كان المعنى أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء حيث يقول : أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليمين ، والرجلين لم يبعد جوازه " انظر شرح المفصل ج ٣ ، ص ٤٤ .

يؤتى بـ (جميع) و (عامة) تأكيداً للمؤكد الدال على الجماعة لإفادة

الإحاطة والشمول شرط إضافتها إلى ضمير مطابق للمؤكد .

ويؤكد بهما الأشياء القابلة للتجزئة، وقد جعلهما ابن الناطم^(١) بمنزلة

(كل) معنى واستعمالاً فنقول : جاء الجيش جميعه، وجاء الجيش عامته، وكذا في

كافتهم .

أ- ٨- ربط البديل بالمبدل منه :

يأتي البديل على عدة صور^(٢) ، فهو إما مطابق هو الأول (المبدل منه)

معنى ، فلا يحتاج إلى رابط ؛ لأن الثاني هو الأول ، وإما بعض من كل ، نحو

قولنا : جاعني بنو فلان ناس منهم ، فـ (ناس) بدل من (بنو) و الرابط بينهما

الضمير في قوله : (منهم) ، وإما شيء مشتمل عليه نحو قولنا : سرقت زيدا

ثوبه ؛ (فثوب) بدل من (زيدا) والرابط بينهما هو الضمير العائد .

ولا بد من رابط في بدل بعض من كل ، وبذل الاشتمال نظراً إلى أن

الثاني (البديل) ليس هو الأول (المبدل منه) بعينه حتى يعرف تعلقهما بالأول ،

وإنهما ليسا ببديل غلط أو نسيان .

* جعل الباحث مفردتي (جميع) و (عامة) في باب منفرد عن (كل) لوجود مميزات تمتاز بها (كل) ولاختلاف الآراء في جعل (جميع) و (عامة) من ألفاظ التوكيد .

(١) - انظر شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناطم ، ص ٥٠٣ .

(٢) - شرح الكافية ، الرضي ، ج ١ ، ص ٣٣٩ .

ولعل إدراكنا لمفهوم الاشتمال يوضح لنا فائدة الضمير في إيجاد الرابط بين البذل والمبدل من جانب والتماسك في التركيب من جانب آخر ، لبذل الاشتمال ، وسمي هذا النوع من البذل بدل اشتمال " لاشتمال المتبوع على التابع ، لا كاشتمال الظرف على المظروف من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً لهوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول مشوقة إلى ذكر ثان منتظرة له ، فيجيء الثاني ملخصاً لما أجمل في الأول مبيناً له ^(١) .

ب - الإحالة الثانية : الإحالة على لفظ متأخر :

حدد النحاة مواطن هذه الإحالة على النحو الآتي :

- المواطن الأول : التنازع ، ويندرج تحته شكلان هما :

_ الأول : توجه العاملين إلى المعمول من وجه واحد نحو قولنا : ضربت وشتمت عمراً أو قام وقعد زيداً ، فعمل الثاني فيه لإيلائه ، ولا يعمل الأول في ضمير المعمول إذا كان فضلة ويعمل في ضميره إذا كان عمدة ، وهذا رأي البصريين والكوفيين .

_ والآخر : توجه العاملين إلى المعمول على جهتين مختلفتين نحو قولنا :

ضربني وضربت زيداً ، فنصب (زيداً) لعمل الفعل (ضربت) فيه ، ويعمل

(١) - شرح الكافية ، الرضي ، ج ١ ، ص ٣٣٩ .

* انظر مثلاً المواطن في المقدمة الجزولية ، تحقيق شعبان عبد الوهاب ، ص ٥٨ ، وشرح شذور الذهب ، ص ٥٥ وما بعدها .

_ الأول في ضميره (ضربني) ، فإن أعملنا الأول في الاسم الظاهر أعملنا الثاني في ضميره مطلقاً فضلاً كان أو عمدة نحو : ضربني وضربته زيدٌ .
_ الموطن الثاني : المضمر في (نعم) و (بئس) في نحو قولهم : "نعم رجلاً زيدٌ" و "نعم رجلين الزيدان" ، و : " نعم رجلاً الزيدون " ، ومنه قوله تعالى : "وبئس للكافرين بدلاً" ، (الكهف : ٥٠).

_ الموطن الثالث : الضمير الواقع بعد (ربّ) يليه تمييز يفسره^(١) ، ومنه قول

الشاعر^(٢) : [الخفيف]

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا .

فـ (الهاء) في قوله (رُبُّهُ) يفسره إلى الاسم الذي يليه ؛ وهو فتية.

_ الموطن الرابع : ضمير الشأن ، وقد ذكره النحاة ضمن الإحالة الخلفية ، وهناك خلاف في شكل العائد ، وهذا ما حدا بالباحث أن يضعه في غير هذه المواطن .

_ الموطن الخامس : أن يكون مخبراً عنه بمفسره نحو قوله تعالى : " وَقَالُوا مَا

هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ " ، (الجاثية : ٢٤)^(٣) ؛

(١) - انظر شرح شذور الذهب ص ١٥٥ .

(٢) - الشاهد غير منسوب وهو موجود في شرح شذور الذهب ، ص ١٥٠ ، وجمع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٣٥١ ، وشرح التصريح ، ج ٢ ، ص ٤ .

(٣) - انظر شرح شذور الذهب ص ١٥٤ .

أي ما الحياة إلا حياتنا الدنيا .

_ المواطن السادس : الضمير الواقع في أسلوب الاختصاص ، فهو يحيل على

الاسم المنصوب الذي يليه.

ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر^(١) : [البسيط]

نَحْنُ _ بَنِي ضَبَّةٍ _ أَصْحَابُ الْجَمَلِ نَنْعَى ابْنَ عَقَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ

ومن الأمثلة أيضاً ، قول بعض الأنصار^(٢) : [الطويل]

لَنَا _ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ _ مَجْدٌ مُؤْتَلٌّ _ بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا

هذه هي المواطن التي يعود فيها الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، وفيما عدا

هذه المواطن لا يجوز للضمير ألبة أن يعود على متأخر لفظاً ورتبة ، فإن حصل

مثل هذا حصل بشكل آلي تقديم للمحال عليه على الضمير ، وذلك في بابين :

(١) تقديم الخبر على المبتدأ :

الأصل في الخبر أن يؤخر عن المبتدأ ؛ لأنه وصف في المعنى للمبتدأ ،

فحقه التأخير كالوصف ، ولكن إن اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر

وجب عندها الخروج على الترتيب الطبيعي للجملة العربية، بتقديم الخبر وتأخير

(١) - الشاهد في شرح شذور الذهب ، ص ٢٣٩ .

(٢) - الشاهد غير منسوب ، وهو شرح شذور الذهب ، ص ٢٣٧ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ،

(٦٢١) ، ص ٣٤٠ .

المبتدأ ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة وذلك نحو : " للمرأة

حقها " ، وقول الشاعر^(١) : [الطويل] .

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبُهَا

فيكون تقديم الخبر حلاً وسطاً بين مقتضيات الترتيب الطبيعي للجملة العربية

ومتطلبات الإحالة حيث يعود الضمير على متقدم في اللفظ، ولكنه متأخر في

الرتبة.

(٢) - تقديم المفعول به على فاعله .

ومثل ذلك وجوب تقديم المفعول به على الفاعل إذا اتصل بالمفعول به

ضمير يعود على الفاعل نحو قولنا : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ ، وكما في قوله تعالى : "

يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَاتُهَا " ، (الأنعام : ١٥٨) ، وقوله

تعالى : " وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ " ، (البقرة : ١٢٤) ، فقد قام الضمير الواقع في

الفاعل في قوله : (غلامه) وقوله (إِيْمَاتُهَا) و (رَبُّهُ) بحفظ الرتبة الأسلوبية

للمفعول به في هذه السياقات ، وتقديمه على الفاعل الراجع فيه ضمير يعود على

المفعول به ؛ لأنه لو تأخر المفعول به (زيدا) و (نفساً) و (إبراهيم) في الأمثلة

السابقة ؛ لترتب على ذلك عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا الأمر لا

^(١) -نسب الشاهد لمجنون ليلى ، ونصيب بن رباح ؛ فهو للمجنون في ديوانه ، ص ٤٤ ، وهو منسوب إلى نصيب

في شرح التصريح ، ج ١ ، ص ١٧٦ ، و المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، ج ١ ، ص ٣٠٦ .

يجوز عند أكثر النحاة ، أضف إلى ذلك فقدان المعنى الدلالي المترتب على عملية التقديم ؛ لأن الغرض الأهم هو بيان عدم انتفاع النفس وبيان المبتلى الذي هو رسول المبتلى ، فإذا كان الله يبتلي نبيّه ، فابتلاؤه لغيره من الناس هو من باب أولى .

الصورة الثانية- الإحالة الخارجية الربط بالمقام أو السياق الاجتماعيّ

وسبب وسم هذه الإحالة بهذا أن الضمير يحيل على عائد خارج التركيب سواء أكان هذا التركيب جملة أم نصّاً ، فهذه الإحالة لا تعود على مكوّن من مكونات الجملة أو النص ، بل إن المقام يحدد الاسم الذي تحيل عليه ، لهذا توسم هذه الإحالة عند بعض الدارسين بالإحالة المقامية^(١) أو إحالة السياق الاجتماعيّ.

ومن الأمثلة على هذه الإحالة قوله تعالى : " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " ، (الحجر : ٩) ، فإن إحالة الضمير (نحن) تدل على الجمع في أصل استعمالها ، لذا فلا يمكن تحديد إحالة (نحن) في هذه الآية دون معرفة السياق الذي ذكرت فيه ، وعند تحديد هذا السياق ، فإننا ندرك أنها تحيل على ذات الله عزّ وجل ، ومن الأمثلة _ أيضاً _ على هذه الإحالة قوله تعالى : " إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ

(١) - انظر لسانيات النص ، الخطابي ، ص ١٧ .

فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ" ، (القدر: ١) ، ومنه قوله تعالى : " فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ
عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ" ، (ص: ٣٢) ؛ فـ (الهاء) في الآية الأولى
لا تحيل على كلمة أو لفظ بعينه، وإنما إلى شيء خارج ، و المقام هو الذي يشير
إلى المحال عليه ، ويكون هذا الترشيح من التعاضد بين السياق والكلمات المؤلفة
للنص، فتتعاضد إichاءات الكلمات المؤلفة للنص ؛ وهي: (إنا أنزلناه) و (في
ليلة القدر) وسياقها المعرفي لترشيح المحال ؛ وهو القرآن الكريم ^(١).

فالإحالة الداخلية التي تضطلع بها ضمائر الغيبة تسهم بدور فعال في
التركيب (أو النص) ^(٢) ، فدور الضمير في هذه الإحالة يظهر في تحقيق
التماسك للبناء الداخلي للجملة (أو النص) ؛ ففي قولنا : محمدٌ أبوه كريمٌ ؛ نرى
أن وجود الضمير في (أبوه) يسهم في التماسك بين طرفي الكلام ؛ فهو يربط
بين الجزء الأول (المبتدأ) ، وهو (محمد) ، والجزء الثاني الخبر ، وهو
(الجملة الاسمية) ، فيربط بينهما بالإحالة على الجزء الأول من الكلام ، وهو
بهذا الربط يسهم في اتساق البناء وانسجامه ، وفي الوقت نفسه يحافظ على
المعنى .

(١) - استفاد الباحث من بعض الأفكار التي أوردها الخطابي حول مبادئ الانسجام (السياق وخصائصه)
انظر لسانيات النص ، ص ٥٢ .

(٢) - استفاد الباحث من آراء الخطابي في إبراز هذه الفكرة ، وإن كانت مقتصرة على النص ، انظر المرجع
السابق ، ص ١٨ .

بينما تقوم الإحالة المقامية (السياق الاجتماعي) بدور مهمّ وفعال في الربط الذهني بين مكونات التركيب وسياقه في حال غياب الإحالة الداخلية ، وهذا الربط يؤدي إلى نوع من الاتساق بين وظائف الكلمات ومعانيها، ففي قوله _ عزّ وجلّ _ : " إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ " ، (القدر: ١) ؛فـ(الهاء) في هذه الآية لا يمكن من خلال السياق اللغوي معرفة المقصود بها ، نظراً إلى عدم وجود اسم سابق تعود عليه ، ولكن المقام تكفل بتوضيح المقصود بها ، وأنه القرآن الكريم ولاشيء غيره ، وهذا ما يراه الباحث من دور المقام في تحقيق التماسك والاتساق ، وفي ترشيحه للاحتتمالات ، وفرضه للاحتتمال المعزز .

٣ : الوظيفة الدلالية والبلاغية

٣-١-التفخيم والتعظيم : وتتجلى هذه الوظيفة في أسلوب الاختصاص والضمير.

المضات ، وفيما يأتي بيان ذلك :

٣-١-أ- أسلوب الاختصاص

يمكن بيان أثر الضمير في أسلوب الاختصاص من تعريف بعض النحاة له ، ومن هذه التعريفات لأسلوب الاختصاص قولهم : هو "تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر مُعرّف"^(١).

(١) -شرح التصريح ج٢، ص ١٩٠ .

فالنظر في بناء هذا الأسلوب يتضح له أنه قائم على التحول في صورة إحالة الضمير ؛ فإحالة الضمير في أسلوب الاختصاص تشير إلى ذات الاسم المنصوب ، وهو المقصود بالضمير ، وأن هذا الضمير ذو مدلول عام خصصت دلالة بالاسم المنصوب خشية توهم غير المراد نظراً لعموم دلالة الضمير ، فالفخامة آتية من الإبهام ثم التخصيص ؛ فضمير جماعة المتكلمين (نحن) يدخل تحت مدلوله (أنا وأنت وهو) ... وغيرها ؛ لذا جيء بالاسم المنصوب على الاختصاص دفعاً للعموم و الإجمال اللذين يكتنفان ضمير جماعة المتكلمين (نا) أو (نحن) .

ومما تقدم ندرك سبب اشتراط النحاة أن يكون الاسم المختص معرفاً ، وهو تخصيص المدلول العام للضمير (نحن) بالمنصوب بعده ؛ وهذا الأمر يفضي إلى إيجاد نوع من الأساليب ، وهو التخصيص بعد العموم أو الإيضاح بعد الإبهام ، وأن المراد من هذا الأسلوب هو التخصيم .

فالتخصيم في أسلوب الاختصاص قائم على الإيضاح بعد الإبهام ، والتفصيل بعد الإجمال في مدلول الضمير ؛ فلعوم دلالة ضمير جماعة المتكلمين يأتي المتكلم بالاسم المنصوب على الاختصاص بعده لبيان المقصود بالضمير حتى لا يفهم منه غير المراد ، وبهذا يتم ذكر مدلول الضمير مرتين : الأولى على سبيل الإجمال والإبهام ، والأخرى على سبيل التخصيص والبيان والتوضيح ، ومن هنا تتحقق الفخامة والقوة في المعنى .

٣-١- ب- ضمير الشأن

لضمير الشأن مميزات تجعله قادراً على وظيفة التفخيم ؛ فقد ذكر النحاة أنه لا يأتي إلا في مواضع التفخيم ، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) " اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية ، فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة ، و تكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له ... ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم " (١).

وقال الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) _ أيضاً _ القصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر ، وتفخيم الشأن ، فعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به " (٢) .

ويلحظ مما ذكره النحاة تفسيراً للكيفية التي يؤديها ضمير الشأن ، فطبيعة وظيفته قائمة على الاختلاف في إحالته ؛ فالأصل في إحالة ضمير الغائب الإحالة على متقدم ظاهر ، وأن طبيعة الإحالة في الضمير الغائب متسقة مع طبيعة التذكر (٣) .

* هنالك عدة خصائص مميزات يفرق بين ضمائر الشأن والضمائر الأخرى ، انظر المطالع السعيدة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق طاهر حموده ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ١٣٩-١٤٠ .

(١) - شرح المفصل ج ٣ ، ص ١١٤ .

(٢) - شرح الكافية ج ٢ ، ص ٢٧ .

(٣) - انظر " آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث " ، خليل عمارة ، دار البشير ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٩ ، ص ٧٧ .

والمبدأ _ هنا _ هو نفس المبدأ في أسلوب الاختصاص ، فالفخامة والقوة في المعنى التي نستشعرها في هذا الأسلوب ناجمة في الواقع عن الإبهام ثم البيان أو الإجمال ثم التفصيل .

فالعرب في هذا الأسلوب قصدوا التخميم بذكر الشيء أولاً مبهماً ثم تفسيره لنا لتضمن ذلك تشوف النفس إلى التفسير ، فيكون أوقع فيها ، والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل ، فيكون أكد وأقوى في المعنى ، وعلى هذا بنيت أساليب المدح و الذم وموطن التخميم والتعظيم ^(١).

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى : " وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ " ، (الأنبياء : ٩٧) . فقد أرادت الآيات تعظيم شأن يوم القيامة وتهويل أمرها على الكافرين وما يتبع ذلك من عقاب وعذاب ، فالضمير يهيب الذهن لمتابعة ما بعده ، والجملة المفسرة له جاءت بصورة تظهر لنا هول ما سيلقيه الكافرون من العذاب ، فجاءت بصورة البصر الساكن دون حراك ، وصورة الأجفان دون أن تطرف لهول ما ينتظرها وما تراه ^(٢).

(١)-انظر حاشية الصبان ، ج١ ص١٢٠ .

(٢)- انظر روح المعاني ، الألويسي ، ج١٧ ، ص٩٣ .

٣-١-ج-تفخيم شأن المفعول به.

نحو قول الشاعر^(١) : [الطويل]

جَزَى رَبَّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ .

ويرى البصريون أن عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة شاذ ، فهو ههنا ضرورة شعرية ، ولكن ذهب بعضهم إلى إجازة ذلك مثل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ؛ فهم يرونه سائغاً مقبولاً ، وليس ضرورة شعرية .

قال ابن جني : " وأما أنا ، فأجيز أن تكون الهاء في قوله (ربه) ...عائدة على (عدي) خلافاً للجماعة * " (٢).

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) : " والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها ،

(١) -انظر الشاهد في جمل الزجاجي ، ص ١١٩ ، والخصائص ص ٢٩٤ ، وشرح شذور الذهب ، ص ١٥٥ ، وهذا الشاهد متعدد النسبة ، ففي الخصائص نسب إلى النابغة ، وهو في ديوانه محمد الطاهر بن عاشور ، د. ط ، الشركة التونسية ، ١٠٧٦ هـ ، ص ١٩٤ ، ونسب في خزانة الأدب إلى أبي الأسود ، وقيل عنه مصنوع انظر الخزانة الأدب ، ج ١ ، ص ٢٨١ ، وفي شرح التصريح ، ج ١ ، ص ٢٨٣ أورد نسبة البيت إلى السابقين وإلى عبد الله ابن همارق .

* - ورد في نص ابن جني قوله : " خلافاً على الجماعة " والصواب ما أورده الباحث .

(٢) -الخصائص ج ١ ، ص ٢٩٤ .

ولأن جواز نحو ضرب غلامه زيداً ، أسهل من جواز ضربوني وضربت

الزيدين " (١).

وقال أبو حيان الأندلسي : " ضرب غلامه زيداً ، أكثر النحاة لا يجيزه

لمخالفته باب المضمر ، ومنهم من أجازه ، واستدل عليه بالسماع والقياس " (٢).

وبالنسبة للسماع أورد أبو حيان سبعة أبيات.... ، وأما القياس فنقل أبو

حيان الأندلسي عن ابن جني قوله : " قد تكثر الفروع وتطرد حتى تصير

كالأصول وتشبه الأصول بها ومن ذلك قول ذي الرمة :

ورمل كأوراق العذارى قطعتة .

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكتبان الأنقاء ، فلما كثر ذلك واطرد عكس

الشاعر التشبيه ، فجعل أوراق العذارى أصلاً وشبه به الرمل ، وكذلك لما كثر

تقديم المفعول على الفاعل ، صار وإن كان مؤخراً في اللفظ كأنه مقدم في الرتبة ،

فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وأن كان الفاعل مقدماً ، والمفعول

مؤخراً ، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدماً على الفاعل ، وإن

كان مؤخراً في قولنا : ضرب غلامه زيداً " (٣).

(١) - شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ١٥٧ .

(٢) - تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق غيف عبد الرحمن ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦

ص ٣٦٤ .

تمام البيت : إذا ألبسته المظلمات الحنادس .

(٣) - المرجع السابق نفسه .

وأنا آخذُ بهذا الذي ذهب إليه ابن جني وابن مالك وأبو حيان لتأييد كل من السماع
و القياس له ؛ أما القياس ، فقد وردت شواهد كثيرة على ذلك ، فهناك سبعة
أبيات ذكرها أبو حيان الأندلسي ، وستة أبيات ذكرها ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ؛

فمن السماع إضافة إلى ما ذكر قول أبي جندب الهذلي^(١) : [الطويل]

ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومُه زهيراً على ما جرَّ من كل جَانِبٍ .

وقول سليط بن سعد^(٢) : [البسيط]

جَزَى بَنُوهُ أبا الغيلان عن كِبَرٍ
وَحَسُنَ فِعْلٌ كما يَجْزِي سِنَمَارُ .

أما القياس فلما ذكره ابن جني^(٣) ونقله عنه أبو حيان وأثبتاه أنفاً ، وهو أن الفروع

قد تكثر ، وتطرد فتصير كالأصول ، وتشبه الأصول بها .

وهذا التقديم للمفعول به على الفاعل ينطوي على تفخيم شأن المفعول به

بسبب الإبهام ثم البيان .

(١) - انظر تذكرة النحاة ، ص ٣٦٤ ، وشرح التسهيل ج ١ ، ص ١٥٧ ، وشرح ديوان الهذليين ، مصنعة أبي
سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، وراجعته محمود محمد شاكر ، دار العروبة ،
القاهرة ج ١ ، ص ٣٥١ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، رقم (٢٩٧) ، ص ٢٩٥ .

(٢) - الشاهد منسوب في أمالي النجدي ، ج ١ ، ص ١٠١ ، وهو في تذكرة النحاة ، ص ٣٦٤ ، وشرح
التسهيل ، ج ١ ، ص ١٥٧ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، حنا حداد ، رقم (٩٢٥) ، ص ٣٧٩ .

(٣) - انظر الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٠٣ .

٣-٢ - الالتفات^(١):

هو أسلوب من أساليب شجاعة العربية ، والسبب في ذلك هو ؛ أن الشجاعة هي الإقدام ، وأن أصل الإقدام هو ركوب الإنسان ما لا يستطيع غيره أن يركبه ، ويرد ما لا يستطيع سواه أن يرده ، وأن العربية _ كما يرى هؤلاء _ تختص بأسلوب الالتفات دون غيرها من اللغات^(٢) .

وقد خصّ بعض البلاغيين هذا الأسلوب بصيغ التحول في الخطاب^(٣) ، وزاد بعضهم هذه الصور إلى ثلاثة أشكال^(٤) ، وزادتها بعض الدراسات إلى ستة أشكال كما هو الحال عند حسن طبل في كتابه (أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية)^{*} .

وما يعني الباحث من الالتفات هو التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة

(١) - الالتفات أنواع ، وأن الالتفات بالضمائر شكل واحد من أشكالها .

(٢) - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي ، ويدوي طبانة ، نهضة مصر ، القاهرة ، ق ٢ ، ص ١٣٥ .

(٣) - من الذين قصرُوا الالتفات على هذه الشاكلة ، كمال الدين الزمكاني (ت ٦٥١ هـ) ، في كتابه البرهان في إعجاز القرآن ، تحقيق خديجة الحديثي ، و أحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ص ٣١٣ .

(٤) - المثل السائر ، ابن الأثير ق ٢ ، ص ١٣٥ ، وما بعدها .

* لم يحصر الباحث صفحة بعينها من هذا الكتاب .

(التكلم أو الخطاب أو الغيبة) بعد التعبير عنه بآخر منها فهو انتقال من صيغة

المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغيبة إلى صيغة أخرى من هذه الصيغ . وله ست

صور :

- الأولى : الانتقال من التكلم إلى الخطاب .

ومن ذلك قوله تعالى : "وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" ،

(يس : ٢٢) ، فقد انتقل من التكلم في قوله : "وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ ..." إلى الخطاب في

قوله : (إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)^(١) .

- الثانية : الانتقال من التكلم إلى الغيبة .

ومن ذلك قوله تعالى : "إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ" ، (الكوثر : ١-٢)

، فقد انتقل من التكلم في قوله : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) إلى

الغيبة في قوله : (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)^(٢) .

- الثالثة : الانتقال من الغيبة إلى التكلم .

ومن ذلك قوله تعالى : "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى

* انظر الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، إبراهيم بن محمد عربشاه ، تحقيق عبد الحميد هندائي ، دار

الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ج ١ ، ص ٤١٥ .

(١) - انظر الكلام عن هذه الآية ، البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،

دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ ، ج ٣ ، ص ٣١٥ ، والمثل السائر ، ق ٢ ، ص ١٣٩-١٤٠ .

(٢) - انظر البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ج ٣ ، ص ٣١٧ ، وقد أشار الألويسي إلى بعض الأبعاد

الدلالية لها ، انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ج ٣٠ ،

ص ٢٤٦ .

الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا" ، (الإسراء : ١) ، فقد انتقل من

الغيبة في قوله : " الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا " إلى التكلم في قوله : " بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا " ^(١).

- الرابعة : الانتقال من الغيبة إلى الخطاب .

من ذلك قوله تعالى : " الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك

يوم الدين إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ " ، (الفاتحة : ١ - ٥) ، فقد انتقل من الغيبة

بعد قوله : " الحمد لله رب العالمين " ، إلى الخطاب في قوله : " إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ " ^(٢).

- الخامسة : الانتقال من الخطاب إلى التكلم.

من ذلك قوله تعالى : " وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ " ،

(سورة هود : ٩٠) ؛ فقد انتقل من الخطاب في قوله : " وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا

إِلَيْهِ " إلى التكلم في قوله : " إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ " ^(٣)

السادسة : الانتقال من الخطاب إلى الغيبة.

من ذلك قوله تعالى : " إِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ وَتَقَطَّعُوا

(١) - انظر المثل السائر ، ج ٢ ، ص ١٣٨-١٣٩ ، والطراز ، يحيى بن حمزة العلوي ، دار الكتب العلمية ،

بيروت ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .

(٢) - انظر الكلام عن هذه الآية : الطراز ، ج ٢ ، ص ١٣٥ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، كمال

الدين الزملكاني ، ص ٣١٣ وما بعدها .

(٣) - انظر الكلام عن هذه الآية في " من أسرار البلاغة في القرآن " ، محمد شيخون ، مكتبة الكليات

الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١١ .

أَمَرَهُمْ بَيْنَهُمْ " (الأنبياء: ٩٢-٩٣) ؛ فقد انتقل الحق في قوله: (...وَنَقُطُوا

أَمَرَهُمْ بَيْنَهُمْ) من الخطاب إلى الغيبة.

وقد ذكر بعض البلاغيين أن لهذا الأسلوب فوائد عامة وأخرى خاصة ؛ فالعامة هي التفتن في القول بالانتقال من أسلوب إلى آخر ؛ لتنشيط السامع وتجديد نشاطه وصيانة خاطره من الملل والضجر بدوام الأسلوب ، وهناك فوائد خاصة تختلف باختلاف السياق ^(١).

وقد نصّ ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) على هذه الوظيفة الدلالية و فوائدهما الخاصة معارضاً من يغفل عن البعد الدلالي لها ، فهو يقول : " اعلم أن عامة المنتمين إلى هذا الفن إذا سئلوا عن الانتقال عن الغيبة إلى الخطاب وعن الخطاب إلى الغيبة قالوا : كذلك كانت عادة العرب في أساليب كلامها ، وهذا القول هو عكاز العميان . كما يقال . ونحن إنما نسأل عن السبب الذي قصدت العرب ذلك من أجله " ^(٢) .

وقد وردت إشارات للزمخشري ^(٣) (ت ٥٣٧هـ) ، والعلوي (ت ٧٤٩هـ)

إلى هذا الأمر ^(٤) .

(١) - انظر البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ج ، ص ٣١٤ .

(٢) - المثل السائر ، ابن الأثير ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .

(٣) - انظر - مثلاً - الكشف ، ج ١ ، ص ٦٣ - ٦٥ .

(٤) - انظر الطراز ج ٢ ، ص ١٣١ وما بعدها ، أو المثل السائر ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

ومن الأمثلة على بيان البلاغيين للبعد الدلالي للاتفات في قوله تعالى:

وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ" ، (يس: ٢٢) ؛ وهو رغبة هذا الرجل المؤمن القائل لهذا الكلام في ترغيب قومه واستمالتهم نحو الهدى وقبول الحق واتباع المرسلين ، فأجرى الكلام على نفسه فأجرى التعجب من عدم العبادة على نفسه بقوله : "وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ ... " حتى لا يكون سبباً في النفور من قبول النصيح ، أو يكون داعياً لهم إلى الإعراض والإصرار على كفرهم وعنادهم ؛ ثم صرف الكلام عن خطاب نفسه إلى خطابهم ، فكان نصحه لنفسه موطئاً لنصحهم ؛ لأنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه^(١).

ويمكن ملاحظة البعد الدلالي للصور الأخرى للاتفات أيضاً وأبعادها

الدلالية في بعض المصادر والمراجع ذات الصلة^(٢).

٣-٣- المدح أو الذم :

تظهر صورة المدح أو الذم في الضمير الواقع بعد (ربّ) في نحو

قولنا : ربّه رجلاً ؛ فإن وقوع الضمير المتصل (الهاء) مبهماً في دلالاته ثم

(١) - المثل السائر ، ق ٢ ، ص ١٤٠ .

(٢) - للاستزادة من صور الاتفات في المثل السائر ق ٢ ، ص ١٣٥ وما بعدها ، والبرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ج ٣ ، ص ٣١٥ وما بعدها ، ومن أسرار البلاغة في القرآن محمد شيوخون ، ص ١١ ، وما بعدها ، وأسلوب الاتفات في ضوء الذكر الحكيم ، إبراهيم داود ط ١ مطبعة الأمانة ، مصر ١٩٨٧ ، ص ٢٤ _ ٦٤ ، وأسلوب الاتفات في البلاغة القرآنية ، حسن طبل ، ص ١٣٠ وما بعدها .

تفسيره بالاسم التالي إضافة إلى ما يمنحه سياق الكلام من دلالة على التقليل
لـ (ربّ) ، وكل هذا يوقع في نفس المتلقي صورة التميز في مدلول الضمير
، وهذه الدلالة أليق بمقام المدح ، لأنها دلالة قائمة على الحصر والقصر في ذات
المعنى بالضمير . في حين تظهر دلالة المباهاة والافتخار في الضمير الواقع بعد
(ربّ) في السياقات الدالة على التكثير .

و تظهر هذه الصورة- أيضاً- في باب " نعم " ، و " بئس " ، نحو قولنا
: نعم مكاناً الوطنُ ، وبئس رجلاً الكاذب .

فالضمير المستتر في " نعم ، وبئس " مبهم في دلالاته ، فلم يتقدم له
مرجع في الكلام ، ولا يوجد قرينة متقدمة تدل عليه ، فإيهام مدلوله ثم بيانه
بـ (الاسم الظاهر) أوقع في النفس وأليق بمقام المدح أو الذم ، وأبلغ في مدح
الممدوح وفي تعظيم شأنه أو العكس .

٣-٤- التأكيد :

وهذه الوظيفة يؤديها الضمير في نحو : سافرت أنا ورأيتك أنت ، ومررت
بك أنت ، فالضمير المرفوع المنفصل مؤكد للضمير المتصل ، وعلى الرأي القائل

* ذكر أبو حيان عدة معاني لـ (ربّ) إذ يقول : " مذهب البصريين أنها للتعليل ... وزعم صاحب كتاب
العين أنها للتكثير ولم يذكر أنها تجيء للتقليل ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه ، وذهب الكوفيون
والفارسي في كتاب الحروف له أنها تكون تقليلاً وتكثيراً ، وذهب بعضهم إلى أنها للتكثير ، في موضع
المباهاة والافتخار ، وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، وذلك مستفاد من سياق الكلم وهذا
الذي نختاره من مذاهب ، " ارتشاف الضرب ، ج ٢ ، ص ٤٥٥ .

بأن ضمير الفصل له محل من الأعراب ، وهو رأي الكوفيين فإن ضمير الفصل يأتي مؤكداً للاسم الظاهر قبله على رأي الفراء ؛ ومن تبعه من الكوفيين ، فيكون إعرابه بحسب ما قبله أما الكسائي ، فذهب إلى أن إعرابه يكون بحسب ما بعده ، وقد سجل لنا الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) آراءهم هذه في الإنصاف ، فقال : " ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده " ^(١) ثم بين حجج الكوفيين قائلاً : " إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله ؛ لأنه توكيد لما قبله ، فتتزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً ، وكما أنك إذا قلت : "جاعني زيد نفسه " كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه ، فكذلك العماد إذا قلت : زيد هو العاقل يجب أن يكون في إعرابه . وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده ، قال : لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد ، فوجب ؛ أن يكون حكمه بمثل حكمه " ^(١) .

ويرى الكسائي (ت ١٨٩ هـ) أنه يعرب حسب ما بعده ، ويرى الفراء

(ت ٢١٥ هـ) ، أنه مؤكداً لما قبله ، ويعرب حسب إعراب ما قبله .

*- مع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .

(١) - الإنصاف المسألة (١٠٠) ، ج ٢ ، ص ٧٠٦ .

(١) - الإنصاف المسألة (١٠٠) ، ج ٢ ، ص ٧٠٦ .

وقد فسّر الرضي (ت ٦٨٦هـ) صورة التأكيد في ضمير الفصل حين

قال : " وإنما قلنا إن الفصل يفيد التوكيد " ؛ لأن معنى : زيدٌ هو القائم ، زيدٌ نفسه القائم^(١) .

فقد جعل الرضي وظيفة ضمير الفصل ، ودلالته أقرب ما يكون إلى دلالة التوكيد المعنوي ، بتقديره للفظ (نفسه) ، وعلى هذا التقدير يؤدي ضمير الفصل وظيفة التأكيد ؛ لأنه تكرير للأول ، أو هو الأول ذاته ، وأن هذا التأكيد الذي يحققه في التركيب مختلف في موقعه ، فبعض النحاة يراه في الجزء الأول ، الاسم الواقع قبل ضمير الفصل والآخر يروونه على مستوى الجملة^(٢)؛ وقد ذكر فاضل السامرائي^(٣) صوراً لوظيفة التأكيد ، وهي :

أ - توكيد القصر الذي على جهة المبالغة :

ومن الأمثلة على ذلك أن تقول : زيد الشاعر ، فنقتصر الشعر عليه مبالغة ، كأن ما عداه ليس بشاعر ثم تؤكد هذا المعنى ، فتقول : " زيد هو الشاعر ، ومنه قوله تعالى : "ألا إنهم هم الكاذبون " ، (المجادلة : ١٩) ، فقد

* التوكيد بالمعنى العام لأن المقصود به (هو) الاسم السابق نفسه ، لذا كان عند الكوفيين توكيداً للاسم الظاهر توكيداً لفظياً ؛ لأنه الأول في المعنى كأنه توكيد للمرانف .

(١) - شرح الكافية ج ٢ ، ص ٢٤ .

(٢) - انظر تفصيل هذه الفكرة ، دراسات لغوية وتطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، سعيد بحيري ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٢١ وما بعدها .

(٣) - انظر هذه الصور وغيرها " معاني النحو " ، فاضل السامرائي ، ج ١ ، ص ٥٤-٦١ .

جاء ضمير الفصل لتوكيد القصر من جهة المبالغة ، فوقوعه _ هنا _ بمثابة التذليل الجامع لحال كذبهم ، فكذبهم لا يماثله كذب ، حتى قصرت صفة الكذب ، عليهم وأن كذب غيرهم ليس كذباً إلى جانب كذبهم ، فصفة الكذب فيهم باقية إلى يوم القيامة^(١) .

ب- توكيد معنى كمال الصفة الموجودة في الخبر.

وهذا المعنى يظهر من أقوال بعض النحاة على بعض الشواهد القرآنية كقول أبي حيان الأندلسي بشأن الآية الكريمة : " إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ " (الكوثر : ٣) : " الأحسن و الأعراف في المعنى أن يكون فصلاً ، أي : هو المنفرد بالبتة المخصوص به لا رسول الله صلى الله عليه وسلم " ^(٢).

ومن صور تأكيد الخبر قوله تعالى : " يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ النَّيِّمَ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ " ، (الحديد : ١٢) ، فلما طال الكلام في مدح المؤمنين ذكر ضمير الفصل تأكيداً للخبر^(٣) ، وهو (الفوز العظيم) .

(١) - انظر تفسير تحرير التنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، ج ٢٨ ، ص ٥٣ .

(٢) - انظر البحر المحيط ج ٨ ، ص ٥٢١ .

(٣) - استفاد الباحث مما ذكر الخطيب الإسكافي في تفسيره لمجيء ضمير الفصل ، انظر درة التنزيل وغرة التأويل ، ط ٢ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ .

- التأكيد في ضمير الشأن :

هذه الوظيفة الدلالية لضمير الشأن أوردتها تمام حسان إذ يقول : " أما زيادة الضمير ، فأجذني شديد الميل إلى رؤية ما أطلق عليه النحاة ضمير الشأن ، ضميراً زائداً عن مطلب صحة الكلام وإفادته ، بقصد التوكيد ؛ لأن المضمون الذي يراد به التعبير عنه، إنما تعبر عنه الجملة التي بعد ضمير الشأن ، وبخاصة عندما رأوا هذا الضمير مبتدأ، أما إذا دخلت عليها " إن " أو إحدى أخواتها ، فزيادة الضمير بعدها كزيادة " ما " في إنما " ^(١) .

وإذا أخذ بهذا المعيار، وهو الزيادة على مطلب صحة الكلام، فإننا سنحكم على زيادة التوابع و المفعولات لأنها زائدة على صحة الكلام .

والذي أميل إليه هو نفي ما ذهب إليه تمام حسان ؛ لأنه قائم على اعتبار ضمير الشأن حرفاً زائداً في صورة ضمير ، وهذه الفكرة في زيادة ضمير الشأن متأتية مما ذهب إليه بعض النحاة ، ومنهم ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) الذي زعم أن ضمير الشأن حرف لا محل له من الإعراب ، وأنه إذا دخل على (أن) كفها عن العمل ، كما تكف (ما) الزائدة (إن) وأخواتها عن العمل . وقد مال إلى هذا الرأي أبو حيان الأندلسي ^(٢) .

(١) - البيان في روائع القرآن " دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني " ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ص ١٧٥ .

(٢) - معجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

ولكن رأي الجمهور أنه اسم ، قال السيوطي : " لا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل ^(١) " .

ولعل الذي جعل ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) يقول بحرفية ضمير الشأن ، هو انصرافه إلى شكل الجملة بعد (إن) بغير اهتمام بالمعنى ؛ فرويته للاسم الذي يلي هذا الضمير ، وعدم تغير حركته عما يجب أن تكون عليه ، لو لم يدخل على الجملة ناسخ ، فمائلت وظيفة الضمير دور (ما) في (إنما) ^(٢).

٣-٥-القصر والحصر :

قد يكون الكلام دالاً على القصر من دون ضمير الفصل ؛ فيأتي ضمير الفصل مؤكداً هذا المعنى وحاصراً له ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : " إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ " ، (البقرة : ٣٧) ، فلو أننا حذفنا الضمير في مثل هذا الكلام ، لبقى القصر في هذه الآية بيّناً ، ولكن جننا بالضمير توكيداً لهذا المعنى لتأكيد إثبات حقيقة أنه جلّ ذكره هو التواب الحق والرحيم الحق ولا تواب غيره ، و من الأمثلة التي تضرب على هذا الأمر قوله تعالى : " فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ " ، (المائدة : ١١٧) ، فضمير الفصل " أنت " في هذه الآية جاء لقصر الصفة في قوله

(١) - مع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٢) - انظر آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ، خليل عناية ، ص ٨١ .

الرقيب ، على الموصوف ، وهو الله سبحانه وتعالى ، ولو لم يكن ضمير
الفصل " أنت للقصر لما حسن ؛ لأنه لم يزل رقيباً عليهم - في جميع الأحوال
، وإنما حصل بتوفيه لعيسى عليه السلام ^(١) ، ومنه قوله تعالى : " ألا إن حزب
الشیطان هم الخاسرون " ، (المجادلة : ١٩) ؛ فقد جاء ضمير الفصل (هم)
في قوله : " حزب الشیطان هم الخاسرون " ؛ ليفيد القصر الادعائي مبالغة
في مقدار خسراتهم ، وأنه لا خسران أشد منه فكأن كل خسران غيره عدم ^(٢) ،
فهو خاص بهم دون غيرهم ^(٣) .

٣-٦- الاختصاص :

نكر النحاة هذه الوظيفة ومنهم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ؛ فقد ذكرها
في تفسيره لقوله تعالى : " وأولئك هم المفلحون " ، (البقرة : ٥) إذ يقول : " وهم
فصل ، وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة
المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره " ^(٤) .

(١) - انظر من بلاغة النظم العربي ، عبد العزيز عبد المعطي عرفة عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ،

ج ٢ ، ص ٤٤ .

(٢) - انظر تفسير التحرير التنوير ، محمد طاهر بن عاشور ، ج ٢٨ ، ص ٥٣ .

(٣) - انظر نظم الدرر ، البقاعي ، ج ٧ ، ص ٥٣٥ .

(٤) - الكشف ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

ونذكر هذه الوظيفة السهيلي (ت ٥٨١ هـ) أيضاً كما نص على ذلك أبو

حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) في كتابه ارتشاف الضرب بقوله : " وفائدة الفصل

عند الجمهور التأكيد ، وعند السهيلي : الاختصاص ^(١) ، ثم يأخذ في توضيح

ذلك من خلال المقابلة بين قولنا : " كان زيد القائم " ، و قولنا : " كان زيدهو القائم

" ونخلص إلى أن الفرق بين هاتين الجملتين يكمن في وجود الضمير " هو " في

الجملة الثانية الذي يفيد اختصاص زيد بالقيام وحده دون سواه. ^(٢)

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى : " وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ " ^(٣) ،

(النحل : ١٠٥) ؛ أي : أولئك هم الكاذبون على الحقيقة والكاملون في الكذب ؛

لأنهم يكذبون بآيات الله وينكرونها وهذا أعظم الكذب.

٣-٧- توكيد الفعل

وهذه من الوظائف التي ذكرها بعض النحاة لتفسيرهم ما ظنوا أنه جاء على غير

أصله ، ومن الأمثلة على ذلك قول امرئ القيس ^(٤) : [الطويل]

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فقد حمل هؤلاء النحاة قول الشاعر (قفا) من باب خطاب الواحد بخطاب

الاثنتين ، أي قف قف .

(١) - ارتشاف الضرب ، ج ١ ، ص ٤٩٥ .

(٢) - انظر المرجع السابق نفسه .

(٣) - الكشف ج ٢ ، ص ٢١٨ .

(٤) - ديوانه ، ص ٨ .

ومنه-أيضاً- على أحد الوجوه 'قوله تعالى: "الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلُّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ"

، (ق:٢٤) أنه من خطاب الواحد بخطاب الاثنين .

وقد عللوا هذه المخالفة في الأمثلة السابقة بالقول إن : " العرب تقول للرجل (قوما) على شرط إذا أردت تكرير الفعل ، فجاءوا بالآلف ؛ ليدل على هذا المعنى "(١) . قال محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي (ت ٦٠٩هـ) بهذا الخصوص : "... أن يكون خاطب واحداً وثني ؛ لأنه أراد تكرير الفعل ؛ أي : قِفْ ، قِفْ ، على التأكيد والحث ، فجاء بالآلف ليدل على تكرير الفعل ، والعرب تَفْعَلُ ذلك "(٢) . ومنه _ أيضاً _ قوله تعالى : "حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً" ،(المؤمنون:٩٩-١٠٠) ، وتقدير الكلام : ارجعني ارجعني ارجعني (٣) .

ومنه قول الحجاج : " يا حارسي اضربا عنقه "، وتقدير الكلام : اضرب

عنقه اضرب عنقه "

* وقد أورد أبو حيان غير هذا الوجه : " وقال المبرد : معناه ألق الق فتني ، فقال الفراء : هو من خطاب الواحد بخطاب الاثنين ، وقيل : الألف بدل من النون الخفيفة ، أجرى الوصل مجرى الوقف ، البحر المحيط ، ج ٨ ، ص ١٢٥ .

(١) - انظر هذا الرأي منسوباً إلى بكر بن محمد (المازني) في شرح ديوان امرئ القيس ، محمد بن إبراهيم الحضرمي قدم له أنور أبو سويلم ، وعلي الهروط ، ط ١ ، دار عمار ، الأردن ، ١٩٩١ ، ص ٢٣ .

(٢) - شرح ديوان امرئ القيس ، محمد بن إبراهيم الحضرمي ، ص ٢٣ .

(٣) - انظر تأويل مشكل القرآن للاستزادة من الشواهد والأمثلة المخرجة على غير هذه الوظيفة ، ابن قتيبة ، شرحه أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ط ٣ ، ١٩٨١ ، ص ٢٩١-٢٩٥ .

٤ : الوظيفة التداولية *

٤-١ - الفصل :

و يمكن بيان هذه الوظيفة التي يقوم بها ضمير الفصل من تتبع تعريفات النحاة له قال سيبويه: " هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا و نحن وأخواتهن فصلاً ، اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل ، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزله في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء ، إعلماً بأنه قد فصل الاسم ^(١) ، وقد تابع سيبويه في تعريفه هذا وإشارته إلى سمة الفصل معظم النحاة ، فهذا الزمخشري يتحدث عنه ، فيقول : " و يتوسط بين المبتدأ وخبره ، قبل دخول العوامل اللفظية ، وبعده إذا كان الخبر معرفة ، أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه ، كأفعل من كذا - أحد الضمائر المنفصلة ؛ ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت ، وليفيد ضرباً من التوكيد ، وذلك في قولك : زيد هو المنطلق ، و زيد هو أفضل من عمرو... " ^(٢).

* - التداولية اصطلاحاً (pragmatics) ، وهي اتجاه في الدراسات اللسانية ، بمعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب سينطلق الباحث في دراسته للوظائف الضمير التداولية من مفهوم التداولية وهو دراسة استعمال اللغة في الخطاب ، انظر المقاربات التداولية فرانسولز أرمينغو ، الفكر العربي ببيروت ع (٤١) ١٩٨٦. والبراكين النحوية من الوجهة التداولية ، عبد الحميد السيد ، مؤتة للبحوث م (١٦) ، ع ٢٠٠١ ، ٢.

(١) - الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٨٩.

(٢) - المفصل ، ص ١٥٦.

وهذه الوظيفة نراها عند الكوفيين - كما ينقلها لنا البصريون ، وإن اختلف مصطلحهم الذي يسمون به هذه الظاهرة عن مصطلح البصريين المستعمل فيها ؛ فهم يطلقون عليه مصطلح (العماد) * لكن البصريين والكوفيين لا يختلفون في وظيفته ، وهذا ما نراه في تعليلهم لسبب تسمية هذا الضمير ، ومنهم ابن يعيش حيث يقول : "والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده " (١) ، وقال السيوطي : " والكوفيون يسمونه عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع " (٢) .

يقوم ضمير الفصل بالفصل ، والإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع ، وقد ذكر النحاة ذلك ، ومنهم ابن هشام في قوله : " ولهذا سُمي فصلاً ، لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام " (٣) ، قال ابن يعيش : " والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله ، وأن الذي بعده خبر وليس بنعت . وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة

* من الكوفيين الذين استخدموا هذا المصطلح للفراء إلا أن استعماله لهذا المصطلح لا يثبت على صورة من صور الضمير أو شكل من أشكاله ؛ وقد حاول كاظم إبراهيم كاظم تعليل عدم استقرار هذا المصطلح على صورة من الصور بتعامل الفراء الحسي مع النص القرآني الأمر الذي جعله يطلق مصطلح عماد على استخدامات ثلاث دون أن يفرق بين هذه الاستخدامات انظر النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٩٠ .

(١) شرح المفصل ج ٣ ، ص ١١٠ .

(٢) - معجم الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .

(٣) - مغني اللبيب ج ٢ ، ص ١٩٩ .

أو ما قاربها من النكرات ، و إنما " اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع "؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو : قمت أنا ، واسكن أنت وزوجك الجنة ، ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضممر هو الأول في المعنى ؛ لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى^(١).

ومن الأمثلة عليه قوله تعالى : " أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " ، (البقرة : ٥) ، فلولا ضمير الفصل (هم) ، لاحتمل أن يكون ما بعد (هم) تابعاً أو أن يكون خبراً ، فجاء بضمير الفصل ، ليؤكد أن الاسم الواقع بعد ضمير الفصل (هم) خبر . وقال ابن يعيش : " يقال له فصل وعماد ، فالفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما الذي بعده وآذن بتمامه ، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير ... " ^(٢).

فما يفهمه الباحث من قول ابن يعيش (... وآذن بتمامه) جعله ضمير الفصل أداة توجد ثغرة في تحقيق شروط التبعية ؛ فقد جعله وسيلة من الوسائل التي توجد نوعاً من الفصل بين الاسم المبتدأ ، والاسم الواقع بعده ، وليس المقصود من الفصل إنشاء الفراغ بين مكونات التركيب ، بل إن المقصود من هذا الفراغ قطع التبعية وتأكيد الخبرية للاسم الواقع بعد ضمير الفصل ، لجواز الفصل بين

(١) - شرح المفصل ج ٣ ، ص ١١٠ .

(٢) - المرجع السابق نفسه .

المبتدأ والخبر بفاصل ، وفي الوقت نفسه يقلل هذا الفاصل (الضمير) بما يوجد من فراغ (أو فصل) أو (عدم تتابع) بين الصفة والموصوف احتمالية الصفة ؛ لفقدان شرط التبعية وتلازم الرتبة بين النعت والمنعوت .

وقد تابع بعض المحدثين ما قرره القدماء بهذا الشأن ، ومن هنا ذهب مصطفى حميدة إلى أن ضمير الفصل يستخدم لأمن اللبس في فهم الارتباط بين "زيد" و"العالم" مثلاً في قولنا: زيد هو العالم ، فعدم وجود ضمير الفصل (هو) ينشئ اللبس في العلاقة بين الاسمين ؛ لاحتمال إنشاء علاقة الوصفية (التبعية) إضافة إلى علاقة الإسناد الموجودة ^(١) .

٤-٢- أسلوب التحذير

تسهم بعض خصائص الضمير في بناء شكل من شكلي أسلوب التحذير ^(٢) في نحو قولنا : " إياك والشر "؛ فللضمير في هذا المثال دور في إظهار ركني أسلوب التحذير ، ونلمس هذين الركنين من فهم النحاة العام لهذا الأسلوب ، فهم يرونه أسلوباً قائماً على تنبيه المخاطب إلى أمر مكروه ليتجنبه ^(٣) .؛ فللتحذير

(١) - انظر نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص ١٩٩.

(٢). ذكر هذين الشكليين في شرح الكافية ، انظر ج ١ ، ص ١٨٠ .

(٣) - انظر فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة الاسفراييني تحقيق عفيف عبد الرحمن ، منشورات جامعة اليرموك ، ١٩٨١ ص ١٦٥ ، وانظر تعريف السيوطي للتحذير في البهجة المرضية، تحقيق علي سعد الشيناوي منشورات ، كلية الدعوة ، طرابلس، ط ١ ، ص ٢٨٩ .

ركنان هما : المحذر ، والمحذر منه ، والمحذر في المثال السابق هو الضمير

(إياك) ، والمحذر منه هو (الشر) ^(١) .

ولعل سبب اختيارهم للضمير (إياك) وصوره لهذا الأسلوب يرجع لأحد

أمرين :

الأول : أن أسلوب التحذير قائم على التنبيه الموجه للمخاطب ، وهذا الأمر

يستدعي سياقاً خطابياً يشعر بحالة الخطاب والمخاطب ، و لا يظهر إلا باستخدام

الضمير .

والآخر : ما يوحيه شكل الضمير (إياك) وصوره من دلالات تركيبية تسهم

في بناء أسلوب التحذير ، وسبب هذا الإيحاء قائم في العلاقة بين شكل الضمير

ومحله الإعرابي، وهذا الأمر يفهم من قول الأنباري: "فإن قيل : فلم لم يستعملوا

لفظ الفعل مع "إياك" كما يستعملوه مع غيره قيل إنما خصت "إياك" بهذه لأنها لا

تكون إلا في موضع نصب ؛ لأنها ضمير المنصوب المنفصل ، فصارت بنية

لفظه تدلّ على كونه مفعولاً ، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل ، بخلاف غيره من

الأسماء... " (٢).

(١) - انظر هذا الكلام في شرح الكافية ، ج ١ ، ص ١٨٠ .

(٢) - أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

٤-٣- تمكين الحروف المشبهة بالفعل من الدخول على الجمل الفعلية

ذكر هذه الوظيفة الليث بن نصر جاء في اللسان : " تقول بلغني أن قد كان كذا وكذا تخفف من أجل (كان) لأنها فعل ، ولولا (قد) لم تحسن على حال من الفعل حتى تعتمد على (ما) أو على (الهاء) كقولك : إنما كان غائباً و بلغني أنه كان أخو بكر غنياً ، قال : وكذلك بلغني أنه كان كذا وكذا " تشدها إذا اعتمدت " ^(١) ، فالشاهد في هذا النص قوله : " حتى تعتمد على (الهاء) ؛ أي : على ضمير الشأن الذي وضحه في المثال.

وما ذهب إليه الليث قديماً هو ما ذهب إليه بعض المستشرقين حديثاً ، فهذا برجستراسر يكرر مقالة الليث بن نصر ، ويرى استخدام العربية لضمير الشأن مزية اختصت بها دون أخواتها الساميات قال بهذا الخصوص : " ومن خصائص العربية : أن مبتدأ الجملة الاسمية المركبة ، ربما كان ضميراً للغائب ، لا علاقة له بالجملة الخبرية ، ولا راجع إليه فيها ، وهذا ما سماه النحويون ضمير الشأن نحو : "إنه لا يفلح الظالمون" ... وفائدة هذا التركيب أنه يمكن الناطق من إدخال : (إن) ، و (أن) ، على الجمل الفعلية نحو لا يفلح الظالمون ، فهذا مما يشهد بمزية العربية ، شهادة مبينة ، فغيرها من اللغات السامية ، قد يقدم أمثال (إن) على الجمل الفعلية ، وإن كان موضعها الأصلي ، أول الجمل الاسمية فقط .

(١) - لسان العرب ج ١٣ ، ص ٣٤ .

والعربية أعدمّت الشواذ ، وأقصت قاعدة إلحاق (إن) وأخواتها بالجمال الاسمية فقط،

وهي مع ذلك اخترعت وسيلة ؛ لقلب الجملة الفعلية اسمية، بغير تغيير تركيبها^(١) .

٤-٤- رفع اللبس :

يرى النحاة^(٢) ، ومنهم الثمانييني* أن الضمير جاء في الكلام لرفع الإلباس

؛ لأنك إذا قلت: "جاعني زيد فأكرمت زيدا" لم يكن للسامعين أن يقطعوا على أن

المكرم هو الجائي بل يجوز غيره ؛ فإذا قالوا : "جاعني زيد فأكرمته". علم

بالضمير على أن المكرم هو الجائي ؛ فصار الضمير يرفع الإلباس ؛ ولأجل هذا

وقع في الكلام ؛ لرفع الإلباس .

وهذا الأمر -أيضاً- نجده في رفعه اللبس عن الأسماء الواقعة نكرة إذا

تكررت ؛ فإذا قال قائل : "جاء رجل فأكرمت رجلاً " لم يكن للسامعين أن يقطعوا

على أن " رجلاً " ، الثاني المكرم هو الأول الجائي ؛ لأجل هذا جيء بالضمير

لرفع الإلباس .

(١) - التطور النحوي ، ص ١٣٩ .

(٢) - الفوائد والقواعد ، ص ٣٩٦ و ٣٩٧ .

* هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانييني النحوي الضرير ، أمام فاضل وأديب كامل أخذ عن أبي الفتح ابن جنس ، مات الثمانييني في سنة اثنتين وأربعين و أربعمائة ، وله من التصانيف : كتاب شرح اللمع . وكتاب المفيد في النحو وكتاب شرح التصريف الملوكي . انظر ترجمة معجم الأكباء، ياقوت الحموي ، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ج ٥ ، ص ٢٠٩١ وما بعدها .

٤-٥ - التمييز بين الفاعل والمفعول.

يجب على رأي البصريين إبراز الضمير في حال جرى الوصف على غير من هو له في المعنى نحو : زيد عمر ضاربه هو ، أو هند زيد ضاربته هي ، سواء ألبس أو لم يلبس ، في حين لا يجب إبرازه عند الكوفيين إلا عند خشية اللبس^(١) ، فبروز الضمير المنفصل (هو) و (هي) جاء للتمييز بين الفاعل والمفعول ، وقد تناول النحاة هذه المسألة وعالجوها بشكل مستفيض، قال الصيمري : " فإذا أجريت اسم الفاعل صفة أو خبراً لغير من هو فعله ، فلا بُدَّ من إظهار الفاعل بعده كقولك : هند زيد ضاربته هي ، فهند : مبتدأ ، وزيد : مبتدأ ثانٍ ، وضاربته : خبر زيد وهو فعل لهند ، ولا بد من " هي " ؛ لأنه ضمير الفاعل "^(٢) .

٤-٦ - التمييز بين المعاني المختلفة لبعض الكلمات .

لشكل الضمير القدرة على تحديد معنى بعض الكلمات المتعددة المعاني نحو " عسى " ، فاتصال ضمائر النصب دليل على استخدامها بمعنى " لعل " قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) : " وأما قولهم (عساك) ، فالكاف منصوبة قال الراجز ، وهو رؤبة :

(١) - انظر شرح التصريح ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

(٢) - التبصرة والتذكرة ، عبد الله الصيمري ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

يا أبتا عليك أو عساکاً

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني .

قال عمران بن حطان :

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساتي .

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعلّ) في هذا
الموضع^(١).

٤-٧- أن يكون ضمير الفصل معطاً بأن الذي بعده ليس نكرة خالصة وإنما هو

معرفة أو قريب من المعرفة. ذكر هذه الوظيفة عمر بن ثابت الثماني^(٢).

ولا يرى الباحث هذه الوظيفة لاشتراط النحاة البصريين^(٣) وجوب أن

يكون الخبر معرفة أو شبيهاً بالمعرفة ، وعلى هذا ، فإن ما ذهب إليه بعض

الكوفيين من جواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين في نحو قوله تعالى : " أن

تَكُون أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ " ، (النحل : ٩٢) يعد مردوداً ، غير مقبول

لأمرين اثنين ، هما^(٤):

(١) - الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ - ص ٣٧٥ .

(٢) - انظر الفوائد والقواعد ، ص ٤٩٦ .

(٣) - انظر هذا الشرط في كتاب الجمل في النحو ، الزجاجي ، ص ١٤٢ ، وشرح المفصل ، ج ٣ ، ص ١١١ و

مغني اللبيب ج ٢ ، ص ١٩٧ .

(٤) - انظر مع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

الأول : مخالفته القاعدة العامة لوقوع ضمير الفصل بين معرفتين ، أو شبيهين

بالمعرفين وفي وجوب كون ما قبلها معرفة .

والآخر : وجود وجه آخر يخالف وجه الاستشهاد فيه، وهذا الوجه أن تكون

(هي) مبتدأ ثانياً و (أرى) خبره .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة :

تناولت ظاهرة من ظواهر العربية ، وجانباً من جوانب عبقريتها ، وسمّة من سماتها البارزة ، وفيها يتجلى بعض ملامحها الدالة المعبرة ، وهي وظائف الضمير، فقد كان للنحويين المتقدمين والمتأخرين جهود طيبة في بيان بعض هذه الوظائف بيد أنهم لم يتوقفوا عندها، كظاهرة لها تقسيماتها وأشكالها ولم يدرسوها مبحثاً مستقلاً يضمنونه في نسق معين ليخصوه بالدرس الوافي ، فكانت آراؤهم ونظراتهم متناثرة في هذه الوظائف في مباحثهم النحوية دون النص عليها أحياناً بصراحة .

وربما وقف البلاغيون على بعض هذه الوظائف كما هو الحال في باب ضمير الشأن وضمير الفصل أو وقفوا عليه عندما تحدثوا على شكل من أشكال الالتفات، وهو بالضمائر ، إلا أن هذه الدراسات لم تقف على جل هذه الوظائف . فجاءت دراستي للضمائر لتظهر الوظائف المتعددة للضمير وأنها ليست مقصورة على وظيفة الربط (أو الإحالة) أو الفصل أو التفخيم ، وإنما تتمثل في أشكال متعددة في تراكيب العربية أو أساليبها.

أما أبرز النتائج التي ظهرت في الدراسة ، فهي:

١- تؤكد الوظيفة الصوتية لنون الوقاية وتنفي القول بضميرتها أو

كونها جزءاً من الضمير، فهي مجرد زيادة صوتية لمنع التقاء

حركتين .

٢- جواز عودة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة والبعد

الدلالي لهذا الأمر كما هو الحال في تفخيم المفعول به .

٣- تؤكد البعد الدلالي المترتب على عملية الربط أو (الإحالة)

في مواضعها المختلفة .

٤- أبرزت الدراسة وظائف الضمير التي لم يُشر إليها صراحة مثل

:

أ- الوظيفة اللفظية المتعلقة بالخفة اللفظية .

ب- الوظيفة التداولية المتعلقة بالتمييز بين الفاعل والمفعول .

ج- المساعدة على تحديد هوية بعض المفردات مثل: (ليس) و(عسى)

و(هاتِ) و(تعالِ) وكونها أفعالاً لا حروفاً ولا أسماء أفعال .

ثبت المصادر والمراجع :

- ابن الأثير، علي بن نصر ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة ، نهضة مصر القاهرة ، ط ٢ ، د . ت .
- الأحوص، عبد الله بن محمد بن عبد الله، ديوان ، تحقيق سعدي الضناوي ، دار صادر، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٨
- الأزهرى، خالد بن عبد الله ، شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، د . ط ، د . ت .
- الإسفراييني ، محمد بن أحمد ، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، منشورات جامعة اليرموك ، ١٩٨١ .
- الإسكافي ، الخطيب، درة التأويل وغرة التنزيل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- الأسيوطي ، عبد الرحمن ، الفرائد الجديدة ، تحقيق الشيخ عبد الكريم مدرس ، د . ط ، وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٩٧٧ .
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى بمنهج المسالك ، تحقيق عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية ، د . ط ، د . ت .
- الألوسي، شهاب الدين السيد محمود ، روح المعاني في تفسير القرآن أو السبع المثاني ، إحياء التراث العربي ، بيروت، د . ط ، د . ت .
- امرئ القيس ، مهلهل بن ربيعة ، ديوان ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف القاهرة ، ط ٤ ، د . ت .
- الأنباري ، أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ١٩٥٧ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، د . ط ، ١٩٨٢ .

- البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق طه عبد الحميد طه ،
ومراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، د . ط ،
١٩٨٠ .
- بابشاذ، الطاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة ، ، تحقيق خالد عبد الكريم ،
الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٦-١٩٧٧ .
- بحيري ، سعيد ، دراسات لغوية وتطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، مكتبة
زهراء الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه وصححه رمضان عبد
التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٢ .
- بروكلمان، كارل ، فقه اللغات السامية ، ترجمة رمضان عبد التواب ، جامعة
الرياض .
- البعلبكي ، رمزي منير، فقه العربية المقارن دراسات في أصوات العربية ، دار
العلم للملايين ، بيروت، ط ١ ، ١٩٩١ .
- البغدادي ، عبد القادر بن عمر، خزنة الألب ولب لباب العرب ، تحقيق عبد
السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٩ .
- البقاعي ، برهان الدين إبراهيم بن عمر ، نظم الدرر في تناسب الآيات و
السور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٥ .
- التفتازاني، سعد الدين، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، تحقيق عبد الحميد
الهنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ .
- التهانوي ، محمد بن علي، كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق علي
دحروج وآخرين ، مكتبة لبنان ، بيروت، ط ١ .
- الثمانيني، عمر بن ثابت ، الفوائد والقواعد ، تحقيق عبد الوهاب الكحلة ، ط ١ ،
مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠٢ .
- الجامي، نور الدين عبد الرحمن ، الفوائد الضيائية بشرح كافية ابن الحاجب ،
تحقيق أسامة طه الرفاعي ، د. ط ، مطبعة وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٩٨٣ .

- جبر، محمد عبد الله، الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٣.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة ومصر، ط ٣، ١٩٩٢.
- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢.
- الجرجاني، علي، شرح أبيات المفصل والمتوسط، تحقيق عبدالحميد حاكم الكبيسي، دار البشائر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
- جرير، ديوان، شرحه وضبطه عمر الطباع، دار الأرقم بن الأرقم، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- ابن جندل، سلامة، ديوان، صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق فخري الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د. ط، د. ت.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل و أحمد رشدي عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
- المحتسب، تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح الشلبي، وزارة الأوقاف وإحياء التراث، مصر، د. ط، ١٩٩٤.
- المنصف : تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، ط ١، ١٩٥٤.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الأمالى النحوية في القرآن الكريم، تحقيق هادي حسن حمودة، ط ١، عالم الكتب، ومكتبة النهضة، بيروت، ١٩٨٥.
- الإيضاح في شرح المفصل : تحقيق موسى العليلى، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، ١٩٨٢.

- حداد ، حنا، معجم شواهد النحو الشعرية ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٤ .
- حسان ، تمام ، البيان في روائع القرآن "دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني" ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣ .
- الحضرمي ، محمد بن إبراهيم ، شرح ديوان امرئ القيس ، قدم له أنور أبو سويلم وعلي الهروط ، ط ١ ، دار عمار ، الأردن ، ١٩٩١ .
- الحطيئة ، أوس بن جرول ، ديوان : شرح يوسف عيد ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ ،
- الحبابي ، السمين ، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٦ .
- الحموي ، ياقوت ، معجم الأدباء ، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ .
- حميدة ، مصطفى ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، دار نوبار ، ط ١ ، ١٩٩٧ .
- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف ، ارتشاف الضرب في لسان العرب ، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، مطبعة مدني ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- البحر المحيط : ، تحقيق عادل أحمد الموجود ، وعلي محمد معوض ، وغيرهما ، د . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- تذكرة النحاة ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ .
- ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، د . ط ، ١٩٩٥ .

- الخطابي ، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩.
- الخطيب ، أبي الخير محمد ، كاشف الخصاصة ، تحقيق مصطفى النماس ، مطبعة السعادة، مصر ، د . ط ، ١٩٨٣.
- خليفة ، حاجي ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الفكر ، ١٩٨٢.
- داود ، إبراهيم ، أسلوب الالتفات في ضوء الذكر الحكيم ، مطبعة الأمانة ، مصر، ط ١ ، ١٩٨٧.
- الرازي، الفخر ، التفسير الكبير، مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي، البيسط في شرح جمل الزجاجة ، تحقيق عياد بن عبد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦.
- الرضي الإسترابادي ، محمد بن الحسن ، شرح الكافية في النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٢ .
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق ، الجمل في النحو ، تحقيق علي الحمد ، ط ١ ، انتشارات استقلال ، طهران ، ١٤١٠هـ .
- اللامات ، تحقيق مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية ، دمشق، ١٩٦٩.
- مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤.
- الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ ، د . ت .
- الزركلي ، خير الدين ، الأعلام ، د.م ، ط ٣ ، ١٩٦٩ .
- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الآقاويل في وجوه التأويل ، دار الفكر ، د ط ، د ت .

- المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق محمد محمد عبد المقصود ،
وآخرين ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط ١ ،
٢٠٠١ .
- الزملكاني ، كمال الدين عبد الواحد ، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ،
تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٤ .
- زيدان ، جرجي ، الفلسفة اللغوية ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ .
- ابن زين ، حسين ، حاشية على شرح الفاكهي القطر الندي ، مكتبة مصطفى
الحلبي ، مصر ، ط ٢ ، ١٩٧٠ .
- السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،
جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .
- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهيل ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد
الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٨ .
- السعران ، محمد ، اللغة والمجتمع : رأي ومنهج ، الإسكندرية ، ط ٢ ، ١٩٦٣ .
- سعيد ، عبد اللطيف أحمد ، الحال في أسلوب القرآن ، المنشأة العامة للنشر
والتوزيع ، طرابلس ، ط ١ ، ١٩٨٤ .
- السكري ، أبي سعيد الحسن بن الحسين ، شرح ديوان الهذليين ، تحقيق عبد
الستار فراج ، وراجعته محمود محمد شاكر ، دار العروبة ، القاهرة .
- السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق
محمد إبراهيم البنا ، مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٩٨٤ .
- سيويوه ، أبو بشر عمرو بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة
الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٣ .
- السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، الأشباه والنظائر ، تحقيق عبد العال
مكرم ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ٢٠٠٣ .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، قدمه أحمد الحمصي ومحمد قاسم ،
جروس بروس ، ط ١ ، ١٩٨٨ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة : ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي ، ط ١ ، ١٩٦٥ .
- البهجة المرضية ، تحقيق علي سعد الشيناوي ، منشورات ، كلية الدعوة ، طرابلس ، ط ١ .
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، تحقيق سلمان القضاة ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- المطالع السعيدة ، طاهر حموده ، الدار الجامعية الإسكندرية .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : تحقيق أحمد شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- ابن الشجري ، الأمالي الشجرية ، د . ط ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
- الشلوبيني / الشلوبين ، أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله ، التوطئة ، دراسة وتحقيق أحمد مطاوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ، د . ت .
- الشنتمري ، الأعلام ، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأداب في علم مجازات العرب ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- الشنفرى ، ثابت بن أوس ، ديوان ، إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ .
- شيخون ، محمد ، الأسرار البلاغية في القرآن ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- الصبان ، محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، الانتشارات زاهدي قم ، إيران ، ط ٢ ، ١٩١٢ .
- صبرة ، محمد ، مرجع الضمير في القرآن الكريم ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .
- الصيمري ، عبد الله ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق فتحي احمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

- ابن أبي طالب ، مكي ، مشكل إعراب القرآن ، حققه ياسين محمد السّواس ،
اليمامة ، دمشق ، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ .

- طبل ، حسن ، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية ، دم ، ط ١ ، د . ت .

- طرفة بن العبد ، ديوان ، تحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقال ، إدارة الثقافة
البحرين ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ .

- ابن عاشور ، محمد الطاهر ، تفسير التحرير والتنوير ، دار التونسية للنشر ،
تونس ، د . ط ، ١٩٨٤ .

- عباس ، فضل ، البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني) ، دار الفرقان ، عمان ،
ط ٣ ، ١٩٩٢ .

- عبد الرحمن ، عفيف ، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر
الأموي ، دار المناهل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ .

- عربشاه ، إبراهيم بن محمد ، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، عبد الحميد
هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ .

- عرفة ، عبد العزيز ، من بلاغة النظم العربي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٤ ،
١٩٨٤ .

- ابن عصفور ، علي بن المؤمن ، المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري ،
عبد الله الجبوري ، د . ط ، مطبعة العاني ، بغداد ، ت . د .

- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد ، شرح ابن عقيل على
ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ،
ط ٢ ، د . ت .

- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار
الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠ .

- العكبري ، ابن برهان ، شرح اللمع ، تحقيق فائز الحمد ، الكويت ، ط ١ ،
١٩٨٤ .

- العلوي ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، الطراز ، أشرف عليه جماعة من
العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ط ، د . ت .

- عمايرة ، خليل ، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ، دار البشير ، عمان ، ط ١ ، ١٩٨٩ .
- عمر ، أحمد مختار وآخرون ، معجم القراءات القرآنية ، جامعة الكويت ، ط ٥ ، ١٩٨٤ .
- أبو عيشة ، سمر ، الضمير والعطف عليه ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، إربد ، ١٩٩٧ .
- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ج (١ ، ٢) وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار السرور ، د. ط ، د . ت .
- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، معجم العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار هلال ، د . ت ، د . ط .
- الفرزدق ، همام بن صعصعة ، ديوان ، شرح عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم بن الأرقم ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ .
- فليش ، هنري ، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ .
- فيروزبادي ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، تحقيق مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ .
- أبو القاسم الضرير ، عبد الواحد بن علي الأسدي ، شرح اللمع في النحو ، تحقيق رجب عثمان محمد وتقديم رمضان عبد التواب ، الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، شرحه أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ط ٣ ، ١٩٨١ .
- القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، د . ت .

- كاظم ، كاظم ، النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ .

- كحالة ، عمر ، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٦٨ .

- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، دار إحياء التراث العربية بيروت ، د . ط ، د . ت .

- الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى ، الكليات في الفروق اللغوية ، قابله ووضع فهارسه عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ .

- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان ، أسرار النحو ، تحقيق أحمد حسن حامد ، دار الفكر ، عمان، د . ط ، د . ت .

- لبيد بن ربيعة ، ديوان ، شرحه وضبطه فاروق الطباع دار الأرقم بن الأرقم بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ .

- المالقي ، أحمد عبد النور ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د . ط ، د . ت .

- ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، شرح التسهيل ، تحقيق محمد عطا وطارق فتحي السيد، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

- شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧ .

- المبرد ، محمد بن يزيد ، الكامل في اللغة، تغايريد بيضون ونعيم زرزور ، دار الكتب العلمية بيروت ط ٢ ، ١٩٨٩ .

- المقتضب : تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت

، د . ت .

- مجنون ليلي ، قيس بن الملوح ، ديوان ، قدم له مجيد طراد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ .

- المخزومي، محمد مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٩٨٦.
- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.
- المزني، أبو الحسن، الحروف، تحقيق محمود حسني محمود، ومحمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، ط ١، ١٩٨٣.
- مصطفى، محمد صلاح الدين، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، د. ط، مؤسسة علي جراج الصباح، الكويت، د. ت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣.
- أبو موسى، محمود، الضمير وأثره في بناء الجملة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٥.
- النابغة، الذبياني، ديوان، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، د. ط، الشركة التونسية، ١٩٧٦.
- ابن الناطم، محمد بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط ١ دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت.
- نامي، خليل يحيى، دراسات في اللغة العربية، دار المعارف، مصر.
- نصيب بن رباح، شعر، جمع وتقديم داود سلوم، مطبعة الإرشادية، بغداد، ١٩٦٧.
- النمر بن تولب، شعر، نوري حمودي القيسي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٩.
- هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩.
- الهروي، علي بن محمد النحوي، الأزھية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٩٨١.

- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،

تحقيق محمد محيي الدين بن عبد الحميد ، د. ط ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت

- شرح شذور الذهب ، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل ،

بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ .

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمد محي الدين عبد

الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د . ط ، د . ت .

- مغني اللبيب عن كتاب الأعراب ، تحقيق حسن حمد ، وإميل

بديع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ .

- الهمذاني، حسين بن أبي العز ، الفريد في إعراب القرآن المجيد ، تحقيق فهمي

حسين النمر وفؤاد مخيمر ، دار الثقافة، ط ١ ، ١٩٩١ .

- ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل ، عالم الكتب ،

بيروت ، د. ط ، د . ت .

- يعقوب، إميل ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : دار الكتب العلمية،

بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٦ .

- اليماني ، عبد الباقي ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : تحقيق عبد

الحميد ذياب ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٦ .

الأبحاث والدوريات :

١- الجرح ، محمد سالم ، نظرة تحليلية مقارنة على الضمانر ، مجمع القاهرة ،

ج ٢٢ ، ١٩٦٧ .

٢- الشايب ، فوزي ، ضمانر الغيبة أصولها وتطورها ، حوليات كلية الآداب

، الكويت ، الحولية الثامنة ، ١٩٨٧ .

٣- فاضل ، عبد الحق ، أسرار الضمانر، مجلة اللسان العربي ، ع -٥ ،

١٩٦٧ .

٤- ناصف ، على النجدي ، فلسفة الضمير ، مجمع القاهرة ، ج ٢٠ ، ١٩٦٦ .

٥- نحلة ، محمود ، الضمانر الانعكاسية ، ع ٣٤-٣٥ ، ١٩٦٦-١٩٦٧ .

الفهارس :

- فهرس الآيات القرآنيّة.
- فهرس الأبيات الشعريّة.
- فهرس الأعلام .

فهرس الآيات القرآنية :

الصفحة	رقم الآية	الآية
		" سورة الفاتحة "
١٣٢	٥ - ١	- " الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، إياك نعبد وإياك نستعين " .
		" سورة البقرة "
٩٧	٢	- " ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين " .
١٤٦+١٤١	٥	- " أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون " .
١٤٠	٣٧	- " إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ " .
١٠١	١٠١	- " وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ " .
٩١	١١٣	- " وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ " .

الصفحة	رقم الآية	السورة
١١٩, ٧٨	١٢٤	"سورة البقرة" - "و إِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ . وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ "
٩٤	٢٣٠	"سورة النساء" - "وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِطَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ سورة المائدة " - "فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ فَإِنِّي أَعَذُّهُ عَذَابًا لَا أَعَذُّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ" - "فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ "
٨٩	٧٢	"سورة الأنعام " - "يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ "
١٠٨	١١٥	"سورة الأعراف " - "فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ "
١٤١	١١٧	
١١٩	١٥٨	
٩٨	٤	

الآية	رقم الآية	الصفحة
"سورة التوبة"		
- "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي" .	٤٩	٩١
"سورة هود"		
- "وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ" .	٩٠	١٣٢
"سورة يوسف"		
- "قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ" .	٢٦	٦٧
- "وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبُنَّا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ" .	٣٦	٦٢
"سورة الحجر"		
- "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" .	٩	١٢٠
"سورة النحل"		
- "أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ" .	٩٢	١٥٢
- "فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ" .	٩٨	٩٥
- "وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ" .	١٠٥	١٤٢

الصفحة	رقم الآية	السورة
١٣١	١	"سورة الإسراء" - "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا ."
١٠٩	١٨	"سورة الكهف" - "وَنَقُتْبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ وَكُتِبَ لَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ" .
١١٦	٥٠	- "وَبِئْسَ لِلْكَافِرِينَ بَدَلًا" . "سورة مريم"
٦٧	٤٠	- "إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ" . "سورة طه"
٩١	٤	- "نَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى" .
٦٦	٤٩	- "قَالَ فَمَنْ رَّبُّكُمْ يَا مُوسَى" .
٧٨	٦٧	- "فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى" .
٨١	٧٢	- "فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ" .

الصفحة	رقم الآية	السورة
١٣٧	٩٧	"سورة الأنبياء" - "وَأَقْتَرِبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ." - "إِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ ."
١٤٤	٩٣-٩٢	"سورة المؤمنون" - حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا ."
١٥٦	٩٩-١٠٠	"سورة النور" - وَكَظَلَّمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ."
١١٩، ١٢٠	٤٠	"سورة الفرقان" - وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوءًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ."
٨٥، ٨٦	٤١	"سورة القصص" - "وَلَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ."
٨٤	٧٨	

٧١	٣١	"سورة سبأ" - " يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ " .
١٤٢، ١٤٥	٢٢	"سورة يس" - " وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " . - " لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ " . - " وَالْقَمَرَ قَدَرْتَاهُ مَنَازِلَ " .
٨٦	٣٥	"سورة ص" - " فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ " .
٨٣، ٨٥	٣٩	"سورة الزمر" - " وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ " .
١٣٠	٣٢	"سورة فصلت" - " ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ انْنِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ " .
١٠٨	٦٠	"سورة الزخرف" - " وَ فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ " .
٣٥	١١	
١٨	٧١	

		" سورة الجاثية "
١٢٦	٢٤	- " وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَتَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ " .
		" سورة ق "
١٥٥، ٧٩	٢٤	- " الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ " .
		" سورة الحديد "
١٥٠	١٢	- " وَيَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ " .
		" سورة المجادلة "
١٤٩، ١٥٣	١٩	- " أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ " .
		" سورة التحريم "
٣٥	٤	- " إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ " .
		" سورة القلم "
١٠٢	٤٢	- " خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهُفُهُمْ ذَلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ " .
	١٢	

الصفحة	رقم الآية	السورة
١١٤	٢-١	"سورة الحاقة" - "الحاقة ما الحاقة".
١١٠	٤٢	"سورة المدثر" - "ولا تمنن تستكثر".
١٠٥	٦	"سورة القدر". - "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ".
١٣٠، ١٣١	١	"سورة القارعة" - "القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة".
٨٩	٣-١	"سورة الكوثر" - "إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَوْثَرِ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ".
١٤٢	٢-١	إِنَّ شَاتِنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ.
١٥٠	٣	"سورة الإخلاص"
١١١	١	"قل هو الله أحد"

الصفحة	القاتل	بيت الشعر
٢٤	غير منسوب	" ا " نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقاً أو بإيماء .
١٨	كعب الغنوي	" ب " فَقُلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَاَرْقِعِ الصَّوْتُ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ.
٩٢	سلامة بن الجندل	إِن الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلَذُّ ، وَلَنَا لَذَاتُ لِلشَّيْبِ
٩٣	الحارث بن كعدة	فَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطَوَّلَ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا
١١٦	غير منسوب	رَبُّهُ فِتْنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُؤْرِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَلْجَابُوا
١٢٩	أبو جندب الهذلي	أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زَهِيراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
١١٨	مجنون ليلى و نصيب بن رباح	أَهَابَكَ إِجْلَالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبِهَا
٩١	الأعرج المعني	" ح " نَحْنُ النَّوْنُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةٌ مَلْحَا

الصفحة	القائل	بيت الشعر
		" د "
١٨	غير منسوب	أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا عَفْوَاً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ
٢٢	الخطيئة	مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ
٢٠	جرير	تَزُودُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
٨٠	طرفة بن العبد	سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ
٨٣	غير منسوب	سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا
١١٨	بعض الأنصار	لَنَا - مَغْشَرُ الْأَنْصَارِ - مَجْدٌ مُؤْتَلٌّ - بِإِرضَانِنَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدَا
		" ر "
٢٥	غير منسوب	وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كَ دِيَارِ
٨١	غير منسوب	مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدْنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ، وَلَا ضَرَرٌ
١٠٤	الفرزدق	وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَ نَوَاهَا - أَزُورُهَا
١١٢	النمر بن تولب	فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نُسَاءُ، وَيَوْمَ نُسَرُ
١١١	متعدد النسبة	وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ
١٢٩	سليط بن سعيد	جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنٍ فَعَلِ كَمَا يَجْزِي سِنِمَارُ
		" س "
١٣١	ذو الرمة	وَرَمَلُ كَأُورَاكَ الْعِذَارَى قَطَعَتْهُ إِذَا أَلْبَسَتْهُ الْمَظْلَمَاتُ الْحَنَادَسَ
		" ع "
٢١	نصيب بن رباح	فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٍ رَاعَ .

الصفحة	القائل	بيت الشعر
٨٣	مجنون ليلى	فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ
٩٤	الخطيئة	أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاع .
		" غ "
٩٢	غير منسوب	أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لَمَلَمَةً يَجِبْكَ كَمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي .
		" ق "
٢٦	جرير	والتغلبيون بنس الفحل فحلهم فحلًا وأمهم زلاء منطق
		" ك "
١٥٢	رؤبة	يا أبتنا عليك أو عساكاً
		" ل "
١٠٦	غير منسوب	وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خَبَالًا
١٤٢، ٢٠	امروء القيس	قفا نبك من نكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الخول فحومل
٢١	لبيد بن ربيعة	ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل .
١٢٧	متعدد النسبة	جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْغَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ .

الصفحة	القائل	بيت الشعر
٧٤ ، ٢٨	ابن مالك	بتاء فعلت ، وأتت وياء افعلني ونون اقبلن فعل ينجلي
١١٨	غير منسوب	نَحْنُ - بَنِي ضَبَّةَ - أَصْحَابُ الْجَمَلِ نَنْعَى ابْنَ عَقَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ
٨١	الأحوص	وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لَيْنَ فَوَّادِهِ فَقَسَا اسْتَلَيْنَ بِهِ لَلَّانَ الْجَنْدَلِ
١١٣	أسود بن يعقرب	وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ
١٠١	الشنفرى	لَعَمْرُكَ مَا بِالْأَرْضِ ضَيْقٌ عَلَى امْرِئٍ سَرَى رَاغِبًا أَوْ رَاهِبًا وَهُوَ يَغْفُلُ
٩٨	غير منسوب	كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَا وَلَا تَشِخْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِلَا
٦٢	قطري بن الفجاءة	" م " وَلَقَدْ أَرَاتِي لِلرَّمَاكِ دَرِينَةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
١٠٧	متعدد النسبة	نَدِمَ الْبَغَاةَ وَكَاتَ سَاعَةً مِنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ .
١٠٧	خليفة براز	" ن " الْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَا عَ مُوسَلًا وَالْمَوْتَ دُونَهُ .
١٥٢	عمران بن حطان	وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعَنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَاتِي .
١٢٣	عمر بن الأهتم	" ي " إِنَّا - بَنِي مَنْقَرٍ - قَوْمُ ذُو حَسَبٍ فِينَا سِرَاةُ بَنِي سَعْدٍ وَتَادِيهَا .
٦٥	يزيد بن الحكم	وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مِنْهُوِي .

الأعلام :

الرقم	رأس الترجمة	اسم الشهرة	المواضع
١	إبراهيم عليه السلام		٧٨
٢	إبراهيم بن السريّ	الزجاج	٥٧
٣	أحمد بن يحيى	ثعلب	٧٤
٤	أسود بن يعفر النهشلي		١١٣
٥	أيوب بن موسى	الكفويّ	٨٧
٦	برجشتر اسر		٤٨، ١٤٩، ٤٠، ٢٨
٧	بكر بن محمد	المازني	٢٨، ٢٩، ٣١، ٨٧
٨	تمام حسان		١٤٠، ١٣٩
٩	ثابت بن أوس	الشنفريّ	١٠١
١٠	جرول بن أوس	الخطيئة	٩٤، ٢٠
١١	جرير بن عطية		٢١

الرقم	رأس الترجمة	اسم الشهرة	المواضع
١٢		أبو جندب الهذلي	١٢٩
١٣	الحارث بن كلدة		٩٤
١٤	الحجاج بن يوسف الثقفي	الحجاج	١٤٣
١٥	الحسن بن علي بن حمدون	الجلولي	٣٠
١٦	حسن طبل		١٣٠
١٧	الحسين بن أبي العزّ الهمداني		٩٠
١٨	الحسين أحمد بن خالويه	ابن خالويه	١٩
١٩	الحسين بن أحمد بن عبد الغفار	أبو علي الفارسي	٧٨، ٧٤، ٥٣
٢٠	حمزة بن أبي حبيب		٨٠
٢١	الخليل بن أحمد الفراهيدي	الخليل	٥٦
٢٢	خليل نامي		٤٥، ٤٤
٢٣	رقية حسن		٧٥
٢٤	رؤية بن العجاج	أبو العجاج	١٥١
٢٥	رمزي بعلبكي		٥٦
٢٦	سعيد بن مسعدة النجاشعي	الأخفش الأوسط	٢٧، ٦٦، ٢٨، ٦
			٧

الرقم	رأس الترجمة	اسم الشهرة	المواضع
٢٧	سعيد الدين التفتازاني		١٠٥
٢٨	سلامة بن الجندل		٩٢
٢٩	سليط بن سعيد		١٢٩
٣٠	سليمان بن محمد بن عبد الله	ابن الطراوة	١٤٠، ١٣٩
٣١	شعبة أبو بكر بن عياش	شعبة	٨٠
٣٢	طرفة بن العبد		٨٠
٣٣	عبد الحق فاضل		٤٤
٣٤	عبد الرحمن بن أبي بكر	السيوطي	٣٦، ٨٠، ٢٩، ٢٢ ١٤٥، ١٠٥، ٨٢، ٨٥
٣٥	عبد الرحمن بن إسحاق	الزجاجي	٧٦
٣٦	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد	السهيلي	١٤٢، ٢٠
٣٧	عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد	أبو البركات الأنباري	٥٦، ١٩ ١٣٦، ١٤٨

الرقم	رأس الترجمة	اسم الشهرة	المواضع
٣٨	عبد السلام هارون		١٠٦
٣٩	عبد القاهر بن عبد الرحمن	الجرجاني	١٠٩، ١٠٠، ١٤
٤٠	عبد الله بن محمد بن عبد الله	الأحوص الأنصاري	٨١
٤١	عبد الله بن هشام الأنصاري	ابن هشام	١٠، ٢٢، ٢٤، ٧٤، ٧٧، ٨٩، ١٢٢، ١٤٧
٤٢	عثمان بن جني	ابن جني	٣٩، ٧١، ٧٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩،
٤٣	عثمان بن سعيد	ورش	٤٩
٤٤	عثمان بن عمر بن أبي بكر	ابن الحاجب	١٦
٤٥	علي بن حمزة بن عبد الله	الكسائي	٨٠، ٨٧، ١٣٦، ١٣٨
٤٦	علي بن محمد بن علي الحضرمي	ابن خروف	٨٨
٤٧	علي بن مؤمن بن محمد بن علي	ابن عصفور الإشيلي	٨٩
٤٨	عمر بن ثابت بن إبراهيم	الثمانيني	١٥٢، ١٥٢

الرقم	رأس الترجمة	اسم الشهرة	المواضع
٤٩	عمران بن حطان		١٥٢
٥٠	عمرو بن الأهم		١٢٣
٥١	عمرو بن عثمان بن قنبر	سيويه	٣٣، ٦١، ٦٥، ١٤٤، ١٥١
٥٢	غيلان بن عقبة	ذو الرمة	١٢٩
٥٣	فاضل السامرائي		٩١، ١٣٧
٥٤	فوزي الشايب		٥٢
٥٥	القاسم بن محمد الضرير		١٤، ٧٠
٥٦	قطري بن الفجاءة		٦٢
٥٧	قيس بن الملوح	مجنون ليلي	٨٣
٥٨	كارل بروكلمان	بروكلمان	٢٨، ٣٢، ٤١، ٤٤
٥٩	ليبد بن ربيعة		٢٢
٦٠	الليث بن نصر		١٤٩
٦١	محمد بن أحمد بن إبراهيم	ابن كيسان	٤٧، ٥٦
٦٢	محمد بن الحسن	الرضي الإستراباذي	١٣، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٤٦، ٩٨، ١٣٦، ١٢٥

الرقم	رأس الترجمة	اسم الشهرة	المواضع
٤٩	عمران بن حطان		١٥٢
٥٠	عمرو بن الأهم		١٢٣
٥١	عمرو بن عثمان بن قنبر	سيويه	٣٣، ٦١، ٦٥، ١٤٤، ١٥١
٥٢	غيلان بن عقبة	ذو الرمة	١٢٩
٥٣	فاضل السامرائي		١٣٧، ٩١
٥٤	فوزي الشايب		٥٢
٥٥	القاسم بن محمد الضير		٧٠، ١٤
٥٦	قطري بن الفجاءة		٦٢
٥٧	قيس بن الملوح	مجنون ليلي	٨٣
٥٨	كارل بروكلمان	بروكلمان	٢٨، ٣٢، ٤١، ٤٤
٥٩	ليد بن ربيعة		٢٢
٦٠	الليث بن نصر		١٤٩
٦١	محمد بن أحمد بن إبراهيم	ابن كيسان	٤٧، ٥٦
٦٢	محمد بن الحسن	الرضي الإستراباذي	١٣، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٤٦، ٩٨، ١٣٦، ١٢٥

الرقم	رأس الترجمة	اسم الشهرة	الموضع
٦٣	محمد بن السري بن سهل	ابن السراج	٨٨ ، ٧٤
٦٤	محمد بن عبد الله	ابن مالك	١٢٧ ، ٨٢ ، ٧٤ ، ٣٣ ، ٣٠ ، ١٢٩
٦٥	محمد بن علي التهانوي	التهانوي	٨ ، ٧
٦٦	محمد بن علي الصبان	الصبان	٨ ، ٢٤ ، ١٠٦
٦٧	محمد بن محمد	ابن الناظم	١٢١ ، ١٧
٦٨	محمد بن يزيد	الميرد	٨٧ ، ٨٥ ، ٧٧ ، ٦٦ ، ٥٦
٦٩	محمد بن يوسف	أبو حيان الأندلسي	١٢٨ ، ١٢٧ ، ٨٢ ، ٨١ ، ١٢٩ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٣٨
٧٠	محمود أحمد نخلة		٦١
٧١	محمود بن عمر الزمخشري	الزمخشري	١٤٣ ، ١٤١ ، ١٣٣ ، ٧٥
٧٢	مصطفى حميدة		١٥٩
٧٣	مهلهل بن ربيعة	امرؤ القيس	١٤٢ ، ٢٠
٧٤	موسى عليه السلام		٧٩ ، ٦٧
٧٥	نصيب بن رباح		٢٣
٧٦	نصر الله بن علي	ابن الأثير الكاتب	١٣٣

الرقم	رأس الترجمة	اسم الشهرة	المواضع
٧٧	النمر بن تولب		١٠٤
٧٨	هاليداي		٧٥
٧٩	هشام الضرير		٨٨
٨٠	همام بن غالب	الفرزدق	٨٨
٨١	هنري فليش	فليش	٣٠، ٤٠
٨٢	يحيى بن حمزة بن علي العلوي	العلويّ	١٣٣
٨٣	يحيى بن زياد	أبو زكريا الفراء	١٤١، ٩٨، ٥٧، ٥٤، ٥١ ١٤٢
٨٤	يزيد بن الحكم		٦٥
٨٥	يعيش بن علي	ابن يعيش	٦٣، ٤٧، ٢٧، ١٩ ٤٦، ٤٣، ٤٢، ٣٤ ١٤٦، ١٤٥، ١٢٥، ٩٥، ٧١
٨٦	يوسف عليه السلام		٧١

Abstract

The Dissertation studies pronouns and It's functions.

It divides into the introduction, two chapter, and the conclusion.

In the introduction I mentioned the purpose of this Dissertation the literature and the scientific approach I relied on.

the first Chapter talks about the definition of pronoun linguistically and idiomatically to determine its forms and characteristics, I have also presented the opinions of modern , and ancient linguists , and point out my view related .

The second Chapter discusses function of pronouns It divides into four :

- 1- The Articulate functions that come into tow patterns
:abbreviation and the articulate smoothness.**
- 2-The structure functions that appear in deterging the identity of vocabularies and joining words.**
- 3-The Denotative(Rhetorical) functions that reflect different meaning ;emphasis ,praise or di praise ,affirmation ,specialization ,etc .**
- 4-The pragmatics functions that divides into different patterns such as determination ,differentiation between various meanings.**

In the end ,I set forth conclusions have reached .